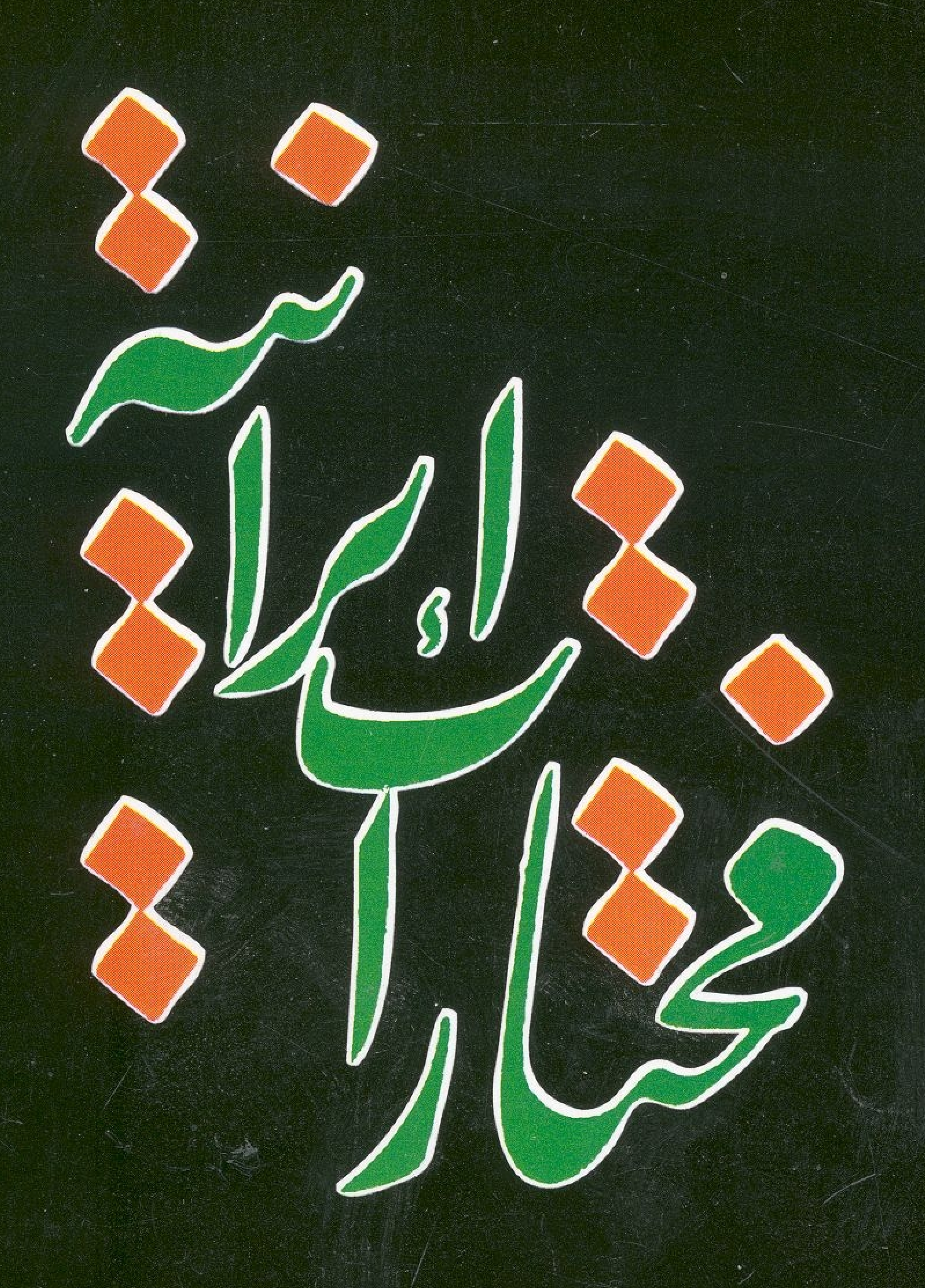
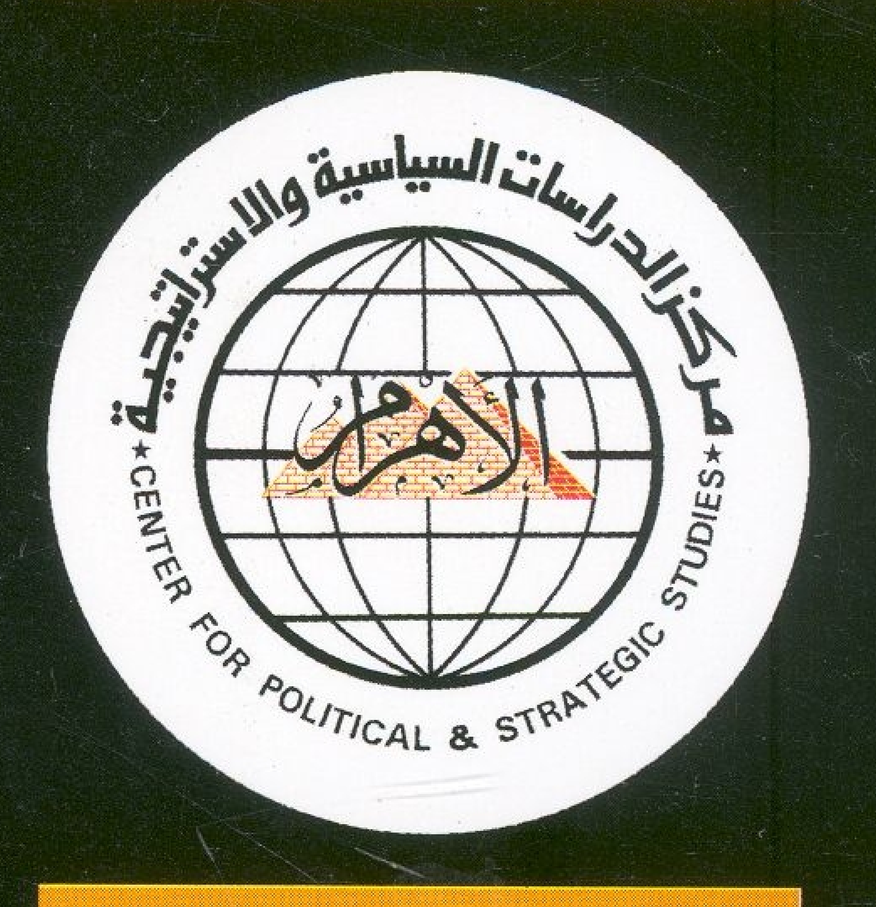




السنة السادسة
العدد ٨٥- أغسطس ٢٠٠٧



- صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران
- طريقان للحوار الإيراني - الأمريكي
- أحمدي نجاد يبارز علماء الاقتصاد الإيرانيين
- مرحلة جديدة في الصراع بين إسرائيل وإيران
- الأصوليون أكثر حزبية
- مجلس الخبراء: المعركة الجديدة في إيران

٨٥



السنة السادسة - العدد ٨٥ - أغسطس ٢٠٠٧

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف:

حلفاء أمريكا فى العراق و أفغانستان هم أيضاً حلفاء إيران، و تلك هى الصدمة الكبرى التى باتت تحاصر أمريكا ليس فى العراق فقط و لكن فى الشرق الأوسط بأكمله.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

صراع السياسات والاجتماعات بين

منذ أن صعدت الولايات المتحدة من عدائها لإيران وتحولت من سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد العراق وإيران إلى سياسة المواجهة المباشرة، ومعظم السياسات الأمريكية تؤول، فى أغلب الأحيان، لمصلحة إيران. حيث انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم "القاعدة" فى أفغانستان فى النهاية لصالح إيران بسقوط أحد الأهم أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروعها السياسى فى وسط وغرب آسيا. فسقوط حكم طالبان فى أفغانستان انتهى بنظام حكم جديد حليف للولايات المتحدة لكنه، وفى الوقت نفسه، حريص على أن يكون صديقاً لإيران. والغزو الأمريكى للعراق واحتلاله حقق مكاسب إيرانية لا يمكن إحصاؤها. ففضلا عن القضاء على نظام صدام حسين بكل ما يمثله ذلك من مصالح وأهداف إيرانية، أدى الاحتلال إلى تدمير الدولة العراقية من ناحية وأتى بأعوان إيران وحلفائها من الأحزاب والقوى السياسية العراقية (الشيعية والكردية) الى مقاليد الحكم. لكنه، وهذا هو الأهم، ورط الأمريكيين فى أسوأ مآزقهم، فقواتهم باتت عاجزة عن تحقيق انتصار، وهى أيضا غير قادرة على الاعتراف بالهزيمة والخروج بشرف من ورطتها العراقية. ومع كل يوم جديد يمر على التورط الأمريكى فى العراق يكسب المشروع النووى الإيرانى يوماً جديداً من عمره الذى يتطلع إليه.

هذا يعنى أن إيران صاحبة مصلحة مباشرة فى أمرين: الأول، إطالة أمد التورط الأمريكى فى العراق، على أساس أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق أهم ضمانات تأمين إيران من تمكن الأمريكيين من اللجوء إلى الآلة العسكرية للقضاء على البرنامج النووى الإيرانى، ومع كل تأخير وتأجيل للخيار العسكرى تتضاءل فرص واشنطن فى اللجوء إلى هذا الخيار. وتراهن إيران على اقتراب موعد ذلك اليوم الذى تصبح فيه فرص واشنطن فى اللجوء إلى الحل العسكرى مستحيلة. والثانى، عدم تمكين الولايات المتحدة من تحقيق انتصار فى العراق. إذ تلجأ طهران إلى كل السبل التى تحول دون خروج الأمريكيين منتصرين من العراق، وعدم تمكينهم من النجاح فى إنجاز المشروع الأمريكى الذى بسببه شن الأمريكيون عدوانهم على العراق.

إيران صاحبة مصلحة فى إفشال المشروع الأمريكى فى العراق. وصاحبة مصلحة فى إنهاء الاحتلال الأمريكى فى العراق دون ذيول تهدد المصالح الإيرانية، وبالذات فرض اتفاقيات دفاعية وأمنية مشتركة بين واشنطن وبغداد، لكنها صاحبة مصلحة أيضا فى إطالة أمد الاحتلال الأمريكى المضطرب فى العراق للوقت الذى يحقق أغراضه بالنسبة لإيران، وبالتحديد نجاحها فى تجاوز مرحلة اللاعودة فى مشروعها النووى.

هاتان المصلحتان الإيرانيتان فى العراق تفسران غموض السياسات الإيرانية تجاه العراق ابتداءً من عدم الحماس فى رفض العدوان، إلى تأييد إسقاط نظام صدام حسين، إلى دعم مجلس الحكم الانتقالى، وتأييد ما يسمى بـ "العملية السياسية" التى قامت على أسس من الطائفية السياسية وأعطت لحلفاء إيران من الشيعة والأكراد فرص السيطرة على نظام الحكم الجديد فى العراق، إلى دعم الانتخابات وتأييد الدستور الذى يشجع قيام "فيدراليات" عراقية، ويشوه عروبة العراق، إلى الانحياز الكامل لحكومة نورى المالكى التى ترفض وضع جدول زمنى للانسحاب الأمريكى من العراق. ولكنها فى الوقت نفسه، تقدم كل ما تستطيع تقديمه لإرهاق الأمريكيين فى العراق وإفشال مشروعهم، وجعل احتلالهم للعراق مضطربا، وإشاعة قدر لا بأس به من "الفوضى المحكومة" وغير المنفلتة. ومن يتأمل معدل القتلى الأمريكيين يوميا يجد أنه شبه ثابت، بما يعنى أن ثلاثة أو أربعة قتلى أمريكيين يوميا هو معدل مقبول لجعل الوجود الأمريكى فى العراق غير مستحيل. لكنه لا يصل إلى معدلات مرتفعة تجعل الانسحاب الأمريكى السريع والمفاجئ ضرورياً.

الجديد فى الأمر أن الأمريكيين أدركوا، كما أدرك العرب، أن الإيرانيين هم أكثر المستفيدين من أخطائهم فى العراق، وأن النفوذ الإيرانى فى العراق يفوق بكثير النفوذ الأمريكى لاختلاف أدوات التأثير وتباين مستوى الرهانات، حيث يلعب العامل الجغرافى، ناهيك عن العامل الاجتماعى الطائفى والثقافى، الدور المحورى فى جعل إيران أقرب إلى العراقيين من الأمريكيين. لذلك بدأت واشنطن تلجأ إلى سياسات أخرى بديلة أبرزها التركيز على جعل إيران "العدو" البديل لإسرائيل عند الدول العربية، والدعوة إلى فرض سياسة استقطاب إقليمى بين محور لـ"الاعتدال" يضم دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن إلى جانب الولايات المتحدة وربما إسرائيل مستقبلا على نحو ما تأمل واشنطن، وبين محور لـ"الشر" يضم إيران وسوريا و"حزب الله" اللبنانى وحركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامى" فى فلسطين.

هذه السياسة الاستقطابية هى محور مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذى دعت إليه كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية وقت احتدام الحرب الإسرائيلية على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، حيث قالت أنه "من رحم هذه الحرب سيولد شرق أوسط جديد". هذا الشرق الأوسط الجديد واجه بعض الانتكاسات بسبب تعثر المشروع الأمريكى فى العراق وفشل العدوان الإسرائيلى على لبنان والتصدعات التى أصابت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. لكنه أخذ دفعاً جديداً من جانب الولايات المتحدة بعد أن أقرت واشنطن

واشنطن وطهران

برامج لدعم دول محور "الاعتدال" الصديقة بأسلحة أمريكية متطورة لمواجهة ما أسمته كوندوليزا رايس بـ "الخطر الإيراني". ففى معرض تبريرها لقرار واشنطن بيع أسلحة متطورة بمليارات الدولارات لعدد من الدول العربية (مجلس التعاون + مصر) قالت رايس أن "إيران تشكل تحدياً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة وحلفاءها فى منطقة الخليج".

وفى زخم هذا الدعم العسكرى الأمريكى لمحور دول "الاعتدال" الصديقة، شاركت وزيرة الخارجية الأمريكية فى اجتماع خاص بأمن العراق فى منتجع شرم الشيخ المصرى مع دول مجموعة "٦+٢"، ولم تتردد واشنطن فى عقد جولة ثالثة للحوار مع الإيرانيين حول الأمن العراقى ببغداد، تلاها الاجتماع الأول للجنة الأمنية الثلاثية الذى تقرر فى الجولة الثانية للحوار "الأمريكى- الإيرانى". كما لم تتردد فى المشاركة أيضا فى الاجتماع الأمنى الذى عقد فى دمشق بعد أيام قليلة بمشاركة دول عربية وإيران وتركيا وروسيا والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للبحث فى توصيات سابقة لاجتماع لدول الجوار بمشاركة دولية عقد فى شرم الشيخ هذا العام.

واشنطن تعمدت إبعاد كل من إيران وسوريا عن اجتماع شرم الشيخ أى اجتماع دول محور "الاعتدال" (٦+ ٢ +١)، ولكنها حاورت بعده بأيام بل بساعات قليلة الإيرانيين فى العراق، وبعده شاركت فى اجتماع دمشق، ضمن سياسة أمريكية تسعى إلى احتواء الدور الإيرانى ومحاصرته والضغط على إيران من أجل القبول بالتعاون فى العراق دون ثمن تريده طهران خاص ببرنامجها النووى.

واشنطن، التى استهدفت فرض حصار على الدور الإقليمى الإيرانى وعلى الأخص فى العراق، فوجئت بأنها هى "المحاصرة" من جانب إيران، إذ أن الأخيرة استطاعت أن تحاصر الأمريكيين، ليس فقط فى العراق، ولكن أيضا فى أفغانستان، بالسياسة والدعم الاقتصادى، لكن الأهم هو أنها استطاعت أن تربك الاحتلال الأمريكى للعراق وأن تربك الوجود الأمريكى- الأطلسى فى أفغانستان بتوصيل الدعم العسكرى للمعارضين للاحتلال الأمريكى، وكانت النتيجة أنها أوصلت الاحتلال الأمريكى إلى درجة اليأس، لكن الأهم أنها تحظى بولاء وصداقة من يحكمون بغداد وكابل الذين هم الحلفاء الأساسيين لواشنطن.

الأحضان الدافئة التى استقبل بها نورى المالكى رئيس الوزراء العراقى مضيفيه فى طهران وخاصة الرئيس محمود أحمدى نجاد، والمرشد الأعلى السيد على خامنئى، ثم زيارته لمرقد الإمام الخمينى، وإشادته بالدعم الإيرانى للأمن فى العراق، وتأكيدات الحكومة الإيرانية على أنها لن توفر وسيلة لدعم حكومته أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وأنها "ترى أن نجاحات الحكومة والشعب العراقى فى إرساء الأمن والاستقرار سترسم مستقبل المنطقة بصورة جيدة"، كلها عوامل فاقمت من استفزاز الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى لم يستطع أن يخفى استياءه وهو يرى تداعى رهاناته كلها فى العراق.

بوش حض المالكى على "عدم إظهار تساهل كبير حيال إيران". ونقلت عنه شبكة "سى إن إن" أنه توعد المالكى بأنه "سيجرى معه حديثاً جاداً" إن كان قد وصف الدور الإيرانى فى العراق بـ "البناء". وحرص على أن يقول أيضا أنه "لم يفاجأ بالصورة التى تظهر المالكى وأحمدى نجاد وهما يبتسمان"، لكنه أضاف أنه ليس مقتنعاً بأن إيران تخطط لأداء دور بناء فى المنطقة "فهى تهدد الاستقرار العالمى من خلال طموحاتها النووية وتمويلها لحزب الله".

هذا المأزق الذى يواجه الأمريكيين فى العراق يتكرر فى أفغانستان. فإذا كانت إيران متهمة أمريكياً بأنها مسئولة عن إمداد المسلحين والميليشيات بالأسلحة والعبوات الناسفة التى تستهدف القوات الأمريكية فى العراق، فإنها متهمة أيضا بهذه التهمة فى أفغانستان. فقد أكد نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تملك أدلة قاطعة بأن إيران تزود مقاتلى طالبان فى أفغانستان بالأسلحة، وأن قوات حلف شمال الأطلسى "ناتو" اعترضت بعضاً من تلك الشحنات. واتهم بيرنز إيران بأنها "تعمل ضد قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ الذى يفرض حظراً على تصديرها للأسلحة، وهاهى تقوم به فى لبنان وغزة وأفغانستان والعراق".

صدمة بوش فى المالكى تتكرر هى الأخرى مع الرئيس الأفغانى حميد كرزاى الذى استقبل الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد يوم الثلاثاء (١٤ أغسطس الجارى) وهو فى طريقه إلى قيرغيزستان لحضور قمة رؤساء دول منظمة شنغهاى. وإذا كان كرزاى قد زار واشنطن والتقى الرئيس الأمريكى فى قمة سريعة فى منتجع "كامب ديفيد" قبيل ساعات من وصول أحمدى نجاد إلى كابل، فإنه وصف إيران بأنها لعبت دوراً مساعداً وكانت جزءاً من الحل فى أفغانستان، ودعمت الحكومة فى الحرب على الإرهاب والمخدرات، ووصف علاقات البلدين بأنها "جيدة جداً". وقبل ذلك كان كرزاى قد زار طهران وحرص على أن يشيد بدعم الحكومة الإيرانية لبلاده خلال السنوات الماضية، وأن يؤكد أن تنمية العلاقات مع إيران "تصب فى صالح أفغانستان وأمن المنطقة".

شهادتان فى حق إيران تحرقان فؤاد الرئيس الأمريكى، واحدة من العراق والأخرى من أفغانستان، فهو لا يواجه الإخفاق العسكرى فقط بل يرى أعمدة تحالفاته تتهاوى أمام حقائق الجغرافيا، لكن الأهم هو أنه بات يرى أن الحصار الذى أراد أن يفرضه على إيران يحاصره هو، وأن حلفاءه هم حلفاء إيران، وتلك هى الصدمة الكبرى.

د. محمد السعيد إدريس



وراء الستار.. دور وسائل الإعلام الأمريكية والدبلوماسية العامة نحو الإيرانيين

Through The Veil. The role Of broadcasting in U.S. Public diplomacy Toward iranians.
Mehdi Khalagj The Washington institute for near east Policy. April 2007

إعداد: سمير زكى البسيونى

شهد العقد الماضى مزيداً من حالات التدخل الأمريكى فى شئون منطقة الشرق الأوسط وقد برز هذا التدخل الذى أخذ شكلاً دبلوماسياً تجاه إيران، ويبدو الهدف الأساسى الذى تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه من وراء هذه الدبلوماسية العامة هو توضيح السياسات الإقليمية والمبادرات الدبلوماسية الأمريكية وذلك بهدف تبرير الأعمال التى تقوم بها الولايات المتحدة فى المنطقة للجمهور، والمقصود بالجمهور هنا المواطن الإيرانى المتوسط أو النخبة الإيرانية. ويشكل الجزء المرئى أهمية كبيرة فى إطار الدبلوماسية الأمريكية وذلك من خلال الراديو والمواد التليفزيونية المذاعة، ورغم هذا لا تدخل كل وسائل الإعلام الأمريكية فى هذه المهمة. هذه الدراسة تبحث بدقة المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة وهى تنفذ دبلوماسيتها العامة تجاه إيران، وما تسعى الدراسة إليه هو العمل على معرفة وسائل تحقيق الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه الإيرانيين وهو الأمر الذى يساهم فى النهاية فى زيادة قدرة الولايات المتحدة ليس فقط تجاه إيران ولكن بالنسبة لكل دول المنطقة.

وتبحث هذه الدراسة فى عدة نقاط:

أولها: راديو (فردا) وإذاعة صوت أمريكا (VOA) والمشكلات التى يعانون منها.

ثانيها: تبحث فى الدبلوماسية والمبادرات الأوروبية تجاه إيران وذلك من خلال التركيز على ثلاث محطات إذاعية، هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى) الخدمة الفارسية فى لندن، وراديو فرنسا الفارسى انترناسيونال (آر إف آى) فى باريس، والراديو الفارسى الإلمانى (دى دبليو) فى بون.

ثالثها: تبحث الدراسة فى وسائل الإعلام من راديو وتليفزيون إيرانية التى تم تأسيسها من قبل مواطنين من أصل إيرانى ومقيمين فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية والناطقة باللغة الفارسية.

الإعلام فى الجمهورية الإسلامية:

منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية حاول النظام الإيرانى تحديد التعددية فى مصادر المعلومات وذلك من خلال التحكم فى وسائل الإعلام داخل البلاد، وعمل النظام الإيرانى أيضاً على إيقاف تدفق المعلومات القادمة بالفارسية من خارج إيران، فى البداية كانت هذه الاستراتيجية تستند على الموقف الثورى العنيد للثورة الإسلامية، ولكن على أية حال أجبرت التطورات التى حدثت بعد ذلك خاصة الحرب العراقية- الإيرانية الحكومة على النظر فى تغيير السياسة الإعلامية لهذا الجيل الجديد الذى لم يعايش فترة الحماس الثورى والوعود المثالية ولهذا كانت الحكومة الإيرانية تبحث عن وسيلة لتلبية حاجاتهم، فالجيل الجديد لديه مبادئ أصبح يسعى إليها مثل الحرية، العدالة، والتقدم وهى أفكار تختلف عما كان يفكر فيه الجيل الأول للثورة.

وكنتيجة لهذا، احتاجت الحكومة فى التسعينيات أن تخاطب مخاوف الجيل الأصغر حتى إذا تطلب ذلك

المساومة على بعض مبادئها وأسسها الثابتة، ولهذا قامت الحكومة بتأسيس صحيفة (همشهرى) تحت إشراف غلام رضا كاربازى، وصحيفة (إيران) والتى ارتبطت بوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا)، وقد تم تأسيس هاتين الصحيفتين لمواجهة هذه الحاجات الجديدة.

بعد وفاة مؤسس الثورة أية الله الخمينى قام المرشد السيد على خامنئى بفحص النظام بدقة خاصة ما يتعلق بالسياسات الإعلامية وقام بتعيين على لاريجانى كرئيس للإذاعة والتليفزيون، وقام بزيادة ميزانية المؤسسة ودعمها سياسياً. وأثناء فترة خدمته التى استمرت عشرة سنوات وسع لاريجانى بشكل كبير من الخدمات وأضاف عشرون ساعة خدمة أخبار، ووضع إطار ونظام جديد لبرامج الترفيه مثل الأفلام والمسلسلات التليفزيونية وبرامج الألعاب الرياضية، وكان لاريجانى يسعى إلى جعل الإذاعة الحكومية والتليفزيون أكثر جذباً للمشاهدين الإيرانيين، وكان كل هذا بمثابة استجابة لحاجات الجيل الجديد وباستثناء صحيفة (سلام)، التى كانت تنتقد بشكل معتدل أداء الحكومة الاقتصادى والمشروعات السياسية، كانت أغلبية جهود النظام فى طريق التطوير الإعلامى ضمن حدود الإطار الأيديولوجى للجمهورية الإسلامية.

فوسائل الإعلام كانت تركز على الموضوعات الاجتماعية والثقافية بدلاً من القضايا السياسية. وحتى معالجة الظواهر الاجتماعية كان يتم بشكل لا يتعارض مع مبادئ الجمهورية الإسلامية.

لقد ساهمت حركة الإصلاح التى قادها صعود محمد خاتمى للحكم عام ١٩٩٧ إلى ازدهار واضح فى الصحافة، حيث رفع القيد والحظر عن عشرات الصحف، ولكن بعد أقل من عامين من انتخاب خاتمى كرئيس لإيران، قامت السلطة القضائية بأمر مباشر من المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى بإغلاق أكثر من مائة صحيفة مستقلة أو إصلاحية، وعندما تم انتخاب أحمدى نجاد فى عام ٢٠٠٥ اشتدت محاولات النظام فى التضيق على الصحافة والمناخ الثقافى بشكل عام فى إيران. وامتدت أيدى حكومة أحمدى نجاد أيضاً إلى الإنترنت، حيث يحظر على أى موقع أن يبدأ العمل قبل الحصول على رخصة حكومية، كما قامت الحكومة بمنع إرسال راديو (فردا) وإذاعة (بى بى سى) الفارسية وبدا أن النظام الإيرانى بدأ ينتهج الأسلوب السوفيتى فى التعامل مع وسائل الإعلام. فى هذا السياق واجهت وسائل الإعلام الأجنبية صعوبات عديدة للعمل والقيام بدورها فى إيران فأصبح توصيل المعلومة أمر فى غاية الصعوبة. وانحصرت مصادر الحصول على المعلومات فى المصادر الرسمية التى لا تكون موضع ثقة أو الاعتماد على تقارير سرية لبعض الصحفيين داخل إيران، فى الوقت نفسه تواجه وسائل الإعلام الأجنبية العديد من المشكلات التقنية سببها التدخل الحكومى المباشر فى عرقلة الإرسال ومواقع الإنترنت.

مشكلة أخرى تواجه وسائل الإعلام الأجنبية داخل إيران وهى ارتياب المواطن الإيرانى منها وأنها عميلة لقوى الغرب التى تريد وفق تصور الكثيرين تكريس تبعية إيران للغرب، وما يزيد من قوة هذه الفكرة بعض الأحداث التاريخية الذى عاصرتها إيران خلال القرن الماضى منها أحداث الحرب العالمية الثانية والدور الأمريكى فى الانقلاب ضد محمد مصدق عام ١٩٥٣ والذى أعاد الشاه مرة أخرى للسلطة، كل هذا مازال يفرز العديد من الصعوبات وسوء التفاهم مع الإعلام الغربى فى إيران.

فى إيران يوجد إدراك سائد بأن وسائل الإعلام فى أغلب الأحيان هى وسائل دعاية تحت سيطرة الحكومة، وينطبق هذا الموقف أيضاً على أجهزة الإعلام الأجنبية حيث يرى الكثيرين أنها تعمل على تعزيز السياسيات الأمريكية تجاه إيران. هذا الفهم أو هذا الإدراك لا يميز بين الأخبار والتحليلات السياسية وغيرها حيث يتم النظر إليها من منظور كلى باعتباره دعاية لواشنطن، هذا النوع من الفهم بأن هذه الوسائل ممولة من جانب الأمريكيين يمثل عائق رئيسى فى زيادة فعالية هذه الوسائل فى إيران.

أضف إلى هذا حالة العداء الراهنة بين إيران والولايات المتحدة والتى تضع العقبات أمام قدرة الولايات المتحدة على التحرك بحرية لمعرفة تأثير ما تقدمه للإيرانيين، ورغم أن الأمر قد أصبح أفضل من الماضى إلا أن الوضع فى إيران بالنسبة للولايات المتحدة مازال أصعب بكثير مقارنة بأدائها فى الأجزاء الأخرى من العالم.

تشجيع الولايات المتحدة لوسائل الإعلام الناطقة بالفارسية:-

عملت الولايات المتحدة على تبنى وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية وشملت هذه الأجهزة راديو (فردا) وإذاعة صوت أمريكا القسم الفارسى، وموقع وزارة الخارجية باللغة الفارسية.

راديو (فردا): خلفية

راديو (فردا) هو محطة إذاعية تذيع الأخبار والموسيقى للإيرانيين من خلال الموجه المتوسطة (صباحاً)، ومن خلال الموجة القصيرة، والقمر الصناعى وإرسال الإنترنت وذلك كمشروع مشترك بين إذاعة أوروبا الحرة وإذاعة صوت أمريكا وقد أطلقت هذه الإذاعة فى ديسمبر ٢٠٠٢، وتقوم ببث أكثر من تسع ساعات تشمل البرامج، الأخبار، وموسيقى البوب الإيرانية والغربية، ومقر هذه الإذاعة فى برامج عاصمة جمهورية التشيك.

ويعد راديو فردا محطة إذاعية مشابهة لراديو سوا الناطق باللغة العربية والممول من قبل الحكومة الأمريكية. وهدف هذه المحطات هو تقديم الأخبار والمعلومات للفئة التى تقع بين ١٥ : ٣٠ سنة. وكلا الإذاعتين تحت سيطرة

مجلس محافظى الإذاعى (بى بى جى) والتى تعتبر وكالة اتحادية مستقلة مسئولة عن كل المحطات الإذاعية الغير عسكرية الممولة من جانب الحكومة الأمريكية. ومن الأمثلة الأخرى إذاعة صوت أمريكا، تليفزيون الحرة، راديو سوا، وإذاعة أوروبا الحرة. فكل هذه الإذاعات تقع تحت سيطرة الـ (بى بى جى).

ومن أجل إطلاق إذاعة (فردا) قررت الـ (بى بى جى)إنهاء عمل برنامج الراديو الناطق بالفارسية وتم نقل هؤلاء الموظفون ليشكلوا ثلثى العاملين فى إذاعة (فردا) وكان هذا البرنامج السابق المعروف بـ (راديو أزادى) قد أطلق عام ١٩٩٨ وكان يذيع ثلاث ساعات من الأخبار والتحليلات بصيغة يومية للجمهور الإيرانى المثقف ولكن رأت الـ (بى بى جى) أن هذا الأسلوب غير مجدى، حيث يغلب عليه الطابع الكلاسيكى الفارسى وبالتالى فقد ساهم فى انصراف الجمهور خصوصاً الإيرانيون الشباب، كما اتهم هذا البرنامج بتأثره بحركة الإصلاح فى إيران بزعامة خاتمى وأنه بدأ يعدد المزايا السياسية له.

وقد ظهرت فكرة راديو (فردا) عندما قامت الحكومة الإيرانية بإنشاء بعض المحطات الإذاعية مثل محطة (بايام) والتى تعنى (الرسالة) والتى كانت تذيع النشرات والأخبار الحكومية بالإضافة إلى موسيقى البوب والموسيقى الكلاسيكية ولكن كانت كل هذه الأشياء تحت الرقابة ومن ثم فإن إنشاء إذاعة توجه الأخبار والموسيقى بدون رقابة كانت فكرة عظيمة.

وبعد عدة سنوات ظهرت محطات إذاعية للأخبار والموسيقى خارج إيران وكانت برامجهم ترسل عبر الإنترنت أو بالموجه القصيرة، ومن أمثلة هذه المحطات الإذاعية محطة من امستردام تسمى (راديو زمانيه) والمدعومة من الحكومة الهولندية. الميزة الوحيدة لراديو (فردا) هى أنه كان يرسل عبر الموجة المتوسطة التى رغم قيام الحكومة بمحاولة التشويش عليها. إلا أنها كانت تصل إلى بعض المناطق داخل البلاد.

الأزمة الحقيقية لإذاعة فردا: الاستراتيجية والإدارة:

على الرغم من أن مهمة راديو (فردا) مازالت مهمة خاصة فى إطار المعركة الطويلة ضد التطرف الدينى ورغم أن هذه المحطة لديها شبكة واسعة من الصحفيين إلا أنها لم تتمكن من مواجهة أزمتين حقيقتين ظهرتا على ساحة المنطقة.

أولاً: سلسلة الأزمات السياسية فى الشرق الأوسط والتى تشمل إيران، العراق، لبنان، والأراضى الفلسطينية، فالتطرف الدينى فى هذه المناطق أعاق قدرة المحطة على تقديم أخبار وتحليلات موضوعية تساهم فى نشر الديمقراطية الأمريكية.

ثانياً: المشكلة الثانية التى واجهت عمل راديو (فردا) هى التقدم فى أداء وسائل الإعلام المحلية رغم أنها لا نقدم أخبار موضوعية إلا أن ذلك ساهم فى إعاقة عمل (فردا) حيث جعلها أقل أهمية للمستمعين خاصة عندما تقوم بإرسال برامجها على الموجة القصيرة.

كل هذه التحديات تزيد من صعوبة مهمة الـ (بى بى جى) أضف إلى هذا أن (بى بى جى) فشل فى إقناع الإدارة الأمريكية والكونجرس فى زيادة ميزانية راديو (فردا) فالميزانية بقيت ثابتة عند حدود ٧٠ مليون دولار طوال اثنا عشر سنة واليوم يمكن القول أن الميزانية أصبحت نصف ما كانت عليه عام ١٩٩٦ وذلك يرجع لتناقص قيمة العملة الأمريكية.

ثمة حقيقة هامة وهى أن السياسة تمثل جزءاً أساسياً من المشكلات التى تعانى منها محطة (فردا) والتى تواجه أيضاً مجلس محافظى الإذاعة (بى بى جى)، ففى الفترة من (٢٠٠١- ٢٠٠٥) كان رئيس المحطة ينتمى للحزب الديمقراطى ولهذا فإنه لم يتلق دعماً كافياً من مدير مجلس محافظى الإذاعة الذى كان ينتمى للحزب الجمهورى. علاوة على هذا فإن محطة (فردا) بقيت بدون رئيس منذ منتصف ٢٠٠٥ وحتى فبراير ٢٠٠٧ وهو الأمر الذى يعد مؤشراً هاماً على عدم قدرة مجلس محافظى الإذاعة على القيام بمهامه.

وسائل الإعلام الأمريكية الدولية كانت تهدف دائماً إلى أن يكون لها تأثير كبير على الدول المستهدفة وذلك من خلال استراتيجية التأثير على صناع القرار أو النخبة السياسية ولكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وجد قادة الدول التى خرجت من عباءة الاتحاد السوفيتى أن النخبة الموجودة لديها أصبحت متأثرة بشكل كبير بالإعلام الأمريكى ولهذا بدأت هذه الدول فى تبنى مرحلة انفتاح وزادت المنافسة مع الإعلام الأمريكى.

وفى عام ٢٠٠١ تأثر مجلس محافظى الإذاعة بشكل كبير بالعضو الجديد (نورهم بانتز) والذى حمل للمجلس خبرته بالقطاع الخاص، ولهذا فى عام ٢٠٠٢ كان شعار مجلس محافظى الإذاعة الجديد "نحن نريد أن نرى أرقام.. نحن لا نهتم إذا لم يكن لك تأثير كبير على النخبة السياسية، نحن نريد الجماهير". ورغم أن شعار المجلس قد تغير وأصبح أكثر ارتباطاً باحتياجات السوق إلا أن ثمة قضايا هامة لم يتم التعامل معها بشكل جيد وهى:

على خلاف محطات الموسيقى الشعبية، تبقى المحطات الإذاعية التى تقدم الأخبار والتحليلات السياسية تستحوذ على جمهور محدود.

التأكيد على أعداد الجمهور وربطه بمسألة الميزانية يقود فى النهاية إلى استراتيجية خاطئة، فاللجوء إلى البرامج القصيرة حتى لو كانت غير ذات معنى لجذب الجمهور أمر خاطئ تماماً مثلما فعلت إذاعة صوت أمريكا التى كانت تلجأ إلى البرامج القصيرة، صحيح أنها نجحت فى زيادة أعداد الجمهور ولكن هذه البرامج كانت أشبه

بالنقاط الإعلانية أكثر من كونها أخبار وتحليلات جادة.

فى ظل حالة الضعف التى كان يعانى منها مجلس محافظى الإذاعة وإذاعة فردا، كان الغالب على الأداء هو الطابع الإرتجالى، حيث غابت القدرة على وضع الأولويات وأعطى المجلس إشارات متناقضة حول هذه الأولويات ولهذا كانت الإجابة على السؤال المهم وهو: ما هى المهمة؟، كانت غير واضحة. هل المهمة هى جلب القليل من الأخبار إلى الجمهور الأكبر أم تقديم برامج جدية إلى النخبة؟

فى الواقع تؤدى النظرة التجارية للدبلوماسية الإعلامية والتأكيد على النواحى الكمية أكثر من النواحى الكيفية يخلق تحديات خطيرة بالنسبة لمسألة جذب جمهور النخبة داخل الدول وملأ هذا الفراغ أو للموازنة بين النواحى الكمية والكيفية يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهد فى اختيار وانتقاء الأخبار المذاعة خاصة فى ظل وجود منافسة قوية من الإنترنت ومصادر الأخبار الأخرى.

راديو فردا: الضعف التنظيمى:

عندما أطلق بث راديو (فردا) أظهر الإيرانيون نوعين من رد الفعل، الأول، بالنسبة لبرامج المحطة الجديدة كان هناك اهتمام كبير من جانب الإيرانيين للاستماع إلى موسيقى البوب والأخبار. وثانياً، هذه المبادرة الجديدة تم تفسيرها من جانب بعض الإيرانيين على أنها جزء من السياسات الأمريكية فى المنطقة، ويعد حرب العراق رأى الإيرانيين أن راديو (فردا) مجرد بداية للتوجه الأمريكى ضد إيران.

نجحت محطة (فردا) فى جذب أعداد كبيرة من الجمهور مقارنة بالمحطة التى سبقتها وهى راديو (أزادى)، وقد أظهرت استطلاعات الرأى أن الإيرانيين يستمعون إلى الموسيقى على راديو (فردا) أكثر من الأخبار.

الميزة الهامة التى ميزت راديو (فردا) هو أنه كان يبث على الموجة المتوسطة وهو الأمر الذى جعل المحطة تصل إلى مناطق عديدة جنوب إيران على مدار اليوم وأصبح لدى الإيرانيين القدرة على الوصول للمحطة على الموجة المتوسطة بسهولة بدلاً من الموجة القصيرة التى تحتاج المستمع إلى ضبطها وتحويلها كل فترة للوصول للمحطة.

لكن عندما كان مطلوباً فى راديو (فردا) أن يقوم بتحسين نوعية وجودة الأخبار التى يقدمها واجهت المحطة بعض المشكلات من أهمها ما يتعلق بالميزانية وعدم زيادتها وهو الأمر الذى أفرز المزيد من التحديات أمام المحطة ودورها فى المنطقة.

فمن الملاحظ أن جمهور راديو (فردا) لم ينمو منذ عام ٢٠٠٤ عندما وصلت النسبة إلى ١٥٪ من السكان الإيرانيين، وعلى الرغم أن تشويش النظام الإيرانى على المحطة قد أعاق دورها إلا أن الحقيقة تؤكد أن راديو (فردا) أصبح يواجه منافسة قوية وأصبح أداء المحطة يتجه نحو مزيد من الركود وذلك بعد أن انتهت نشوة النجاح فى المرحلة الأولى للعمل.

البعض يرجع أسباب الفشل إلى الإدارة الثنائية لفردا فالمحطة ليست تحت إدارة مركزية واحدة فهناك إدارة فى براج وأخرى فى واشنطن.

وعلى الرغم أن مجلس محافظى الإذاعة (بى بى جى) حاول أن يسد هذا الفراغ من خلال تعيين منسق لديه خبرة إلا أن هذا المنسق لم يتمكن من توحيد العمل داخل الإذاعة. ويعود السبب فى هذا أنه لم تكن لديه أية سلطات تنفيذية او مسئوليات حقيقية.

المشكلة الأخرى التى تواجه راديو (فردا) هى عدم وجود طاقم عمل محترف بشكل كافى خاصة فى مجال اللغة فمعظم الصحفيين الإيرانيين فى الخارج كانوا يفضلون العمل فى إذاعة (بى بى سى) الفارسية ولهذا لم يكن العاملين فى راديو (فردا) مدربون جيداً كصحفيين بالمعنى الغربى للكلمة فمعظمهم كانوا من العاملين السابقين فى راديو (آزادى) وهم مجموعة الصحفيين الذين كانت تضطرهم الظروف إلى مغادرة إيران بسبب إغلاق الحكومة للصحف التى يعملون بها، ولهذا فإن راديو (فردا) واجه صعوبة كبيرة فى توفير صحفيين مدربين فأغلب الموجودين كانوا يتحدثون بلهجة أمريكية وهو الأمر الذى لم يتقبله الإيرانيون واعتبروه شاذاً.

وقد حاول المسئولين عن المحطة تدريب الصحفيين لرفع مستواهم اللغوى إلا أن نظام التدريب كان قليل الفاعلية فالعديد من العاملين فى راديو (فردا) سواء فى براج أو واشنطن لم تكن لديهم القدرة على التواصل مع اللغة الفارسية بشكل تام وكان واضحاً عدم قدرتهم على كتابة أو صياغة الأخبار دون أن تكون خالية من الأخطاء النحوية أو استخدام عبارات ومصطلحات خاطئة، فالعديد منهم لم تكن لديهم دراية كافية بالشئون العالمية وباللغة الإنجليزية.

مشكلة أخرى وهامة تواجه راديو (فردا) وهى وجود مديرين غير جديرين بمناصبهم فالعديد منهم لا يمتلك عقلية إدارية جيدة ورغم ذلك يتدخل بشكل كبير فى عمل المحطة وهو الأمر الذى سبب سخط الموظفين ورؤساء الأقسام وهو ما أدى فى النهاية إلى ترك بعضهم لأعمالهم مثل مغادرة مدير القسم الأفغانى فى عام ٢٠٠٤، والقسم الفارسى والأمريكى عام ٢٠٠٥، والقسم الطاجيكى عام ٢٠٠٦، وكل هؤلاء المديرين كانوا ناجحين فى أماكنهم.

كل هذه المشكلات التنظيمية أدت إلى أخطاء وقصور فى نوعية البرامج وأخطاء فى التغطية الاخبارية.

على الرغم من الإقرار بصعوبة إجراء أى مسح لاستطلاعات الرأى داخل إيران إلا أن الخبراء يوجهون الانتقادات للأسلوب الذى تتبعه إذاعة راديو (فردا) فى إجراء الاستطلاعات بين الإيرانيين للوقوف على آرائهم حول أداء الإذاعة ومدى حضورها بين الإيرانيين. فأسلوب إجراء الاستطلاع من خلال الاتصال التليفونى يعتبر قليل

الفاعلية، فهو أولاً لا يساعد على معرفة كل أنواع الاستجابات وردود الفعل حول أداء (فردا)، كما أن هذا الأسلوب غير مجدى لأن المواطنين الإيرانيين لا يثقون فى إجراء الاستطلاعات بهذ الشكل ولهذا فهم غالباً ما يقدموا إجابات غير صحيحة أو على الأقل إجابات تجعلهم فى موضع آمن. كما أن هذه الاستطلاعات لا تركز بشكل كبير على بعض الأسئلة المهمة مثل. هل يعتبرون (فردا) مصدراً مهماً للاخبار؟، ما هو تقدير الإيرانيين للأخبار التى تقدمها (فردا) إذا ما قورنت بغيرها من المحطات الأخرى مثل الـ (بى بى سى)؟، وهل الاستماع إلى راديو (فردا) قد حسن من آرائهم حول الولايات المتحدة وسياستها فى المنطقة؟

إنتاج ومحتوى الخبر:

حقق راديو (فردا) نجاحا ملحوظاً فى بداية انطلاقه ولكنه سرعان ما اتجه إلى الركود، ومن المعروف أن تقديم برامج ترفيه بجانب الأخبار والتحليلات له فوائده العديدة، وعلى أية حال يعانى راديو (فردا) فى مشكلات عديدة إذا ما تمكن من التغلب عليها فإنه سيصل إلى مستوى مرتفع من الأداء لكن هذه المشكلات لا تحتاج إلى حلول قصيرة الأجل بل تحتاج إلى فاعلية وقيادة موحدة وهو ما تفتقر إليه (فردا).

المشكلة الأكبر التى يعانى منها راديو (فردا) هى غياب التواصل السريع بين (فردا) والمستمعين، ولعل أوضح مثال هذا هذا أنه فى الشهور الأولى لبدء عمل راديو (فردا) وصلت لمسئولين عن الراديو رسائل عديدة حول ضرورة إذاعة فقرات للموسيقى الإيرانية بدلاً من الغربية، الغريب هنا أن رد المسئولين واستجابتهم لهذا المطلب كانت بطيئة جداً وحتى عندما استجابت المحطة لهذا المطلب خصصت له ميزانية محدودة تراوحت بين ١٠٠٠٠ : ١٥٠٠٠٠ دولار سنوياً. وكان يمكن لراديو (فردا) استثمار هذا الأمر لتحقيق عدة أهداف لعل أهمها زيادة نسبة المستمعين للراديو من الإيرانيين، كما أن إذاعة هذا اللون من الموسيقى كان سيساهم فى مواجهة السياسات التقييدية للحكومة الإيرانية.

رغبة أخرى أبداها العديد من الإيرانيين والتى لم تجد استجابة من المسئولين فى (فردا) بدعوى ارتفاع تكاليف تنفيذها وهذه الرغبة كانت تنحصر فى عدم إذاعة الفقرات الموسيقية نهاراً ولكن القيام باستضافة بعض الشخصيات التى يمكن للمستمعين التواصل معها، فهذه الفكرة لو نفذت كان يمكن أن تساهم فى تحقيق متعة ترفيهية بجانب التأثير بشكل كبير على الرأى العام فى إيران.

على أية حال سوف تتسلم المحطة الميزانية الجديدة وهى ٧٥ مليون دولار ويجب البدء بسرعة فى تنفيذ هذه الأفكار، وذلك لان التغيير والتطوير أصبح مسألة حيوية (لفردا) وذلك بسبب ظهور العديد من القنوات الفضائية الجديدة الموجهة لإيران، وهذه القنوات من المتوقع أن تجد قبولاً لدى الإيرانيين بسبب طابعها الغير سياسى أضف إلى هذا أن الـ (بى. بى. سى) تخطط لإطلاق التلفزيون لإيران عام ٢٠٠٨ كل هذا قد يساهم، فى حالة عدم تحرك راديو (فردا)، فى انخفاض نسبة المستمعين للراديو من الإيرانيين.

أما على مستوى الأخبار والتحليلات السياسية فمن الملاحظ أن راديو (فردا) يعانى من أزمة حقيقية تتعلق بالنزاهة والموضوعية لدى العاملين به، فبعض العاملين فى المحطة خاصة الفريق الموجود فى برامج الأخبار معادى للأمريكيين بشكل ملحوظ وهو الأمر الذى يمكن التعرف عليه من خلال لغة الأخبار التى يختارونها. أيضاً بعض أعضاء فريق واشنطن معروفين بموقفهم المعادى للنظام الإسلامى ومؤيدين لجماعات المعارضة وخاصة جماعة "مجاهدى خلق". ولهذا فإن المشكلة هنا تتعلق بالاختيار الفعال للأخبار والتحليلات، ولهذا فإن أى خبير محترف يستمع للأخبار التى يذيعها راديو (فردا) يمكن أن يخرج بقائمة طويلة من الأخطاء، وعلى سبيل المثال طبقاً لما أذاعه راديو (فردا) فإن كيم جونج تقابل مع أحمدى نجاد فى اجتماع الدول غير المنحازة فى هافانا، ولكن الحقيقة أن كيم جونج لم يذهب إلى هافانا لحضور الاجتماع.

أضف إلى هذا أن عدم القدرة على ترتيب أولوية وأهمية إذاعة الأخبار جعل العديد من الإيرانيين ينصرفون إلى متابعة الأخبار على الـ (بى. بى. سى) حيث يعتبرون (فردا) خليط من الأخبار الشاذة والمعادية للنظام الإسلامى وللولايات المتحدة أيضاً فى بعض الأحيان.

نقطة أخرى تتعلق بعدم قدرة مذيعى (فردا) على إجراء الموائد المستديرة التى يهتم بها المواطن الإيرانى، حيث تفتقر (فردا) إلى وجود وحدة بحث واسعة الإطلاع لجمع المعلومات تمكن المذيعين من اختيار الأسئلة المستفزة للضيوف والتى يجد فيها المستمع نوع من التحدى.

إن المراجعة الدقيقة لبرامج راديو (فردا) حول أزمة البرنامج النووى الإيرانى توضح إلى أى مدى فشلت هذه المحطة فى تجاوز حدود الخبر والانتقال به إلى مستوى التحليل العميق والمتزن، وعلى الرغم من تقديم (فردا) للعديد من الموائد المستديرة حول هذه القضية، إلا أن كلها كان يتسم بالسطحية والبعد عن التعمق داخل الأزمة، حيث اتخذت شكل البرامج الدعائية أكثر من كونها محايدة.

موقع الويب الجديد:

فى نوفمبر ٢٠٠٦ أطلقت إذاعة (فردا) الموقع الالكترونى الجديد لها بدلاً من الموقع القديم الذى كان عبارة عن مكان يجد فيه الشخص نسخة من البرامج الإذاعية للمحطة، بالإضافة إلى عرض حى للإنترنت.

أما الموقع الجديد فقد تم تصميمه بشكل جديد، حيث

يحاول الموظفون والمحررون الجدد تحقيق نوع من الاستقلالية عن المحطة، حيث يقوم بإنتاج برامج خاصة ويقوم بتوسيع تفاصيل الأخبار. الموقع القديم كان يعانى من التصميم الغير جذاب، والملاحظة المهمة على الموقع الجديد أنه يستلهم معظم أفكاره من موقع الويب الفارسى لـ (بى. بى. سى). ماسح الدين صدر مصمم موقع الويب لـ (بى. بى. سى) نشر مقالة انتقد فيها التصميم الجديد للويب الخاص بـ (فردا) ووصفه بأنه "تقليد واضح لموقع ويب الـ بى. بى. سى" وقال "إن الاختلافات بينهم قليلة جداً فالزائر لهذا الموقع يستعجب من التشابه الواضح بينهما، هذا التشابه لا ينحصر فقط فى التصميم ولكن يذهب بعيداً إلى عناوين الأقسام المختلفة".

وعلى الرغم من هذا يحسب للموقع الجديد (لفردا) أن الموقع قد زاد عدد زواره إلى خمسة أضعاف وذلك مقارنة بالموقع القديم للإذاعة.

صوت أمريكا:

إن المقابلات واللقاءات التى أجريت مع العديد من الصحفيين الإيرانيين بالإضافة إلى الكثير من المواطنين الإيرانيين العاديين تخلق وتؤكد انطباع أن تليفزيون صوت أمريكا الفارسى يعتبر تليفزيون الأخبار الفارسى الأجنبى الأكثر شعبية فى إيران. وفى الشهور الأخيرة قام تليفزيون صوت أمريكا بتخفيض ساعات الراديو إلى ساعة واحدة فى حين قام بزيادة عدد ساعات التليفزيون أربعة ساعات يومياً، وقام بنقل جزء من موظفى الإذاعة إلى التليفزيون.

ونجح تليفزيون صوت أمريكا خلال سنوات معدودة أن يتحول من راديو قديم غير قادر على منافسة المحطات الفارسية الأجنبية الأخرى فى إيران إلى محطة تليفزيون تدار بشكل محترف ومازال تليفزيون صوت أمريكا يطور من نفسه وذلك مقارنة بإذاعة (فردا). ويبدو أن المسئولين عن تليفزيون صوت أمريكا يدركون أنه فى عام ٢٠٠٨ سوف تبدأ (بى. بى. سى) الفارسية فى إطلاق القناة التليفزيونية الأمر الذى سيزيد من حدة المنافسة بينهما.

على العموم يبدو موظفو تليفزيون صوت أمريكا أكثر احترافاً مقارنة بالعاملين براديو (فردا)، ورغم هذا يعانى العاملين فى صوت أمريكا من بعض المشكلات القديمة التى يمكن أن يلاحظها بسهولة الجمهور العادى، فالكثير من العاملين فى صوت أمريكا تركوا إيران مباشرة بعد الثورة ولهذا فهم لم يتعايشوا فى الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى الذى أفرزته الثورة فى المجتمع الإيرانى. فهم تم فصلهم عن إيران وغير قادرين على فهم التطورات الجيلية فى إيران. ولهذا فهم يستخدمون الكثير من الألفاظ الفارسية قبل الثورية ويهملون بعض الفروق الدقيقة والمهمة جداً فى الأخبار.

على سبيل المثال عند ذكر مصطلح "الجمهورية الإسلامية لإيران" يتم استخدام مصطلح آخر وهو "النظام الإسلامى" وهو ما يظهر عداوة المتكلم نحو الحكومة الإيرانية وهو ما يفهمه المشاهد الإيرانى على أنها رسالة من الولايات المتحدة ضد إيران.

بعض الموظفين الأكبر سناً والذين، لسوء الحظ، مازال العديد منهم داخل صوت أمريكا منذ قبل الثورة الإيرانية مازالوا معتادين على المدرسة القديمة فى الإذاعة والتى تتسم بالإسهاب والمقابلات الطويلة واستخدام الكلمات القديمة، أيضاً هناك عدد من العاملين صغار السن الذين عاشوا فى الولايات المتحدة وبالتالى لديهم معرفة محدودة بالأدب الفارسى، ورغم ذلك هناك نسبة معقولة منهم تستخدم مفردات ملائمة للاتصال بالشباب الإيرانى.

المشكلة المهمة الأخرى بالنسبة لصوت أمريكا هى قلة الموضوعية والنزاهة فى عرض الأخبار فهناك بعض العاملين لديهم انتماءات سياسية واضحة لجماعات المعارضة والملكيين الإيرانيين، ولذلك فهم لا يترددون فى عكس ذلك على الأخبار التى يعرضونها، فهؤلاء العاملين غير قادرين على التمييز والفصل بين الصحافة والدعاية.

أحد الأمثلة على عدم الموضوعية فى عرض الأخبار والبرامج على صوت أمريكا تلك المقابلة التى أجريت مع عبد المالك ريجى زعيم جماعة (جند الله) المسلحة فى محافظة سيستان جنوب شرق إيران، وطبقاً لاعترافات زعيم هذه الجماعة فإن نشاطها يعتمد على تهريب المخدرات والافيون من باكستان وأفغانستان، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف والرهائن، والهجوم على ضباط الشرطة والمدنيين.

ورغم هذا قامت صوت أمريكا فى الأول من أبريل ٢٠٠٧ بإجراء مقابلة مع زعيم هذه الجماعة وتم التعامل معه وتقديمه على الشاشة باعتباره ناشط سياسى وأنه "زعيم حركة مقاومة الشعب الإيرانى" وفى أعقاب المقابلة استقبل تليفزيون صوت أمريكا العديد من الرسائل الغاضبة من الجمهور الإيرانى على هذه المقابلة.

دليل آخر على عدم موضوعية وقلة نزاهة تليفزيون صوت أمريكا هو بعض المقابلات واللقاءات التى يتم إجراؤها مع فرح بلهوى الملكة السابقة لإيران وهى اللقاءات التى يتم فيها توجيه النقد للنظام الإيرانى ولكنها لا تتعرض أبداً للأسباب التى أدت إلى إبعاد الشاه وقيام الثورة خاصة الأسباب المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومن المعروف أنه مع بداية السنة الإيرانية وبدء عيد النوروز يقوم التليفزيون الإيرانى باستضافة بعض المسئولين لتوجيه رسالة للمواطنين. ولكن قام تليفزيون صوت أمريكا فى اليوم الأول من السنة الإيرانية (٢١ مارس ٢٠٠٧) باستضافة رضا بهلوى فى برنامج يطلق عليه (السابعة صباحاً) وكان من المفترض أن يستضيف هذا البرنامج ثلاثة ضيوف ويجرى بينهم نقاش ولكن استضاف البرنامج رضا بهلوى فقط وطلب منه أن يوجه رسالة للمواطنين فى العام الجديد وذلك باعتباره مسئول

وليس ناشط سياسي، هذا بالإضافة إلى التنويه له وتقديمه على أنه (أمير)، هذا النوع من المقابلات قد ينقل لإدراك الإيرانيين أن الولايات المتحدة تخطط لإعادة الحكم الملكي مرة أخرى لإيران. هذا بالإضافة إلى العديد من البرامج التي يذيعها التليفزيون بالفارسية والتي تقود الجمهور الإيراني إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة تدعم فترة ما قبل الثورة.

مثال آخر على استضافة صوت أمريكا لشخصيات غير مناسبة كان (أمين مو فهدي) وهو شخصية مجهولة قامت القناة باستضافته مرتين في يوم واحد وتم تقديمه على أنه صحفي وناشط في مجال حقوق الإنسان غادر إيران مؤخراً، لكنها لم تذكر لأي مؤسسة ينتمي في مجال الصحافة أو أي منظمة حقوق إنسان. كما أنه لم يعرض ما لديه من أفكار وموضوعات بشكل موضوعي وموثق، وإذاعة صوت أمريكا تحاول أن تقدم النشطاء في مجال حقوق الإنسان الإيرانيين كجزء من المعارضة ولكنها يجب أن تلتزم في الوقت نفسه بمعايير ومبادئ الصحافة والسياق السياسي الإيراني.

أخيراً، المراقب والمتابع الجيد لتليفزيون صوت أمريكا يجد أن القناة تشجع الوجوه الشابة وتقوم بحقن دماء جديدة من الصحفيين الإيرانيين الذين تركوا إيران وهنا نرى أن الاستمرار في هذه السياسة سوف يفيد في تعديل مسار القناة وزيادة قدرتها في القيام بدورها.

الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية باللغة الفارسية:

قام موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الإنترنت بإضافة اللغة الفارسية إلى الموقع وفي رسالته الافتتاحية للشعب الإيراني أكد كولن باول وزير الخارجية السابق أنه يتمنى أن "ينظر لهذا الموقع الإلكتروني على أنه بادرة صداقة من جانب الولايات المتحدة للشعب الإيراني" وأن "يكون هذا الموقع مصدر جيد للمعلومات حول السياسة الأمريكية تجاه إيران".

الملاحظ أن أغلب زوار هذا الموقع يبحثون عن المعلومات المتعلقة بالتأشيرات والأمور العملية الأخرى، وعدد قليل منهم ينظر لهذا الموقع كمصدر للمعلومات حول السياسة الأمريكية تجاه إيران.

والملاحظ أيضاً على هذا الموقع أنه لا يجمع أخبار باللغة الفارسية لكن ما يوجد على الموقع الفارسي للوزارة هو ترجمة للنسخة الإنجليزية. أضف إلى هذا أن المترجمين ليس لديهم إلمام كافي باللغة الفارسية ولهذا فإن المتابع لهذا الموقع يدرك أن الأخبار مترجمة من الإنجليزية للفارسية دون أن تتوافر في هذه الترجمات الطعم أو النكهة الفارسية. وهذه المشكلة سوف تظل قائمة. إذا لم يتجه القائمين على موقع وزارة الخارجية إلى استقدام مترجمين لديهم القدرة والإلمام باللغة الفارسية ومفرداتها المعاصرة.

الدبلوماسية الأوروبية العامة تجاه إيران:

الأوروبيون لديهم تاريخ طويل في التعامل الدبلوماسي مع إيران، وتبقى محطة (دي دبليو) الفارسية الألمانية شاهده على ذلك، حيث تعد أقدم محطة إذاعة فارسية خارج إيران حيث أنشئت في النصف الأول من عشرينيات القرن الماضي. أيضاً بدأ راديو (بي. بي. سي) الفارسي إرساله منذ أكثر من ستة عقود، كما أطلق القسم الفارسي لراديو (انترناشيونال) في فرنسا منذ حوالي أربعة عشر عاماً.

وتعد محطة الإذاعة الفارسية الأجنبية الأكثر شعبية هي الـ (بي. بي. سي) والعديد من المحللين المعاصرين والمؤرخين يرى أن خدمة الـ (بي. بي. سي) الفارسية لعبت دوراً هاماً أثناء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كما أن الإذاعة بعد الثورة قامت بتطوير نفسها، فلم يقتصر دورها على تقديم الأخبار والترجمات الإنجليزية للفارسية ولكنها قامت بإنتاج مواضيع هامة باللغة الفارسية تهم المواطن والمستمع الإيراني.

في السنوات الأخيرة ونظراً للضغوط الكبيرة التي مارستها السلطات الإيرانية ضد الصحفيين قامت الـ (بي. بي. سي) الفارسية بضم عدد كبير منهم وأصبح إرسال الـ (بي. بي. سي) الفارسية متميزاً حيث وصل إلى ست ساعات يصل به حوالي خمسون موظفاً (فريق راديو فردا في براج أقل من ثلاثين، وفريق واشنطن حوالي عشرة)، وأصبح موقع الـ (بي. بي. سي) الفارسي على الإنترنت الأكثر شعبية، ويضم موقع الأخبار الإلكتروني الفارسي حوالي ثلاثون موظف (موقع فرداً الالكتروني يضم ستة صحفيين)، كما يحاول الموقع توسيع برمجته استعداداً لإطلاق محطة التليفزيون في عام ٢٠٠٨، ورغم أن ميزانية الـ (بي. بي. سي) حكومية إلا أن الحكومة لا تتدخل في محتوى البرامج. هذه السياسة أعطت للإذاعة قدراً كبيراً من الاستقلالية، كما أن الـ (بي. بي. سي) احترمت المعايير الصحفية إلى حد كبير، ورغم هذا لا يمكن مقارنة الخدمة الفارسية بالخدمات الأخرى التي تقدمها الـ (بي. بي. سي) باللغات الأخرى، فبسبب نقص خبرة وقدرة بعض الصحفيين الإيرانيين تعجز الـ (بي. بي. سي) الفارسية في تقديم الخدمة بنفس مستوى باقي اللغات الأخرى.

الملاحظة المهمة هنا هي أن خدمة الـ (بي. بي. سي) الفارسية الآن لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه منذ عشر سنوات، فأكثر من نصف الصحفيين الموجودين الآن في الخدمة الفارسية يفتقر إلى المهارات الصحفية ولديه خلفية ضعيفة حول مهارات الاتصال والمعرفة السياسية بإيران والشئون الدولية. لتلك الأسباب لا يمكن إدعاء نفس السمعة التي كانت تمتلكها الخدمة الفارسية منذ عشر سنوات تقريباً، ورغم ذلك مازالت الخدمة الفارسية للـ

(بى. بى. سى) الأكثر وثوقاً بها، ومن أفضل أجهزة الإعلام الفارسية الأجنبية القادرة على جذب النخبة والجمهور الإيرانى رغم انخفاض عدد المستمعين بشكل كبير فى السنوات الأخيرة.

أما الراديو الألمانى والفرنسى فإنهما يعانيان من سيطرة إيقاع وأسلوب الصحافة القديمة فالعديد من العاملين فى هاتين المحطتين من الذين تركوا إيران منذ فترة طويلة وأصبحوا منعزلين عما يدور داخل إيران.

الميزة الهامة التى تجمع بين الثلاث محطات أوروبية السابقة هى أنهم الثلاثة يحاولون تحقيق الاستقلال عن توجهات الحكومات التابعين لها، كما يحاولون تقديم ثقافة دولهم الأوروبية للإيرانيين وإقامة جسر ثقافى بين إيران وأوروبا.

هناك العديد من الدول والحكومات التى توجه إذاعتها لإيران مثل روسيا تقدم ساعتين يومياً، الصين ساعة واحدة ونصف، وغيرها. ولكن قلة المهارة والخبرة لدى هذه المحطات تجعلها عاجزة عن الوصول للإيرانيين.

وتحاول هذه الإذاعات الترويج لثقافاتها وعاداتها الاجتماعية وتركز هذه الإذاعات أيضاً على علاقات بلدانها الخاصة مع إيران، من بين محطات الإذاعة الفارسية المدعومة من الدول الأجنبية تأتى إذاعة إسرائيل من بين أفقر الإذاعات جذباً للإيرانيين وذلك بسبب التحيز فى عرض الأخبار وتقديم التحليلات الضعيفة، أضف إلى هذا أن البرامج الترفيهية التى تقدمها هذه الإذاعة لا تناسب الجيل الصغير من الإيرانيين.

وسائل الإعلام الفارسية الخاصة خارج إيران:

منذ بداية الثورة الإسلامية فى إيران قام العديد من الأفراد والجهات مثل جماعة مجاهدى خلق، والملكيين، بالإضافة إلى أفراد آخرين ينتسبون إلى أحزاب سياسية قاموا بإنشاء محطات تليفزيونية وإذاعية خارج إيران.

فى الولايات المتحدة (خاصة فى لوس انجلوس) هناك أكثر من عشرون تليفزيون ومحطة إذاعية تذاع برامجها لإيران عن طريق القمر الصناعى.

فى الغالب تقوم محطات الإذاعة الخاصة بتكريس نفسها لتقديم خدمات ترفيهية مثل (تابش) وقنوات (رانج أرانج) على أية حال لا تراعى مثل هذه المحطات المعايير الصحفية فى تقديم برامجها. فأغلب هذه المحطات تستخدم أسلوباً ولغة قاسية وأسلوب يميل إلى العدوانية.

بعض هذه المحطات تذاع من قبل المضيف الوحيد مثل (Hakha) وهو الاسم المستعار الذى اختاره صاحب هذه المحطة، حيث يقوم بالسخرية والاستهزاء من النشطاء والصحفيين الإيرانيين ويقدم توقعات حول سقوط النظام الإيرانى بل ويقدم فى بعض الأحيان تواريخ محددة لذلك. ولكن مثل هؤلاء الأشخاص ليس لديهم لغة جيدة، كما لا يمتلكوا معرفة تامة بالشئون الإيرانية والدولية.

فبرامج هذه المحطات قد تستمر لساعات طويلة ولكنها لا تجذب سوى عدد محدود من الإيرانيين، كما أن هذه المحطات تستعمل اللغة الفارسية التى كانت سائدة قبل الثورة، الأمر الذى لا يساعدها على جذب الشباب الإيرانى إلى صفوف المعارضة.

خاتمة:

يجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر فعالية فى الوصول للإيرانيين إذا أرادت تأسيس ونشر قيمها السياسية والترويج للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإصلاح صورتها أمام دول العالم، كل هذا سيتطلب من واشنطن مراجعة، وبسرعة، دبلوماسيتها العامة نحو إيران، والبحث فى الأسباب التى تؤدى إلى سوء الفهم بين الولايات المتحدة وإيران. ونظراً لأن الآليات المستخدمة غير متطورة على المستوى النظرى فإن الصعوبة تتزايد على المستوى العملى وهو الأمر الذى يتطلب اتخاذ قرارات أساسية تتجاوز مستوى الخلافات الأساسية والمشكلات والقضايا المحلية واحترام المصلحة الوطنية للولايات المتحدة فى المنطقة.

ولهذا فى حالة الاتجاه إلى تحسين هذه الصورة يجب على الولايات المتحدة أن تسمح لراديو فردا وصوت أمريكا وغيرها أن تحصل على قدر أكبر من الحرية والاستقلالية فى عرض الأخبار وذلك من أجل كسب ثقة الجمهور الإيرانى، كما يجب على هذه المحطات الالتزام بالمعايير الصحفية فى عرض الأخبار، هذا بالإضافة إلى الدور الذى يجب أن يقوم به "مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية BBG فى استقدام محررين وصحفيين على مستوى عالى من الكفاءة وعدم التدخل بشكل كبيراً فى عمل هذه المحطات كما يجب العمل على زيادة الميزانيات المعتمدة لهذه المحطات واستبدال العاملين الغير مؤهلين بآخرين لديهم خلفية ودراية كافية بالشئون الإيرانية والدولية.

أما تليفزيون صوت أمريكا فهو نموذج للمنظمة المعقولة من ناحية الإدارة الموحدة ولكنه يحتاج إلى جهد كبير فى نواحى أخرى، خاصة فى مجال استقدام والتعاقد مع مذيعين جدد محترفون ولديهم القدرة على الفصل بين الدعاية والتليفزيون الموضوعى.

نقطة أخيرة تتعلق بالدعم الأمريكى لمحطات الإذاعة الفارسية الأجنبية والأفراد الموجودين فى الخارج وهى أن بعض هؤلاء الأفراد قد تكون لديه أجندة مختلفة عن الأجندة الأمريكية، صحيح أن هؤلاء الأفراد قد يكونوا معادين للنظام الإيرانى، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يشترط أنهم يؤمنون بالبديل الديمقراطى ولهذا فإن الدعم المالى الذى تقدمه الولايات المتحدة لهؤلاء الأفراد قد يشوه الصورة الأمريكية بدون تحقيق مصالحها فى المنطقة.

التعقيب:

تأتى هذه الدراسة فى إطار الدراسات الأمريكية والتى نشطت مراكز البحوث فى إصدارها حول الحرب النفسية والإعلامية بين الولايات المتحدة وإيران.

وثمة حقيقية هامة لا يمكن تجاهلها فى الفترة الراهنة فى مجال العلاقات الدولية تتعلق بالدور الهام الذى تؤديه وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية فى تحديد وحسم العلاقات بين الدول. وكما يؤكد البعض يجب اعتبار أن الإعلام والاتصال له قدرة فائقة على تشكيل الوعى وإدارة المواقف، وبات الاتصال من أهم أدوات الصراع بين الدول، ناقلاً لعناصر القوة فى الدول وعاكساً لها.

وهناك مقولة هامة أثبتها التاريخ وأحداث الحاضر تقول "بأنك إذا ما أردت مسرحاً للأعمال العسكرية فغالباً ما تحتاج لما يسمى فى الخطط العسكرية بالتمهيد النيرانى وهى الشئ نفسه الذى تحتاجه لتقود مجتمعاً إلى الحرب عبر تكتيك الدعاية" وربما تكون هذه المقولة هى ما تسعى الولايات المتحدة إلى تبنيها وتطبيقها فى الفترة الراهنة خاصة مع إيران.

وقد مارست الولايات المتحدة من قبل هذه الاستراتيجية مع أنظمة عديدة لعل أشهرها وآخرها نظام صدام حسين فقبل الاحتلال الأمريكى للعراق امتلأت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية بتقارير وتحليلات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلاقة نظام صدام حسين بالقاعدة وانتهاك حقوق الإنسان داخل العراق وغيرها من المبررات التى حاولت الولايات المتحدة من خلالها حشد المجتمع الدولى خلفها فى حربها التى كانت قد خططت لها مع العراق.

والآن، نجد أن الولايات المتحدة تزيد من حجم هذا النشاط الدعائى مع إيران من خلال تدشين العديد من القنوات والمحطات الفضائية الناطقة باللغة الفارسية والموجهة لإيران، ويبدو أن الولايات المتحدة تدرك أن هناك صعوبة كبيرة فى الظروف الراهنة فى القيام بعمل عسكرى مباشر ضد إيران وذلك لأسباب كثيرة منها التورط الأمريكى الراهن فى المستنقع العراقى بالإضافة إلى رفض دول الخليج لهذه الحرب لخوفهم من آثارها البيئية والعسكرية على دولهم. ولهذا كان على الولايات المتحدة بالخيار الآخر وهو الحرب الإعلامية.

وعند الحديث عن خبرة الولايات المتحدة مع الحرب الإعلامية نجد أنها خبرة طويلة، حيث استطاعت الولايات المتحدة استخدامها بنجاح مع بعض القوى فى الماضى، لعل أشهرها، فترة الحرب الباردة، حيث لعبت الإذاعات الموجهة تحت الرعاية الأمريكية دوراً تحريضياً لشعوب الكتلة الشرقية.

وجاءت حرب الخليج الثانية. مثالاً آخر لهذه الحرب الإعلامية، حيث الدور الهام الذى لعبته محطة (CNN) التليفزيونية والتأثير الهام الذى أحدثته داخل الولايات المتحدة وخارجها من خلال مخاطبة النخبة والعامة مستعينة بالصور المؤثرة.

وربما وجدت الولايات المتحدة أن فى هذا الأسلوب ما يساعدها على التخلص من النظام الإسلامى فى إيران الذى لم تفلح معه كل المحاولات الأمريكية منذ تأسيسه عام ١٩٧٩، بل أصبح هذا النظام أكثر قوة وأصبحت إيران رقماً صعباً فى معظم إن لم يكن كل الملفات الإقليمية.

ناقشت الدراسة وعرضت لأهم الإذاعات الفارسية الأجنبية ومنها إذاعة (فردا) والتى تأتى تقليداً للإذاعة العربية (سوا) والتى بدأت البث للعالم العربى فى مارس ٢٠٠٢، وقد ساقت الإدارة الأمريكية لإطلاق هذه الإذاعة عدة مبررات أهمها الكلمات التى ألقاها جورج بوش فى خطابه الافتتاحى لانطلاق إذاعة (فردا) يوم ٢٠٠٢/١٢/٢١، حيث قال "نحن نخدم طيفاً أكبر من الإيرانيين عبر نشر الأخبار والموسيقى والتقارير الثقافية خلال ٢٤ ساعة، ونحن نستمر فى وقوفنا مع الشعب الإيرانى فى سعيه للحصول على الحرية والتقدم وحكومة صادقة ومؤثرة ونظام قضائى عادل وحكومة القانون".

من الواضح من كلمات الرئيس بوش أن الهدف الحقيقى للقناة هو العمل على القضاء على الحكومة الإيرانية وإرساء حكومة جديدة تخدم المصالح والقيم الأمريكية. والدليل على هذا أن إذاعة (فردا) جاءت كامتداد طبيعى لإذاعة أوروبا الحرة التى شكلت السلاح الإعلامى القوى للمعسكر الغربى أثناء الحرب الباردة، وكان لها دور كبير فى إحداث الثورات الشعبية ضد الحكومات الشيوعية فى أوروبا الشرقية فى أواخر الثمانينيات، ومع انتهاء الحرب الباردة لم تتخل الولايات المتحدة عن هذه الوسيلة الدعائية واستمرت فى تمويلها بـ ٢٥ مليون دولار سنوياً لضمان نشرها بـ ٢٧ لغة من لغات أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، من ضمنها الفارسية.

وهنا يأتى الحديث عن فكرة الثورة من الداخل التى تحاول الولايات المتحدة تنفيذها فى إيران من خلال إقامة جسور اتصال مع الأقليات الإيرانية خاصة الأقليات ذات الأصول العربية مثل الأهواز، ولعل الأحداث التى شهدها هذا الإقليم خلال السنوات الماضية رشحته ليحتل مكانة كبيرة فى عقل الإدارة الأمريكية ليكون منطلقاً لتحقيق الرغبة الأمريكية فى إسقاط النظام الإيرانى بأقل التكاليف من خلال الاعتماد على تذمر ومعارضة القوى الداخلية، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم لقوى المعارضة

رسالة اقتصادية لأحمدى نجاد

■ امروز (اليوم) ٢٠٠٧/٦/١١

قام عدد من خبراء الاقتصاد فى إيران بتوجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس الإيرانى "محمود أحمدى نجاد"، عرضوا فيها تقريراً عن الوضع الاقتصادى فى إيران، كما حذروا من السياسات الحكومية المتخذة فى هذا المجال. وقد جاء متن الرسالة على النحو التالى:

بسمه تعالى

سعادة السيد الدكتور/ أحمدى نجاد

رئيس جمهورية إيران الإسلامية،،

الموضوع: ظروف إيران الاقتصادية والسياسات الحكومية

الآن وبعد مرور النصف الأول من عمل الحكومة التاسعة، التى لطالما ركزت طوال هذه الفترة على ما جاء فى شعارها الانتخابى، لا سيما خلق فرص عمل، زيادة الدخل، الارتفاع والارتقاء بالمستوى الاجتماعى ومحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفى الوقت ذاته، كانت ووفقاً للقانون ملتزمة بتنفيذ ما جاء فى خطة التنمية الرابعة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف بدأت الحكومة تتخذ التدابير والسياسات اللازمة والشروع فى تنفيذها، إلا أن تقييم جمود الحكومة الموقرة وللأسف لم تلبى مطالب الجماهير، وذلك نظراً لكون الجزء الأعظم من الإجراءات المتحدة لم تكن وفقاً لمعايير علمية فضلاً عن معارضتها لأصول ومبادئ علم الاقتصاد.

ومما لا شك فيه أن السياسات الاقتصادية للحكومة التاسعة كانت موضعاً للنقد من قبل النواب فى المجلس. وكذا وجه أستاذة الجامعات الإيرانية وخبراء الاقتصاد المستقلين فى الدولة النقد لهذه السياسات الحكومية وذلك عبر الرسائل والتقارير الفردية والجماعية أو المقالات والصحف وبالقطع وصلت هذه الآراء عبر وسائل الإعلام المختلفة لسيادتكم والهيئة المعونة لحكومتكم الموقرة. وكان من المنتظر أن تقوم حكومتكم الموقرة بخاصة سيادتكم والهيئة المعاونة فى وزارة الاقتصاد والمنظمات المعنية بأخذ هذا النقد على محمل الجد، واستغلال هذه الفرصة فى التعاون بين المسئولين وخبراء الاقتصاد فى الدولة لكن وبعد مرور عامين على عمل الحكومة التاسعة (حكومة أحمدى نجاد)، ورغم التزام الحكومة القانونى بعرض أدائها الاقتصادى فى تقريرها الاقتصادى الأمر الذى لم يحدث، والاكتفاء بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية المتضاربة من قبل مسئولى السلطة التنفيذية والمعلومات المتفرقة هنا وهناك.

ومع استمرارية هذه الأوضاع. وفى ظل القرارات المشرعة غير الخبيرة كان يخشى من تأزم الوضع.

خاصة وأن مضى الوقت يعنى زيادة واقع الأزمة الاقتصادية على جماهير الشعب، ومن هذا المنطلق، أراد الكتاب باعتبارهم عضو صغير فى مجتمع الدولة المحلى ومن الجماهير الإيرانية العظيمة ووفقاً لوظيفتهم توصيل ما لديهم من رؤية اقتصادية متخصصة إلى سعادة دولتكم الموقرة لعل تلك الرؤية تأخذ بشكل جدى لإصلاح الأمور بالدولة.

ونود الإشارة هنا إلى أننا ندرك جيداً كم النجاحات التى تحققت سواء من قبل حكومتكم أو الحكومات السابقة، وأيضاً ندرك أن تجاوز المعوقات والصعاب لم يكن سهلاً فى بعض الأحيان وقد سبق وبين هذا فى تقاريرنا، أما هذا التقرير الذى نحن بصدده الان، هو تقرير يهتم بالتحديات ويطرح الإصلاحات اللازمة فى المجالات الاقتصادية للحيلولة دون تفاقم الخسائر الناجمة عن السياسات الحكومية غير الصحيحة المتخذة فى ذات المجال. وكذا يبدى مجموعة الموقعين على هذه الرسالة استعدادتهم التام لطرح مزيد من التوضيح حول المشكلات والتحديات وطرائق حلها فى تقرير اقتصادى آخر فى حال أن طلبت الحكومة الموقرة ذلك.

مع خالص الاحترام والتقدير لاهتمام سيادتكم
مجموعة من خبراء الاقتصاد بالدولة

تحليل الظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية للدولة خلال أعوام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧:

التحديات والمشكلات الاقتصادية:

١ - القلق من مستوى النمو الاقتصادى رغم زيادة العوائد البترولية:

إن النمو الاقتصادى هو مقياس أو معيار أداء العمل الاقتصادى للدولة. فمع هذا النمو تزداد الرفاهية على جميع المستويات وتتحسن كذلك المكانة الاقتصادية للدولة على الساحة العالمية. ورغم أن إيران لديها القدرة التى تؤهلها لتحقيق النمو السريع إلا أن تحقيق هذا الأمر خلال الفترة الممتدة زمنياً بين أعوام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧، لم يكن مناسباً من المنظور الدولى وما جاء فى أهداف خطة التنمية الرابعة. إذ أن معدل النمو الاقتصادى لإيران خلال تلك الفترة المذكورة لم يتجاوز ٥,٣٪، حيث جاءت هذه النسبة أقل من المتوقع فى خطة التنمية بـ ٢٪ وكذا من المتوقع أن يستمر معدل هذا النمو عند نفس النسبة هذا العام أيضاً وفقاً لتقارير البنك المركزى السنوى وتوقعات هيئة الإدارة والتخطيط والمنظمات العالمية الأخرى. واللافت للنظر أن استمرار هذا الوضع، يعنى انخفاض معدل التنمية إلى أقل من ٢٪ نمو سيكون له مردوده السلبى على الاقتصاد الإيرانى، لا سيما أنه سيؤدى إلى ضياع أكثر من ثلث الإنتاج الفعلى للدولة، بما يعادل ٧٠ ألف مليار طوماناً. وهذا بدوره يعنى أنه فى حدود ٥ مليون أسرة ستفقد دخول زائدة لا يمكن تعويضها من أى جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، فإنه وطبقاً لسند الوثيقة العشرينية لاقتصاد إيران (حتى عام ٢٠٢٥م)، "من المتوقع أن تحقق إيران مكانة اقتصادية علمية وتكنولوجيا متقدمة على الصعيد الإقليمى.." غير أن الإحصائيات المقارنة بين أكثر من ٢٣ دولة فى المنطقة والواردة بتقرير صندوق النقد الدولى تفيد وللأسف بأن مؤشرات الاقتصاد الإيرانى وخاصة خلال العامين الأولين من خطة التنمية الرابعة لم ترق إلى المستوى المطلوب. وعلى سبيل المثال، فإن الاقتصاد الإيرانى فى عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦م، وبالمقارنة مع اقتصاد ٢٣ دولة بالمنطقة قد جاء محتلاً للترتيب الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك احتلت إيران بالنسبة لمستوى الدخول السنوية وفى نفس الفترة، وبالأسعار الجارية المرتبة الحادية العشر فى المنطقة (وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولى لعام ٢٠٠٧م).

على أية حال، فمعوقات النمو الاقتصادى فى إيران كثيرة ومتشعبة وتمتد جذورها فى البنية الاقتصادية والاجتماعية لأعماق بعيدة، ومن أهم أبرز هذه المعوقات التى لو عملت الحكومة على تجاوزها لأمكن تحقيق نمو اقتصادى مرتفع:

١ - زيادة الإنتاج والذى يتحقق من خلال الاستقرار الاقتصادى والثبات السياسى على الصعيد المحلى والتعامل المناسب مع العالم الخارجى غير أن قرارات الحكومة تتم فى ظروف غير ذلك.

٢ - رغم العوائد البترولية المرتفعة وتقليص الفوائد البنكية، فقد ظلت معدلات الاحتياطى النقدى للفترة الواقعة بني عامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ أقل عما توقع لها فى خطة التنمية الرابعة أى أقل من ١٢,٢٪.

٣ - فى أعوام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧م، تم تزويد الاقتصاد الإيرانى ما يقرب من ٨٠ مليار دولار من عوائد حاصلات بيع البترول (وفقاً لتقارير البنك المركزى). ورغم أنه من الضرورى تحويل هذه

الثروات الطبيعية إلى الاستثمار فى الموارد البشرية إلا أن المشكلة الكبرى تكمن فى أتلاف هذه العوائد فى غير هذه المجالات وعدم استخدامها فى مواجهة الأزمات الحقيقية للمجتمع الأمر الذى يحول دون تنمية المجتمع.

٢ - السياسة المالية المنبسطة ومواجهة عجز الميزانية:

وفقاً لإطار سند الوثيقة الاقتصادية العشرينية والسياسات العامة لخطة التنمية الرابعة فإن الدولة ملتزمة بتحقيق الأهداف التالية: خلق تعادل بين المصروفات والدخول فى الميزانية وكذا تقليص اعتماد الميزانية العامة على عوائد البترول وتأمينها من عوائد الضرائب وتحويل عوائد البترول فى شئون الإنتاج والتنمية. ورغم أن الحكومة التاسعة سبق وأن وعدت بإصلاح السياسات المالية بما يتفق مع أهداف خطة التنمية الرابعة، إلا أنها عادت واستخدمت العوائد البترولية المتزايدة لعلاج البنية الاقتصادية المتردية، إذ أنها كلما وجدت نفسها عاجزة أمام الميزانية كلما تضاعف اعتمادها على العوائد البترولية.

والملاحظ أن السياسة المالية المنبسطة للحكومة تؤدى إلى نمو معدلات ديون البنوك للبنك المركزى، حيث وصلت هذه الديون خلال سنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ إلى ٦٧,١٪. وهكذا كان حال الديون الخارجية.

وفى هذا السياق، فإن التصور الموجود لدى الحكومة حيال النظام البنكى يؤدى بدوره إلى اتخاذ قرارات غير علمية وغير متخصصة، تنعكس بوضوح على معدلات التنمية فى إيران.

إضافة إلى عوامل أخرى من أهمها:

- استمرار الركود فى أسواق البورصة.
- اعتماد السياسات التجارية على العوائد البترولية.
- العجز فى جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- عدم الالتفات إلى دور القطاع الخاص وكذا عدم تنفيذ السياسات العامة الواردة بالمادة ٤٤ من الدستور. التى نصت على مشاركة القطاع الخاص فى النهوض بالمجالات الاقتصادية المختلفة.
- زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع.
- عدم الالتفات للتعامل مع العالم الخارجى.

ففى هذا السياق. نجد أن النظريات الاقتصادية المعاصرة تشير إلى أن أى دولة فى عالم اليوم لا يمكنها تحقيق التنمية والرفاهية بدون التعاطى البناء مع العالم الخارجى. ومن هذا المنطلق، جاءت أهداف خطة التنمية الرابعة وسند الوثيقة العشرينية لتؤكد على أهمية التعاطى البناء مع العالم الخارجى، فى حين أن تجاهل مثل هذا العنصر ينعكس صداه وبوضوح سواء على الاقتصاد الإيرانى اليوم أو الأجيال القادمة.

والملاحظ أن التوتر الموجود فى العلاقات الجارية مع إيران وعدم استغلال الفرص الضائعة لأكثر من مرة يضمر بالمصالح القومية الإيرانية وعلى جميع المستويات والأصعدة وليس المجال الاقتصادى فحسب.

ومما سبق يتضح أن الرسالة التى بعثها قطاع كبير من أساتذة الاقتصاد فى إيران إلى رئاسة الجمهورية الإيرانية الموقرة كانت من جراء إحساسهم بعمق المشكلات الموجودة فى البنية الاقتصادية تلك المشكلات الغير نابعة فقط من أداء الحكومة التاسعة وإنما من تجاهل هذه الحكومة للمحاولات التى قد تساهم فى تجاوز هذه المشكلات. إضافة إلى انتهاجها سياسات اقتصادية غير منطقية مع أسس علم الاقتصاد لمواجهة حل المعضلات الاقتصادية القائمة. وللأسف غالباً ما تنتهى هذه السياسات غير العلمية والمتسرعة إلى العجز فى مواجهة الأزمات الاقتصادية ليبقى الشعب الإيرانى فى النهاية المحتمل الوحيد لتلك السياسات. ومن ثم نتمنى أن تلتفت عناية الحكومة التاسعة إلى سياساتها وتدابيرها الاقتصادية على أن تكون سياسات قائمة على أسس علمية تأخذ خبرتها من تجارب الحكومات السابقة حتى تستطيع إحراز النجاح فى المجالات اقتصادية لتحقيق فى النهاية العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى فى المجتمع الإيرانى.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تير ١٣٨٦هـ.ش. الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٧م

كان الاهتمام بالأوضاع الداخلية محور الكلمات الافتتاحية للصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تير ١٣٨٦هـ.ش. الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٧م، وإن كان هذا لم يمنعها من الاهتمام بالأوضاع الإقليمية والدولية، وقد ركزت هذه الصحف ثلاثة موضوعات رئيسية، اثنان منها إقتصاديان والثالث سياسي.

أما الموضوع الأول، فهو موضوع تحديد استهلاك البنزين، حيث رصدت الصحف تطوراته، ومن ثم تكتلت الصحف ذات التوجه الإصلاحي لتجسيم الآثار السلبية لهذا القرار، والتركيز على عملية الرفض الجماهيرية له، من خلال المظاهرات وأعمال الشغب في جميع أنحاء البلاد. وسعت هذه الصحف مثل صحيفة روزنا الناطقة باسم حزب الاعتماد الوطني، وصحيفة المواطن (همميهن)، وصحيفة شرق، وصحيفة التضامن (همبستكي) إلى ربط تحديد استهلاك البنزين بالغلاء، من ناحية، وبأحادية اتخاذ القرار من جانب الأصوليين من ناحية أخرى، وعدم مرونة الحكومة وقلة خبرتها من ناحية ثالثة. في حين تكتلت الصحف ذات التوجه الأصولي لتدافع عن هذا القرار، وتؤكد على إيجابياته في خدمة الاقتصاد الوطني، مع متابعة جهود المسئولين في الحكومة والنظام من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، والسيطرة على تداعيات القرار، ووعد الرئيس بتحقيق الاكتفاء الذاتي من البنزين وصديره خلال ثلاث سنوات رغم المقاطعة المفروضة على إيران بسبب ملفها النووي، مؤكدة مثل صحيفة جمهوري اسلامي، وصحيفة الدنيا (كيهان)، وصحيفة رسالت على تأثير الاقتصاد على السياسة الخارجية، وضرورة اتخاذ القرارات الاقتصادية بالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية، وحساب تأثير المقاطعة، واعتبار هذا القرار أحد الخطوات الهامة لتقليل الاعتماد على دخل مبيعات النفط من أجل حل المشاكل الداخليةن وقد اعتبرت صحيفة كيهان استقرار الأمور انتصارا للأصوليين في موقعة البنزين.

أما الموضوع الثاني، فقد تعلق بالاستراتيجية الاقتصادية للحكومة وسياساتها من خلال نقد عدد من خبراء الاقتصاد لهذه السياسات في رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية نشرتها كافة الصحف وعلقت عليها، حيث استفادت منها الصحف ذات التوجه الإصلاحي في نقدها السياسة الاقتصادية للحكومة، خاصة مع إعلان الرئيس إلغاء هيئة الإدارة والتخطيط، ونقل عملها إلى مساعد الرئيس لشئون الإدارة، وفصل التخطيط لحين تعيين مساعد يتولى أمره، في حين وقفت الصحف ذات الاتجاه الأصولي موقف المدافع عن قرارات الرئيس، وإعادة تحليل الإنجازات الاقتصادية للحكومة، ودعمها للقطاع الخاص. وقد كان للخطوة الذكية التي قام بها الرئيس بعقد إجتماع مع خبراء الاقتصاد ومن كتبوا الرسالة المفتوحة، أثر كبير في دعم موقف الأصوليين، حيث أبرزت الصحف ذات التوجه الأصولي مثل كيهان ورسالت وجمهوري اسلامي مادار في هذا اللقاء، وأبعاده التي تؤكد صحة سياسة الحكومة، وانفتاحها على النقد، وتفاعلها مع مطالب الخبراء الاقتصاديين، وتوضيح الأمور للجماهير، واعتبرت اللقاء جلسة تاريخية. بينما اكتفت الصحف ذات التوجه الإصلاحي مثل اطلاعات وروزنا وهمبستكى وشرق وهمشهرى واعتماد بالإشارة إلى هذا اللقاء، والتعليق عليه، فأشارت إلى أن الخبراء ليسوا راضين عن الحرمان والبطالة والتضخم والتخلف الذي يسود الاقتصاد الإيراني، وإن كان رأي خبراء الاقتصاد لا يتعارض مع الرغبة الخيرة للحكومة وأهدافها في مجال الاقتصاد، وإنما يأتي الاختلاف في أسلوب تحقيق الأهداف وحل المشاكل، وإن السياسات الاقتصادية للحكومة ليست في إطار الخطة الخمسية للتنمية، وإن

عدم نشر تقرير لسير الخطة أو الإحصائيات الخاصة بالنتائج يخدش هذه السياسات، خاصة وأنه ليس من واجب الحكومة الاستجابة لمطالب الجماهير بدون مراعاة مصادر الدخل، لأن مطالب الجماهير غير محدودة بينما مصادر الدخل محدودة، وإن توجيه المصادر إلى مؤسسات متسرعة أمر لا يتسم بالخبرة.

كان الموضوع الثالث، هو ما أثاره المقال الافتتاحي لصحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩م بعنوان (صيحة العسس) الذي كتبه حسين شريعتمداري رئيس تحرير الصحيفة وأحد الصقور داخل تيار الأصوليين، والمقرب من الزعيم آية الله خامنئي، وممثله في مؤسسة كيهان الصحفية، ضجة كبيرة داخل إيران، لأنه يثير حمية المسئولين والإيرانيين بأنه قد حان الوقت لاسترجاع ما يظنه الإيرانيون ملكا لهم، أخذ منهم في عهود احتلال الأجانب للمنطقة، وبرر شريعتمداري سبب كتابته المقال أنه جاء ردا على بيان وزراء الخارجية والدفاع والأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يؤكد دعم هذه الدول لملكية دولة الإمارات العربية المتحدة لجزر الخليج الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ومطالبتهم إيران بحل مشكلة هذه الجزر عن طريق المفاوضات. ثم انتقل شريعتمداري إلى الحديث عن البحرين مؤكدا أنها كانت جزءا من التراب الإيراني، وانفصلت عن إيران نتيجة لتعاملات غير قانونية بين الشاه وحكومات أمريكا وبريطانيا، في حين أن أكثر رغبات أهل البحرين هي عودة هذه المحافظة المنزوعة إلى حضن بلدها الأم إيران، ونفت صحيفة كيهان أن تكون قد قصدت من خلال مقالها إثارة الفتنة، مؤكدة أن أمريكا وإسرائيل هي التي حرضت مجلس التعاون من خلال وثيقة غير معتبرة على ادعاء ملكية الجزر، وأن وكالة أنباء الجزيرة هي التي تريد إثارة الفتنة من خلال الادعاء بأن محافظة خوزستان تتبع المملكة العربية السعودية، لذلك قد أثبتت ردا على ذلك أن البحرين هي إحدى محافظات إيران.

وقد استفادت الصحف ذات التوجه الإصلاحي من الموقف، فأكد ماشاء الله شمس الواعظين في مقال نشرته صحيفة شرق وصحيفة اليوم (روز) أن التعبير عن الآراء العجولة وغير المسئولة يصيب المصالح الوطنية والسياسة الخارجية للبلاد بأضرار، وأن التوتر في العلاقات مع البحرين خلال الأيام الماضية، الذي أدى إليه هذا المقال قد تم احتواؤه لحسن الحظ، وعلى من تسببوا في ذلك أن يتجنبوا الإثارة، فهذه هي المرة الثانية منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م التي يتم فيها نشر كلام غير مسئول من جانب صحيفة كيهان، ففي المرة الأولى أدت هذه التصريحات إلى اتجاه دول الخليج العربية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي لمواجهة إيران، كما أدى إلى عقد دول الخليج اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما خصصت عدة دول ومن بينها البحرين من أراضيها قواعد عسكرية تحت تصرف أمريكا، مما أدى إلى زيادة تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج الحساسة. وأكد أن دعم العرب لصدام حسين في حرب الثماني سنوات كان نتيجة لإشاعة أن الثورة الإسلامية خطر على هذه الدول. وأضاف شمس الواعظين أن إبداء الآراء المسئولة وغير المسئولة بما يوجد الفرقة بين ضفتي الخليج يتنافى مع السياسة الرسمية الإيرانية التي تهدف إلى إزالة التوتر ودعم علاقات حسن الجوار، ومنع زيادة النفوذ الأجنبي في منطقة الخليج، وطالب بكبح جماح المتطرفين في الداخل، لأن الظروف في المنطقة تشير إلى سعي الولايات المتحدة لعسكرة منطقة الخليج بدعوى أمن دولها العربية. وأكد الكاتب الإصلاحي جاويد قربان أوغلي في مقال نشرته صحيفة روز أنه ينبغي الإذعان إلى أن زيارة متكي للبحرين في هذه الظروف إجراء في اتجاه منع أزمة، ليس هناك نية لإثارتها خاصة في الظروف الحالية. ربما كانت إشاعة علاقة كاتب المقال بالزعامة، وأنه مستشار الزعيم السبب الرئيسي في التعجيل بمواجهة الموقف، خاصة وأن انتقاد ماجاء في المقال لم يكن من جانب السلطات الحكومية في البحرين، أو مسئولي مجلس التعاون الخليجي، أو أهل السنة في البحرين فحسب، بل إن شيعة البحرين أيضا قد اعترضوا على المقال، فمنصور الحمري ابن المرحوم الشيخ الحمري زعيم شيعة البحرين السابق، ومدير صحيفة الوسط قد اعتبر في مقال له أن إثارة ادعاء حاكمية البحرين يضر بإيران، واعتبرت الصحيفة أن هذا المقال في إطار السياسة الهجومية في مواجهة إدعاءات بعض دول الخليج. أما الكاتبة الإصلاحية جواهر مؤذني فقد أكدت في صحيفة روز أيضا أن المقال أعطى مجالا لرد فعل بحريني شديد ضد الجمهورية الإسلامية، وإهانة المسئولين الإيرانيين باعتبار أن شريعتمداري هو مستشار الزعيم أو ممثله في مؤسسة كيهان، وهو ما كان يتطلب تصحيحا رسميا من إيران. وفي عمود ساخر لصحيفة بازتاب تحت عنوان (يا منامة إنا قادمون) يقول الكاتب إنه ليس مثل السيد حسين شريعتمداري من يستطيع حل مشاكل البلاد في عهد تعقد مشاكل العالم الإسلامي، فعندما قال إن شعب البحرين يريد العودة للتراب الإيراني، هب البحرينيون لطرد السفير الإيراني من البحرين، وفي نهاية المقال دعا الكاتب أن يتوب الله على مثل هؤلاء الكتاب. وفي مقال ساخر آخر نشر في صحيفة انتخاب الإصلاحية تحت عنوان: (البحرين تابعة لنا حتى إشعار آخر) يتناول نفس المعنى، أكدت الصحيفة على ضرورة أن يلتزم الكتاب، خاصة من كانوا مقربين من كبار المسئولين، في كتاباتهم، ولا يعبروا عن الآراء التي تضر المصلحة القومية لإيران، حتى ولو كان لديهم وثائق تؤيد آراءهم.

قضية العدد

أحمدي نجاد يبارز علماء الاقتصاد الإيرانيين

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كانت جلسة تاريخية تلك التي عقدها محمود أحمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية عصر الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/١٢، مع خبراء وأساتذة الاقتصاد في الجامعات الإيرانية، وبلغ عددهم ٥٠ متخصصا، والتي اشترك فيها المستشار الأعلى لرئيس الجمهورية والمساعد الأول للرئيس والمساعد للشئون التنفيذية، وعدد من أعضاء مجلس الوزراء، هم وزراء الاقتصاد والمالية والعمل والشئون الاجتماعية والرفاهية والزراعة والتجارة والصناعة والعدل (المتحدث الرسمي باسم الحكومة)، وعدد من المسئولين الاقتصاديين والتنفيذيين في الحكومة والحكومات السابقة، على رأسهم رئيسي البنك المركزي وهيئة الإدارة والتخطيط الحاليين. واستمرت حوالي ست ساعات في مقر رئاسة الجمهورية بطهران، وكان خبراء الاقتصاد قد أرسلوا رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية ينتقدون فيها سياسته الاقتصادية، نشرتها كافة الصحف من إصلاحية وأصولية، وفي استجابة سريعة من جانب الرئيس تمت دعوتهم لمناقشة آرائهم. وقد أكد الرئيس في بداية اللقاء أن التجاوب الفكري من أجل إيجاد سبل أفضل يبدأ من تقييم الوضع الموجود والأعمال التي تحققت، ويجب أن تتم مقارنة أعمال الحكومة بالقانون باعتباره الوثيقة الأعلى، أو مع أعمال الحكومات السابقة، وليس بالأماني أو الطموحات..

ثم طرح الرئيس أحمدي نجاد عددا من التساؤلات. وطلب من رجال الاقتصاد الإجابة عليها، وهذه الأسئلة هي: كيف وأين ننفق دخل بيع النفط؟، هل يتحول دخل النفط إلى عملة صعبة أو ريالات؟، ألم يتقرر في أي وقت دخول الأموال الناتجة عن بيع النفط في النظام الاقتصادي؟، بالنظر إلى تعريف وواجبات البنوك كيف ينبغي إصلاحها وتطويرها؟

وتابع الرئيس حديثه فقال: إن قسما هاما من النقد الناتج عن بيع النفط يوضع تحت تصرف استثمارات القطاع الخاص، وقسما آخر للأعمال العمرانية تنفيذا لبنود الخطة الخمسية الرابعة للتنمية، كما ينبغي زيادة موازنة حقوق العاملين إزاء التضخم وزيادة مستوى التأمينات الاجتماعية. ووفقا للخطة فإن الحكومة عليها أن تراعي التعريفة النقدية، وهي في نفس الوقت ليس لها الحق في ضبط الصادرات، بدليل أنه عندما ارتفع سعر أسياخ الحديد في الأسواق العالمية، كان الإنتاج المحلي يتجه إلى التصدير مما كان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومنها قطاع الحديد. وأشار الرئيس إلى أن متوسط النمو الاقتصادي في الخطة الخمسية الثالثة كان قد بلغ ٤,٤٪، في حين بلغ في الخطة الخمسية الرابعة ٨٪، فما الذي تم حتى يتضاعف معدل النمو؟. لقد تم خفض إنفاق البرامج والمشروعات المنفذة بما لا يقل عن ٢٢ ألف مليار تومان سنويا أكثر من نصفها مصروفات. وتنفيذا للخطة الخمسية كان ينبغي أن ينخفض سعر الفائدة في البنوك إلى أقل من ١٠٪، وقد قال البعض إن الحكومة تخفض سعر الفائدة بدون قانون، في حين أن معيارنا القانوني هو بنود الخطة الخمسية، فهل يمكن تفسيرها بشكل منفصل؟ إن معدل الاستيراد قد انخفض نتيجة لتشجيع ودعم ومتابعة الحكومة، ونحن نقوم الآن بموازنة الواردات بالصادرات، ولو لم تكن البنية التحية مناسبة لأدت

زيادة النقد إلى زيادة التضخم، فقد زاد معدل النمو والنقد في عامي ٨٤و٨٥ (٢٠٠٥و٢٠٠٦م) ولكن لم يزد معدل التضخم بل انخفض نتيجة أحوال البلاد. إنني أرحب بحضور أساتذة الجامعات وأدعوهم إلى أن يجعلوا موضوعات رسائل الدكتوراه والماجستير في خدمة حل مشكلات البلاد والشعب، وخاصة في مجال الهندسة والاقتصاد والعلوم التجريبية. إن الحكومة تتعرض لمواقف متناقضة نتيجة تعاملها مع الخطة الخمسية الرابعة. ويستطيع أساتذة الاقتصاد أن يقدموا سبل الخروج من هذه المشاكل بشكل جذري، والحكومة أيضا تبذل الجهد في هذا السبيل. فمثلا وضحوا لنا ماذا نفعل عندما يرتفع سعر النفط؟ إن دعم الحكومة لاستثمارات القطاع الخاص لم يسبق له مثيل، فقد تضاعفت التسهيلات، فضلا عن منع القطاع الحكومي من الاستثمار بناء على تعليمات المجلس الأعلى للاقتصاد. إن مجال العمل والربح مناسب، وإن تقديم الموافقات الأساسية والتسهيلات المصرفية من جملة الأدلة على أن مجال العمل والربح مناسب، وكذلك زيادة فرص تشغيل العمالة. وطالب أحمدي نجاد الوزراء والمسئولين بوضع التقارير والإحصائيات الرسمية لكل جهاز بشكل منتظم موضع الاستفادة.

وأكد رئيس الجمهورية أن اختلاف وجهات النظر في المسائل الاقتصادية أمر طبيعي، وأن الأساتذة الحاضرين لهم آراء متباينة في كيفية الاستفادة من دخل النفط، وطرق حل المشكلات متنوعة، ولكن ينبغي أن تتفق الحكومة مع البرلمان على طريق واحد، والقانون هو محور الاتفاق، ورغم ما يوجه إلينا من انتقادات، فإن الخطة الخمسية الرابعة أيضا موضع انتقاد أكبر، وحسب الخطة الخمسية ينبغي تخصيص نصف الدخل للقطاع الخاص. إن المشاكل الحالية هي نتيجة للنظم الإجرائية ومنها التخطيط، فأين كان العقل المفكر في البلاد؟، إننا في حاجة اليوم إلى إفساح المجال له ليفكر ويخطط ويراقب على مستوى واسع.

ويؤكد الرئيس أحمدي نجاد أن الرقابة أمر حيوي وضروري، لأن وجودها يمنع الانحراف، وقد صار لها الآن موضع خاص ومحدد في التخطيط، وهو لا يتعارض مع نظام التخطيط، ويضيف أنه لا يوجد في الظروف الراهنة نظام تنافس مصرفي في إيران، فالبنوك ينبغي أن تقدم خدمات وتحصل على عائد نظير هذه الخدمات، فإذا كانت البنوك مؤسسات اقتصادية كبيرة في نظر الناس، لا طاقة لهم على منافستها، فإن البنوك تتضخم والأفراد يتضاءلون، ومن هنا تكون ضرورة تطوير البنوك.

أما فيما يتعلق بهيئة الإدارة والتخطيط فإن واجبها إصلاح البنية الإدارية. ولكنها على العكس فقد تضخمت إلى الضعفين خلال السنوات الخمس الماضية. فكيف تقوم بترشيد بقية أجهزة الدولة. إن البنية الإدارية للبلاد ليست مطابقة للائحة الخطة الخمسية، ولا تتيح الاستفادة من طاقات البلاد على المستوى الكبير، ومجال الإدارة والتخطيط على المستوى العام هو من صلاحيات رئيس الجمهورية حسب الدستور، ويتم إصلاح البنية في هيئة الإدارة والتخطيط بشكل فدائي لكي تصبح أكثر فعالية، وتلبية لاحتياجات رئيس الجمهورية ومجلس الشورى والشعب.

كان التقرير الاقتصادي للحكومة قد نشر قبل الرسالة التي نشرها رجال الاقتصاد، وكان قد تضمن إنجازات الحكومة في قطاعات الزراعة وتربية الحيوان، والإسكان، والنفط والطاقة، والنظام المصرفي والميزانية، وأسهم العدالة في بيع الشركات للقطاع التعاوني والخاص والأفراد، وفي قطاع التجارة واجتذاب رؤوس الأموال، وسوق العمل، والمؤسسات السريعة المردود والقطاع العمراني، وقد أكد التقرير على تحقيق الاكتفاء الذاتي في زراعة القمح، والنجاح في تصديره، وزيادة عائدات الزراعة، وإقامة ٢٠٠ ألف مسكن ريفي سنويا، ونمو الاستثمار في مجال الإسكان بنسبة ٣٢٪، وتصدير الغاز إلى أوروبا عن طريق تركيا، وجذب ٢٨ مليار دولار استثمارات أجنبية في مجال النفط رغم المقاطعة، واكتشاف ٦/٥ مليار برميل نفط، وزيادة إنتاج السيارات التي تعمل بالبنزين والغاز أربعة أضعاف، خفض اعتماد الميزانية على النفط بنسبة ١٠٪، زيادة التسهيلات المصرفية للمنشآت الصغيرة بنسبة ١٠٠٪، خفض التضخم من ٢٥٪ إلى ١٢/٦٪، خفض الإنفاق الحكومي، طرح أسهم العدالة في الشركات الحكومية على القطاع التعاوني والقطاع الخاص والأفراد، خفض نسبة الواردات، زيادة الصادرات غير النفطية، خفض معدل البطالة إلى ١١/٢٪، وزيادة ١٣ ألف مليار تومان للمشروعات العمرانية.

لذلك عاتب الدكتور محمد جهرمي وزير العمل والشئون الاجتماعية وأمين الاجتماع علماء الاقتصاد لأنهم نشروا رسالتهم من خلال أجهزة الإعلام، ولم

يعرضوها مباشرة على الرئيس، مؤكدا أن هذا الاجتماع سيكون علميا، ولا ينبغي أن يدخل من باب القضايا السياسية. ومشيرا إلى أنه ما من شك في أن الآراء حول القضايا الاقتصادية تتفاوت دائما، ومع تحول الاقتصاد من اقتصاد حكومي إلى اقتصاد شعبي، تكون هناك التزامات وبنية تحتية تسانده، وهو ما تقوم به الحكومة.

وتحدث الدكتور بهروز هادي زنوز أستاذ الاقتصاد في جامعة العلامة طباطبائي فشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لمناقشة رسالة خبراء الاقتصاد، ثم قرأ الدكتور نص الرسالة، مؤكدا أنها تعبير عن بعض القلق لديه ولدى من كتبوها حول بعض القضايا الاقتصادية، مشيرا إلى أن هذه الحكومة قد ورثت بعض المشاكل التي ينبغي حلها، دون إضافة مشاكل جديدة إليها، باعتبار أن هذه الحكومة حصلت على مساندة ودعم مالي وتنسيق بين الأجهزة لم تحصل عليه حكومة أخرى منذ انتصار الثورة الإسلامية، ومن الضروري الاستفادة من هذه الفرصة النادرة لحل مشكلات البلاد، لأننا لسنا راضين عن الحرمان والبطالة والتضخم والتخلف الذي يسود الاقتصاد الإيراني، ورأي خبراء الاقتصاد لا يتعارض مع الرغبة الخيرة للحكومة وأهدافها في مجال الاقتصاد، وإنما يأتي الاختلاف في أسلوب تحقيق الأهداف وحل المشاكل. إن السياسات الاقتصادية للحكومة ليست في إطار الخطة الخمسية للتنمية، وإن عدم نشر تقرير لسير الخطة أو الإحصائيات الخاصة بالنتائج يخدش هذه السياسات، خاصة وأنه ليس من واجب الحكومة الاستجابة لمطالب الجماهير بدون مراعاة مصادر الدخل، لأن مطالب الجماهير غير محدودة بينما مصادر الدخل محدودة، وإن توجيه المصادر إلى مؤسسات متسرعة أمر لا يتسم بالخبرة.

ثم قام الدكتور دانش جعفري وزير الاقتصاد والمالية بتوضيح بعض الأمور، فذكر أن معدلات النمو التي وردت في الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة لم تتحقق، وكان متوسط النمو خلالها ٥,٣٦٪، في حين بلغ متوسط معدل النمو خلال السنتين الماضيتين ٥,٧٪، وهو أكبر من الخطط السابقة، ومن معدلات النمو للحكومات السابق التي لم تزد عن ٤,٣٥٪. ورغم أنه لا يمكن تحقيق تحول عميق من الاستفادة المباشرة خلال سنتين، إلا أن معدل الاستفادة من نمو الإنتاج الوطني قد وصل إلى ٨٠٪، في حين وصل إلى ٤٤٪ قبل تولي الحكومة، مما يدل على عزم الحكومة الجاد في مجال التنمية. ودافع جعفري عن السياسة المالية للحكومة التي وصفها رجال الاقتصاد بأنها سياسة انبساطية تعتمد على زيادة دخل النفط، مؤكدا أنها ضرورة للدعم وتحسين الخدمات والبنية التحتية، وزيادة دخل كادرات الدولة من الوظائف المختلفة ابتداء من العاملين في الجامعات والهيئة القضائية إلى سائر موظفي الحكومة، فضلا عن الدعم الضروري للسلع الاستراتيجية والمنتجات النفطية والمشروعات العمرانية، لكن مؤشر اعتماد الموازنة على العملات الأجنبية آخذ في الهبوط، وكذلك معدل الاستيراد، حيث أصبحت نسبة ٧٠٪ من الواردات تتعلق بالسلع الاستثمارية والوسيطة.

كذلك أشار الدكتور شيباني رئيس البنك المركزي إلى قيام الحكومة بزيادة طرح سندات المشاركة بهدف التحكم في السيولة النقدية، مؤكدا عزم الحكومة على الحل الجذري لمشكلة ارتفاع سعر الفائدة المصرفية، وهو ما كانت تسعى إليه حكومتي رفسنجاني وخاتمي، وقد سعت الحكومة بجد لزيادة رأسمال البنوك، خاصة بنوك الصناعة والتعدين، كما قللت ديون الحكومة للبنوك، مما رفع السيولة النقدية لدى البنوك إلى نسبة ٢٩٪ بعد أن كانت في الخطة الخمسية الثانية ١٢,٩٪ وفي الثالثة ١٦,٤٪، مع العلم أن كل دولار من عائدات النفط يصب ٩٢٠ تومانا في الخزانة، وهو ما يوجد تضخما، وطالما استمر هذا الأمر تظل المشكلة قائمة، وقد أدت جهود الحكومة إلى خفض معدل التضخم إلى١٢,١٪ مع زيادة السيولة النقدية إلى معدل ٣٤,١٪، وهي نسبة أفضل من نسب الخطط الخمسية السابقة، مع العلم أنه قد صاحب زيادة السيولة النقدية زيادة في اعتمادات القطاع الخاص بنسبة ٤٠٪.

وقد علق الدكتور زنوز بأن ما يقلق الاقتصاديين هو تدخل الحكومة في أسواق السلع والاستثمار، وهو ما يجعل أسواق التجارة والعمل والاستثمار متوترة، فإذا لم تراع السياسات المالية لإنفاق دخل النفط قدرة الجذب الاقتصادية فسوف تؤدي إلى المرض الهولندي. وأشار الدكتور زنوز إلى أن المنافسة في مجال الاستيراد سوف تؤدي إلى مشاكل في بعض القطاعات مثل القطاع الزراعي، كما أشار إلى ارتفاع أسعار المساكن الذي أدى إلى وجود مافيا اقتصادية، كما طالب الحكومة بتوضيح أسباب انحراف الحكومة عن الخطة الخمسية التي طالبت بضغط الجهاز

الحكومي، كما أبدى توقعه بأن يصل عجز الميزانية إلى١٠٠ ألف مليار ريال.

كما أكد الدكتور شجري على أنه لا يمكن معالجة التضخم عن طريق الاستيراد. كما طالب بأن يكون سعر الفائدة في البنوك متغيرا لخدمة سياسة الدولة، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى سياسة مالية منتبضة، وخفض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الطلب، وإيجاد سوق السمسرة.

وأوضح رئيس البنك المركزي أن علم الاقتصاد في الكتب يختلف عن الاقتصاد في مجال العمل والتنفيذ، فمع السياسة المالية الانقباضية هذا العام لم يحدث نمو في الميزانية الحالية، ويفكر الرئيس في تقديم متمم للميزانية إلى البرلمان، فضلا عن أن تحديد سعر فائدة البنوك هو من قرارات المجلس الأعلى للنقد والاعتمادات، وتخفيض سعر الفائدة صاحبه انخفاض في التضخم. لقد كانت المشكلة المقلقة في الخطة الخمسية الرابعة هي مشكلة البطالة، وقد حققنا العام الماضي نموا في التشغيل في القطاع الخاص بنسبة ٤٠٪.

ومن ناحيته أكد الدكتور جهرمي وزير العمل والشئون الاجتماعية أنه تم إحداث ثمانية آلاف وحدة صناعية متقدمة فيزيائيا، استوعبت خلال فترة الإنشاء أكثر من ٦١٧ ألف فرصة عمل، وتعمل الحكومة على أن توجه قسما كبيرا من العمل إلى سوق الاستثمار بدلا من سوق المال، حتى تزيل آثار الأضرار التي تحملها صغار المساهمين في البورصة، وقد قامت الحكومة بتعديل أوضاع ١٨٩ وحدة متعثرة، ولم يبق منها إلا ٤٥ وحدة، وقلت مطالبات العمال خلال الشهور الثلاثة الأولى من هذا العام، كما أن القطاع الزراعي قد حقق نموا بمعدل ٧٪.

وأكد الدكتور مير كاظمي وزير التجارة أن حجم الصادرات الذي كان متوقعا عام ٢٠٠٥م هو ٨,٥ مليار دولار، لكن ما تحقق بلغ ١٣١٪ من التوقعات، ولأول مرة يتم بيع المحاصيل الزراعية نقدا، كما أن استيراد السلع تم بواسطة النقابات وليس الحكومة.

وقد طلب الرئيس أحمدي نجاد من الخبراء الاقتصاديين أن يقدموا آراءهم حول أفضل السبل للاستفادة بدخل النفط، فقال الدكتور ميدري أستاذ الاقتصاد بجامعة العلامة طباطبائي: لقد كان النفط بلاء على إيران وجاءت زيادة دخله العشوائي مخربة، لأن المال لا يقيم التنمية. أما الدكتور ستاري فر رئيس هيئة الإدارة والتخطيط في حكومة خاتمي فقد أكد أن من حق الحكومة تعديل الخطة الخمسية الرابعة، فقد خصصت هذه الخطة ٥٠٪ من دخل النفط للقطاع الخاص. في حين أكد الدكتور عبده تبريزي أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمام الصادق أن دخل النفط ودخل الضرائب ودخل الحكومة مجال طيب يمكن استثماره في القضاء على مشاكل وأمراض القطاع الخاص، حيث يجب تفعيل سوق المال، وتخصيص دعم كاف لزواج الشبان. أما الدكتور ساسان أستاذ الاقتصاد بجامعة أصفهان فحذر من تعويم الاقتصاد، وسيطرة العامية على مفاهيمه، فالإنفاق فيه ليس له مردود، ويجب سيطرة العقل على النفط والمال، ومنع فرار العقول، وإعادة من فر منهم.

وفي نهاية الاجتماع طالب الرئيس أحمدي نجاد رجال الجامعات بوضع طرق تنفيذية لحل مشكلات البلاد، كما طلب من الدكتور مؤمني الأستاذ بجامعة العلامة طباطبائي أن يعرض عليه مرئياته حول العدالة الاجتماعية.

وقد عبر رئيس الجمهورية عن رضائه بنتائج هذا الاجتماع، وأوصى مجلس الوزراء بعقد اجتماعات مشتركة مع الجماهير وأصحاب الرأي وأساتذة الجامعات، كل في مجال اختصاصه، مؤكدا أن مساهمة الناس في اتخاذ القرار من أجل إزالة المشكلات وتقدم البلاد يحقق حكومة السبعين مليونا، فالبلاد ليست حكرا على جماعة خاصة.

لقد كشف اجتماع أحمدي نجاد مع رجال الاقتصاد _كما يقول الكاتب محمد إيماني _عن رغبتهم في اتجاه الدولة إلى الاقتصاد الرأسمالي، وأن العدالة الاجتماعية تأتي في المرتبة الثانية، لكنه كشف أيضا عن وجود تعارضات بينهم في التطبيق، مما يجعل آراءهم تفتقد الإطار والحدود والتوجه والنموذج الاقتصادي. كما كشف هذا الاجتماع جرأة الرئيس في مواجهة معارضيه وإلزامهم الحجة، مع تواضعه في التعامل مع النقد الجاد، واحترام الرأي الآخر وعدم تجاهله، فضلا عن تأكيد شفافية الرئيس والحكومة، خاصة في أعقاب مشكلة توزيع البنزين. وهو ما يشير إلى اتجاه الرئيس لتشكيل مجمع استشاري اقتصادي للرئيس لا يقتصر على الأصوليين.

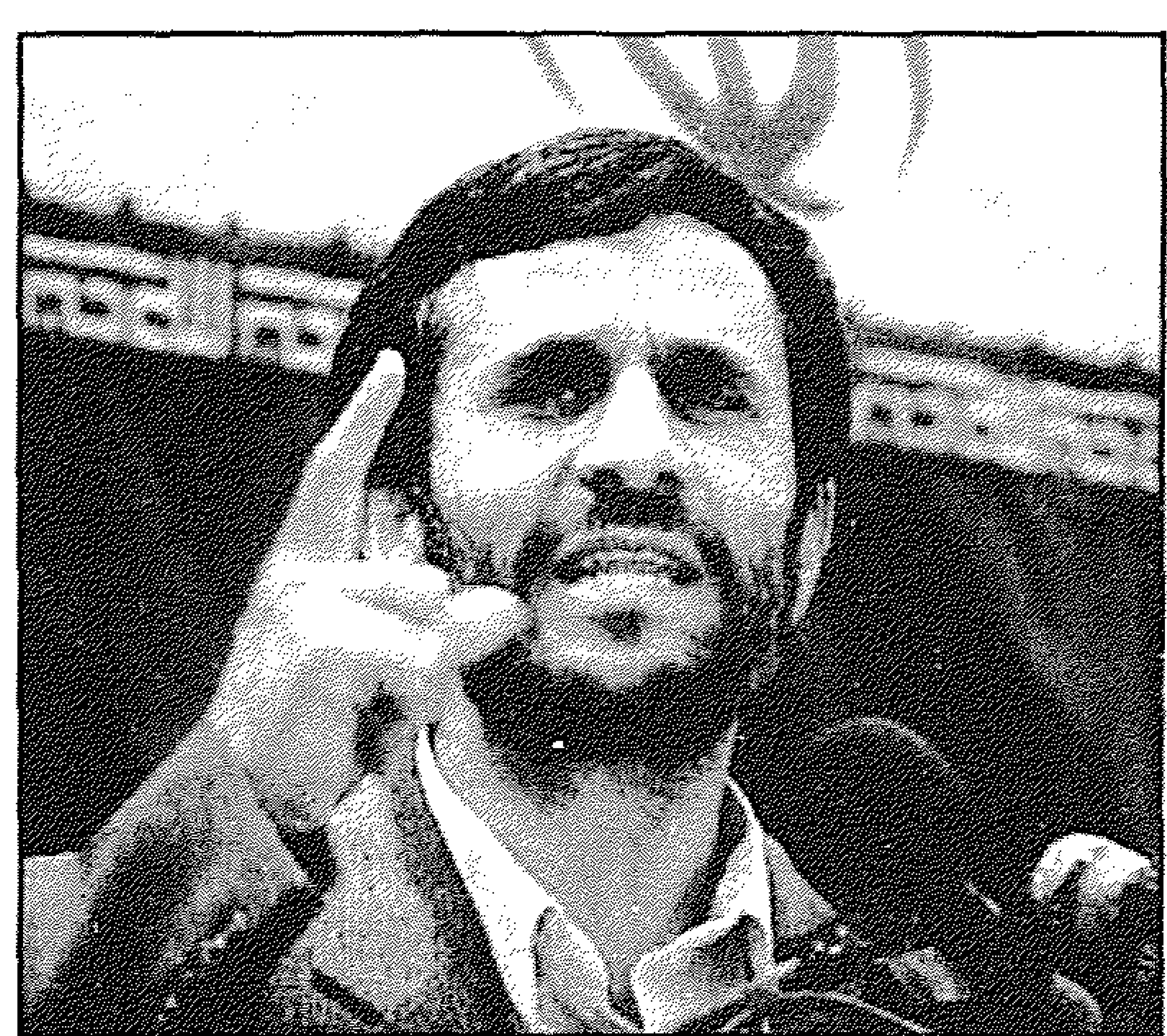
الحكومة التاسعة والأحزاب السياسية

■ علي باقرى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٧/٦/٢٢

يمثل التأكيد على عدم تأييد الأحزاب السياسية للدولة ومن ثم عدم التزام الحكومة التاسعة بأية تعهدات تجاه الأحزاب السياسية، أحد أبرز سياسات حكومة الرئيس محمود أحمدى نجاد منذ الدعاية الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية وحتى الآن.

هذه التصريحات تصبح أو تبدو أكثر جدية سواء عند الحديث مع بعض الوجوه من الشخصيات المؤيدة للحكومة أو من جانب الوزراء السياسيين للحكومة عند حديثهم مع وسائل الإعلام وكذلك فى تصريحاتهم العلنية، حيث يؤكدون دوماً على أنه جار بحث ودراسة التشكيلات والمؤسسات غير الحكومية ولزومية مشاركتها فى الهياكل السياسية للدولة. كل هذا يأتى ضمن اهتمام أقل- وبشكل نادر وغير مسبوق- بمقولة "التحزب" و"الأحزاب السياسية" لصالح تقوية المؤسسات المذهبية والثورية مثل روحانيت، مؤسسة الباسيج، مؤسسة صلاة الجمعة وقواعدها الموجودة فى المساجد - باعتبار كل هذه المؤسسات بديلاً صحيحاً وشرعياً للأحزاب.

على الرغم من أن الحكومة لا تعتبر نفسها مديونة لأى من الأحزاب السياسية فإنها تعد- من الناحية النظرية أيضاً- غير معتقدة ولا تؤمن بأى اعتقاد بخصوص "الحزبية" وهى لم تكتف فقط بكتمان هذا الموضوع بل تفتخر بقناعتها تلك وتجهر بها وتتحدث عن تلك القناعة بفخر شديد!!



من هنا لا يمكن لنا - فى الماضى والحاضر- أن نتوقع دعماً من هذه الحكومة بخصوص الترويج ونشر "الثقافة الحزبية" فى داخل المجتمع. كذلك لا يمكن لنا أن نتوقع من الحكومة التى تؤمن بالاستفادة المباشرة من الأساليب الشعبوية والجماهيرية فى تعاملها مع المجتمع أن تدعم أية أنماط من الكيانات الحزبية أو كيانات المجتمع المدنى فضلاً عن المواجهة وجهاً لوجه والمباشرة مع الجماعات غير المؤسسية أو التأييد المتبادل للمؤسسات والهيئات غير الرسمية أو غير السياسية ظاهرياً لكن لها توافقات سياسية كاملة مع الحكومة التاسعة.

بشكل عام لا يبدو معقولاً أو منطقياً أن يتوقع أحد ما- فى ظل هذه الظروف- وجود خطط أو برامج تنفيذية مؤثرة تصب فى خانة دعم العملية الحزبية.

لكن نظراً لأنه- فى كل نظام سياسى- من الطبيعى أن تكون الحكومة أو الحكومات التى تتولى الأمر- ضمن عملها داخل رؤاها وبرامجها- تكون ملزمة ومكلفة بالتحرك فى داخل الإطار العام للنظام السياسى للدولة وفى سبيل تحقيق الأهداف والبرامج والخطط الرئيسية لذلك النظام مع وضع الأحكام الدستورية الصريحة ذات الصلة فى الاعتبار التام ومن ثم تبدو الحكومة ملزمة بالاعتراف الصريح بالقوانين العادية والبرامج المصدقة من جانب الدولة بشأن

الاعتراف الرسمى بالحياة الحزبية وحتمية وضع المشروعات اللازمة لتمهيد الطريق أمام المشاركة والمنافسة بين المؤسسات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة للدولة.

من هنا يمكن الإدعاء بأن الحكومة التاسعة هى أيضاً مكلفة رسمياً بالتحرك فى هذا الطريق المحدد سلفاً.

اليوم ونحن نعيش آخر أيام النصف الأول من عمر هذه الحكومة فإننا نستطيع التأكيد على أن هذه الحكومة ملزمة بالتحرك فى سبيل الاستجابة التامة والعمل الصادق من أجل تحقيق أهداف النظام فى الشأن الحزبى من جانب وأن تصبح على استعداد من أجل الرد على الاستجواب الذى يمكن أن يطول تلك الحكومة ما دامت مصرة على تجاهل هذا المبدأ والأساس الذى يقوم عليه النظام السياسى.

فى هذا الصدد يمكننا بحث وتقيم سجل الحكومة التاسعة فى التعامل مع الأحزاب السياسية من خلال ما يلى:

أ- كيفية مساعدة الحكومة تجاه التنمية الكمية للأحزاب.

ب- معدل مساعدة الحكومة من أجل تحقيق التنمية والازدهار الكيفى للأحزاب فى إيران.

أولاً: التنمية الكمية

الدول التى اعترفت بالأحزاب والنظام الحزبى تتراوح بين عدد من الأنواع أو الفئات فيما يخص عدد وكمية الأحزاب السياسية المسموح لها بالنشاط وذلك كالتالى:

نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين الرئيسيين، نظام تعدد الأحزاب. بالنظر إلى المادة ٢٦ من الدستور الإيرانى وقانون الأحزاب الذى تم التصديق عليه من جانب مجلس الشورى الإسلامى فى عام ١٩٨٢ وسائر القوانين ذات الصلة يتضح أنه فى إيران ما بعد انتصار الثورة، على الرغم من القوانين والمقررات الموضوعة، فإنه لم يرد حديث صريح فى هذا الصدد. لكن يبدو محدداً وبشكل جيد أنه بغض النظر عن كيفية تقييم الإنجازات أو الأطروحات ذات الصلة فإن النظام الحزبى القانونى فى إيران ليس نظام الحزب الواحد وليس بنظام الحزبين بل إن القوانين تخبرنا بأنه نظام متعدد الأحزاب أى التعددية الحزبية وقد اعترف نظامنا بهذا من دون تحديد كمى وكيفى.

على هذا الأساس لا يوجد أى نوع من القيود القانونية بشأن عدد الأحزاب التى يتم تشكيلها فى الدولة بل وحتى من ناحية الكيف لا يوجد شرط من أجل استمرار الأنشطة الحزبية.

فوفقاً للدستور فإن الجماعات حرة- بشرط ألا تخدش أى من المبادئ الآتية: الاستقلال، الحرية، الوحدة الوطنية، الموازين والقواعد الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية- حرة فى تشكيل الأحزاب وغيرها من الجمعيات الأهلية.

أيضاً فإن المادة (١) من قانون الأحزاب تنص على أن الجماعات مسئولة وملزمة بإبلاغ وزارة الداخلية بخصوص لائحتها الأساسية وأهدافها وهوية زعاماتها والتغييرات التى تحدث فى هذه المحاور والمجالات. كما لم يرد فى أى موضع من قانون الأحزاب ضرورة الحصول على تصريح بالنشاط الحزبى من جانب الدولة عبر وزارة الداخلية. فوفقاً للموافقة التى أعلنتها لجنة المادة /١٠ من قانون الأحزاب لم يتم وضع أى شرط من أى نوع للتصريح بالأنشطة الحزبية. لكن يبدو للنظر أن هذا الأمر يعطى الأحزاب شخصيتها القانونية ويسمح لهم بالاستفادة من بعض الامتيازات الحكومية.

من ناحية أخرى فقد جعل قانون الأحزاب وزارة الداخلية مسئولة عن إعطاء التصريح للجماعة المتقدمة بطلب إنشاء حزب والتى قد جاء الدور عليها إذا ما حدث تأخر من جانب "لجنة المادة/١٠" لمدة ثلاثة أشهر لإصدار التصريح اللازم للجماعة المتقدمة بطلب إشهار حزب ما وهذا ما نصت عليه المادة/١٣ من قانون الأحزاب، على الرغم من أن يبدو للنظر أن المنهج الإطار- السابق ذكره وانعدام وجود حد أدنى من الشروط الكيفية اللازمة للاعتراف الرسمى بحزب ما أو استفادة الأحزاب من بعض الامتيازات والسلطات القانونية فإن النظام الحزبى للدولة قد أوجد نقاط ضعف أخرى تهدد بدورها المنجزات الحزبية فى الدولة أو الأحزاب الوليدة.

لكن من ناحية أخرى وحتى يتم إجراء الإصلاح القانونى المطلوب فى هذا الصدد وطالما لم تشهد الساحة الحزبية مثل هذا الإصلاح فإن المسئولين التنفيذيين مكلفون برعاية الحدود والشروط القانونية وتنفيذ حقوق الشعب فى هذا الصدد.

الإحصاءات الموجود تكشف لنا أنه منذ بداية التصديق على قانون الانتخابات فى عام ١٩٨٢ وحتى اللحظة التى أصبحت فيه مؤسسة السلطة التنفيذية فى الدولة بين الإصلاحيين فى عام ١٩٩٧ "أى طوال ستة عشر عاماً" فإن (٢٦) جماعة سياسية قد نجحت فى الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية لممارسة أنشطة حزبية ثم حل اثنان منها بعد فترة حصولها على التصريح اللازم. هذا الرقم ارتفع فى نهاية عصر الحكومة الإصلاحية إلى أكثر من ٢٢٠ تشكيل سياسى حصلوا على تصاريح لممارسته أنشطة حزبية وهو ما يعنى أن حكومة خاتمى قد أعطت ٢٠٠ تصريحاً فى

ثمان سنوات فقط مقابل (٢٦) تصريحاً فى (١٦ سنة) للحكومات السابقة وهو ما يعنى أن متوسط التصاريح الخاصة بممارسة الأنشطة الحزبية فى عصر حكومة خاتمى بلغ تصريح كل أسبوعين. حدث هذا بينما كانت هناك عشرات الجماعات الأخرى التى كانت قد تقدمت بطلبات للحصول التراخيص/ التصاريح اللازمة فى الأيام الأخيرة من عمر حكومة السيد خاتمى.

والآن حيث أصبحنا فى نهاية السنة الثانية من عمر الحكومة التاسعة وحيث اعتبر السيد المحترم نائب وزير الداخلية- عندما كانت إيران على عتبة الانتخابات البلدية- اعتبر أن أسماء الجماعات التى حصلت على تصاريح جديدة لممارسة الأنشطة الحزبية هو أمر "سرى" فإنه يبدو لنا أن جميع أركان وزارة الداخلية غير مهتمة بالإعلان عن الإحصاءات الرسمية فى هذا الصدد.

لهذا فإنه لا يوجد أى إحصاء رسمى فى هذا الشأن حتى الآن لكن التقارير المنجزة فى هذا الأمر طوال العامين السابقين تكشف عدد من حصل على- أعطى- تصريح لممارسة الأنشطة الحزبية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة من هنا واستناداً لهذا يمكننا الآن تخمين العدد المتقدم من الجماعات السياسية للحصول على تصريح لممارسة الأنشطة الحزبية.

إننى سوف أكون فى غاية السعادة إذا ما قامت وزارة الداخلية بالإعلان- عبر بيان رسمى- عن عدد وأسماء الجماعات التى نجحت فى الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة الحزبية وكذلك تلك التى تنتظر دورها فى هذا الصدد.

هذا إذا ما كانت الحكومة لديها نية لكى تصبح شفافة مع الرأى العام. لكن مع الوضع فى الاعتبار ما ذكرناه فإنه يمكن القول بأن عمل وسجل الحكومة التاسعة فيما يخص كيفية المساعدة تجاه التوسعة الكمية للأحزاب "سجل" غير جدير بالقبول أو التقييم.

الارتقاء الكيفى

على الرغم من أن "المؤسسة الحزبية" - فى مفهومها العام- لها تاريخ طويل وخبرات طويلة ترجع إلى أكثر من قرن مضى. لكن نظراً لأن هذا التاريخ وهذه الخبرات الطويلة قلما شهدت البقاء والاستمرار الدائمين. كما أن عدم التداوم أو الاستمرار هذا إلى جانب خلق الفجوات ومحطات- عصور- الفراغ الحزبى التاريخى فى الدولة قد صارا يشكلان معاً أهم أسباب الاستبداد فى تاريخ إيران المعاصر. من هنا تبدو أهمية كتابة تاريخ هذه التجارب ومعرفة مدى تكامل وقناعات هذه المؤسسات الحزبية تجاه بعضها البعض.

من ناحية أخرى يلزمنا التأكيد على أن السيطرة على الجزء الرئيسى من مصادر الثروة والسلطة فى الدولة تقع تحت أيدى وسيطرة الحكومات ولهذا يكون من المنطقى بل ومن الطبيعى أن يكون من شأن اتخاذ سياسات تأييد وحماية من جانب الحكومة لجميع الأحزاب سبباً مباشراً فى زيادة المستوى الكيفى والأدائى للأحزاب السياسية فى الدولة.

فى هذا الصدد فإن حزمة من البرامج والخطوات والإنجازات والإجراءات قد تحققت من جانب الحكومة الإصلاحية والتى تعتبر مؤثرة للغاية على الرغم من أنها لم تكن كافية فى قيام الحكومة الخاتمية بتقديم مساعدات نقدية للأحزاب السياسية استناداً إلى المؤشرات الدالة على طبيعة الأنشطة والأداء الحزبيين لكل حزب، أيضاً المساعدة فى تشكيل- ورفع مكانة- "بيت الأحزاب" بوصفه منتدى أو ناد لتجمع والتقاء وشراكة بين المساعى الحزبية لمختلف الأحزاب من كافة التيارات السياسية، القول بأهمية مشاركة الأحزاب فى الوقائع السياسية المهمة فى الدولة مثل الانتخابات من خلال إنشاء "مائدة حزبية" تشكلها الأحزاب فى داخل اللجنة العليا المسئولة عن الانتخابات فى الدولة وكذلك إمكانية الرقابة المباشرة للجماعات على مسيرة الانتخابات ومراحلها، عقد جلسات تحاورية دورية على مستوى الدولة المحافظات مع الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها السياسية بهدف إطلاعها على سياسات الدولة وكسب تأييدها فى القضايا الاستراتيجية والحيوية المختلفة... كلها كانت من الخطوات والأعمال الإيجابية التى قامت بها الحكومة الخاتمية فى اتجاه تفعيل وتجويد الدور والأداء الكيفى للأحزاب فى إيران لكن مع بداية عمل الحكومة التاسعة وجدنا وزير الداخلية فى أول حوار له بشأن الأحزاب قد اعتبر أن العمل والأداء الحزبى أمر مهم من دون أن يعتبر أن عدد وأسماء الأحزاب يعد أمراً مهماً وقد أعلن أن برنامجه يقوم على "فرض القانونية" على العمل الحزبى من جهة وتهيئة المناخ القانونى الذى تحول ويمنع دون تشكيل أحزاب من عدة أشخاص وفى المقابل يعمل على تشكيل أحزاب كبرى ممتدة فى شبكة مؤسسية هيكلية على مستوى الدولة وذات أركان قوية.

واليوم وبعد انتهاء العامين الأول والثانى من عمر الحكومة التاسعة وبكل الأسف البالغ والشديد يجب القول بأنه لم تحدث من جانب الحكومة أية إجراءات أو خطوات جديدة مؤثرة من أجل تقوية الأحزاب وارتقاءها بشكل كيفى، ليس هذا فحسب وإنما يمكن القول وبشكل صحيح أن جميع الإنجازات والإجراءات التى كانت قد تحققت فى الحكومة السابقة قد توقفت تماماً وأودعت دائرة النسيان.

لقد قامت الحكومة التاسعة فى عامها أول بسداد المساعدات المالية التى كانت مقترحة من جانب

الحكومة الخاتمية والتى كانت مخصصة ومحددة فى ميزانية الدولة فى عام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) لكن فى العام التالى (٢٠٠٦-٢٠٠٧) لم تقم الحكومة التاسعة بمجرد تقديم اقتراح بتخصيص بند للمساعدات الحزبية فى ميزانية الدولة لتتوقف كل المساعدات التى ظلت الأحزاب تحصل عليها على مدار أربع سنوات هى عمر حكومة السيد خاتمى الثانية.

فيما يخص "بيت الأحزاب" فإن عمل وممارسة الحكومة التاسعة غير جدير بالدفاع عنه، فمنذ أن أمسكت هذه الحكومة بالسلطة فإنها قد تعمدت الإساءة لهذه المؤسسة. لقد نشب اختلاف كبير بين الجناحين الكبيرين فى الدولة عند تشكيل اللجنة المركزية لبيت الأحزاب فى دورتها الثالثة.

وبدلاً من أن تلتزم وزارة الداخلية موقف الحياد وبدلاً من أن تسعى لإزالة الاختلافات فإنها دخلت فى النزاع كطرف مؤيد لأحد التيارين الكبيرين إلى درجة أن وصل هذا الأمر إلى حافة الهاوية لولا أن تدخل كبار الرموز من كلا الجناحين كوسطاء لفض النزاع وحله.

كذلك لا يمكننا تذكر ندوة أو حلقة نقاشية قد جرت فى المدن الكبرى والمحافظات والأقاليم بشأن الجلسات الفكرية والتشاورية بين المسئولين السياسيين فى الدولة وبين الأحزاب السياسية.

كما شهدت أولى الانتخابات التى حدثت فى ظل الحكومة التاسعة - أى انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات البلديات- شهدت غياباً واضحاً لمائدة الأحزاب ومندوبيهم للمشاركة فى الرقابة على المراحل الانتخابية المختلفة وهو ما قضى على الأمل فى عودة هذا الدور الحزبى مرة أخرى.

خلاصة القول يمكننا التأكيد على أن سجل الحكومة التاسعة ووزارة داخليتها فيما يخص الأحزاب السياسية هو سجل أسود وعمل قائم على مبدأ واحد هو الحد من الدور الحزبى فى الحياة السياسية فضلاً عن خلق العقبات غير القانونية من أجل الحد الكمى من النشاط أو التوسع الحزبى هذا إلى جانب قطع جميع أنواع التأييد المعنوى والمادى عن الأحزاب المشكلة والقائمة بالفعل وهو عمل غير قابل للدفاع بل وغير جدير بأن يدافع أحد عنه بكل تأكيد.

إلى جانب هذا لا يمكن على الإطلاق إغفال الأحاديث والتصريحات السلبية وغير الواعية من جانب المسئولين الحكوميين بخصوص "ذم" الحزب -أى حزب- بل والأفراد والأشخاص الحزبيين أيضاً، لأن تعمد إغفال ذلك من شأنه إلحاق الضرر البالغ بالنتائج التى يمكن الوصول إليها.

هذا السلوك من جانب المسئولين السياسيين فى الحكومة الموقرة كان موضع اعتراض وانتقاد الجماعات والشخصيات غير الإصلاحية طوال الأشهر القليلة الماضية. كما أخذ أصدقاء الجناح الحكومى يصرخون من عدم اهتمام الحكومة بالأحزاب بل ومحاربتها للعملية الحزبية برمتها. كما صار ذلك سبباً لدفاع جميع الأحزاب من مختلف التوجهات والمؤسسات الحزبية فى الدولة صار هدفاً لجميع القوى السياسية عدا حكومة السيد نجاد المحترمة. لقد بلغ الأمر إلى درجة أن صارت الممارسات المناهضة للأحزاب من حكومة نجاد أحد نقاط الاتفاق المشتركة فيما بين الإصلاحيين وغير الإصلاحيين فجميعهم صار الآن مدافعاً عن الأحزاب والحياة الحزبية فى الدولة.

الحكومة التاسعة مقارنة مع الحكومات السابقة

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٦/٢٤

أعد المركز الإعلامى الحكومى تقريرا بشأن مقارنة الأداء الاقتصادى للحكومة التاسعة بما كان عليه فى الحكومات السابقة فى قطاعات الزراعة، الإسكان، الطاقة، النظام البنكى، والميزانية، والتجارة، وجذب رؤوس الأموال، والقطاع العمرانى، جاء فيه ما يلى:

١- النظام البنكى والميزانية.

أ- لأول مرة فى تاريخ الدولة تسعى الحكومة إلى تقليص ارتباط الميزانية بالنفط. فى حين أنه فى عام ١٣٨٣ هـ ش (٢٠٠٤) آخر عام للحكومة الثامنة، كان نصيب النفط من الميزانية ٦٢,٩٪، وكان هذا الرقم العام التالى ٥٢٪، وفى عام ٣٨٦ هـ ش (٢٠٠٦) انخفض إلى ٥٠٪ لأول مرة فى تاريخ الدولة.

ب- تشير الإحصاءات الرسمية للبنك المركزى إلى أنه مع تنفيذ مشروع خفض قيمة الفائدة البنكية فى سنوات (١٣٨٥،٨٤) (٢٠٠٥-٢٠٠٦) تزايد حجم الإبداعات غير الحكومية فى الأشهر العشرة الأولى من

العام الماضى لدى النظام البنكى للدولة بنسبة ٢٩٪ وكان هذا الإجراء أيضاً ضمن تقليل شبهة الربا فى المعاملات البنكية.

جـ- تزايد معدل منح تسهيلات بنكية للشعب فى عهد الحكومة التاسعة بنسبة ١٠٠٪.

د- كان متوسط قيمة التضخم فى فترة السنوات الثمانى للسيد هاشمى رفسنجانى ٢٥,٣٪، وفى عهد السيد محمد خاتمى ١٥,٨٪.

وانخفض هذا الرقم عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,٦٪ وهو يحتل أقل معدل خلال ستة عشرة عاماً.

٢- قطاع الزراعة

أ- الشراء النقدى للقمح: كانت إحدى تحديات القطاع الزراعى فى الأعوام الأخيرة، هو تأخر الحكومة عن سداد أثمان المحاصيل من الفلاحين وهو الأمر الذى كان يمثل حمل ثقيل على الفلاحين، ولكن للمرة الأولى فى تاريخ الزراعة الإيرانية تقوم الحكومة بشراء المحصولات الاستراتيجية نقداً من الفلاحين. وفى العام الجارى قامت الحكومة الإيرانية بجانب شراء القمح نقدى من الفلاحين بشراء أربع محاصيل هامة تمثل ٩٥٪ من كل إنتاج الزراعة. وسددت الحكومة أثمانها للفلاحين خلال ٧٢ ساعة.

ب- استمرار الاكتفاء الذاتى فى إنتاج القمح والصادرات:

مع إدارة الحكومة فى النصف الثانى من عام ١٣٨٤ (٢٠٠٥)، وعلى الرغم من الجفاف الذى كان موجودا فى ١١ إقليم بالدولة. استطاعت الحكومة بالإدارة وباستخدام العلم والتقنية فى المزارع إحداث استقرار واكتفاء ذاتى فى القمح حتى أن معدل الشراء من الخارج للقمح كان صفر٪. وفى عام ١٣٨٥ (٢٠٠٦) تزايد إنتاج القمح، حتى أن إيران فى العام الجارى تحولت إلى واحدة من الدول المصدرة للقمح.

جـ- تزايدت القيمة فى قطاع الزراعة من ٦,٥ إلى ٧,١٪ فى عهد الحكومة التاسعة، وكان هذا من أهم أهداف الخطة الخمسية الرابعة ولأول مرة فى تاريخ الدولة كانت الصادرات الزراعية للدولة بقيمة ٢ مليار دولار وذلك خلال عام ٢٠٠٦.

د- استثمارات الحكومة فى قطاع الزراعة والمصادر الطبيعية فى عام ٢٠٠٤ كان بمعدل ٥٣,٢٪، وتزايد خلال تسعة أشهر من عام ٢٠٠٦ حوالى ١٥٪، وتشير هذه الزيادة الكبيرة إلى اهتمام الحكومة بتنمية الأساليب الزراعية الحديثة.

٣- قطاع الإسكان

أ- تقديم مشروع إسكان شامل: وهذا المشروع يعتبر من أكمل المشاريع التى قدمت فى سنوات ما بعد الثورة فى موضوع الإسكان وكانت أهم محاوره إعداد مساكن للطبقات محدودة الدخل بأسعار مناسبة. ومع تنفيذ هذا المشروع لأول مرة فى الفترة الحالية يعنى تحرك الدولة بحل مسألة الإسكان بطريقة جذرية.

ب- كانت للحكومة التاسعة نظرة خاصة لإعادة بناء المساكن القروية وقررت الحكومة إعادة بناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية سنوياً وتزايد هذا العدد إلى ٣٠٠ ألف وحدة بقرار رئيس الجمهورية وهناك خطة ليصل العدد إلى ٥٠٠ ألف وحدة سكنية وهذا العمل يتم فى إطار خطة الحكومة لتنفيذ إجراء جذرى لمنع الهجرة من القرى.

جـ خلال عام ٢٠٠٦ تزايدت استثمارات القطاع الخاص فى الإنشاءات الجديدة بالمدن بنسبة ١٠,١٪، وكانت الاستثمارات المذكورة فى نفس الفترة للعام السابق ١٧,٥٪، وفى المدن الكبرى ٣٢,٥٪.

٤- قطاع النفط والطاقة

أ- ٣,٦ مليار دولار كانت قيمة الاستثمارات الحقيقية فى قطاع الغاز خلال عام ٢٠٠٦، هذا فى حين أن قيمة مجموع المشاريع حيز التنفيذ فى القطاع ذاته أكثر من ٢٠ مليار دولار وحتى نهاية الخطة الرابعة فإن شركات الغاز لديها برنامج تنقيب يشمل تسعة آلاف قرية وخمسة وثمانون مدينة وألف وخمسمائة وحدة صناعية.

ب- حتى الآن فإن قيمة الاستثمارات فى منطقة فارس الجنوبية ١٣ مليار دولار، وخلال العام المنقضى، كانت قيمة الاستثمارات التامة فى هذا الإقليم ٣ مليار دولار، وهى نسبة كبيرة بالنسبة للأعوام السابقة.

جـ- مذكرات تفاهم بقيمة ٥ مليار دولار مع أوروبا نتاج جهود الحكومة التاسعة فى قطاع تصدير الغاز السائل الإيرانى.

د- وصلت قيمة إنتاج البتروكيماويات فى أوروبا إلى أكثر من ٣٠ مليون طن، وحتى نهاية الخطة الرابعة ٥٨ مليون طن وخلال الحكومة التاسعة حققت سنوياً ٢,٥ مليار دولار وحتى الآن وصلت إلى ٥ مليار دولار، وهذا يعتبر أعلى معدل إنتاج وتصدير فى قطاع البتروكيماويات خلال السنوات الأخيرة.

هـ- حققت الحكومة التاسعة حتى الآن ما يقرب من ٣٨ مليار دولار استثمارات فى إطار اتفاقيات خارجية فى قطاع النفط والغاز.

و- كشفت الأبحاث العلمية خلال هذه الفترة عن أكبر اكتشاف نفطى باحتياطى١,٦ مليار برميل، ولديه قدرة إنتاجية ٦٥٠ مليون برميل فى اليوم.

وطبقاً للنتائج التامة حتى اليوم فإن أكثر من ٦,٥ مليار برميل احتياطى جنوب الدولة من النفط.

ز- كان عام ٢٠٠٦ أكثر الأعوام نجاحاً فى مجال جذب الاستثمارات فى قطاع النفط، بزيادة ٩٪ من عام ٢٠٠٥ على الرغم من تزايد الضغوط الدولية الشديدة.

٥- الصادرات والواردات- الاستثمار.

أ- كانت واردات الدولة عام ١٣٨٣ (٢٠٠٣-٢٠٠٤) ٣٥ مليار دولار بزيادة ٣٣٪ عن العام السابق لها. وفى عام ١٣٨٥ (٢٠٠٦) وصل إلى ٤١.٤ مليار دولار بنحو ٤٠.١٪ فى حين أن هذا الرقم فى العام الأسبق كان ٣٩.٧ مليار دولار بنمو ١٢.٣٪ وهذا يعنى انخفاض مؤشر الواردات.

ب- صادرات الدولة فى عام (٢٠٠٣) كانت ٧.٦ مليار دولار وفى عام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) كانت زيادة بنسبة ٤٦٪ وفى عام (٢٠٠٦) وصلت إلى١٦.٣ مليار دولار بنمو ٤٧٪، وهذا ينم عن قفزة غير مسبوقة فى قطاع صادرات الدولة.

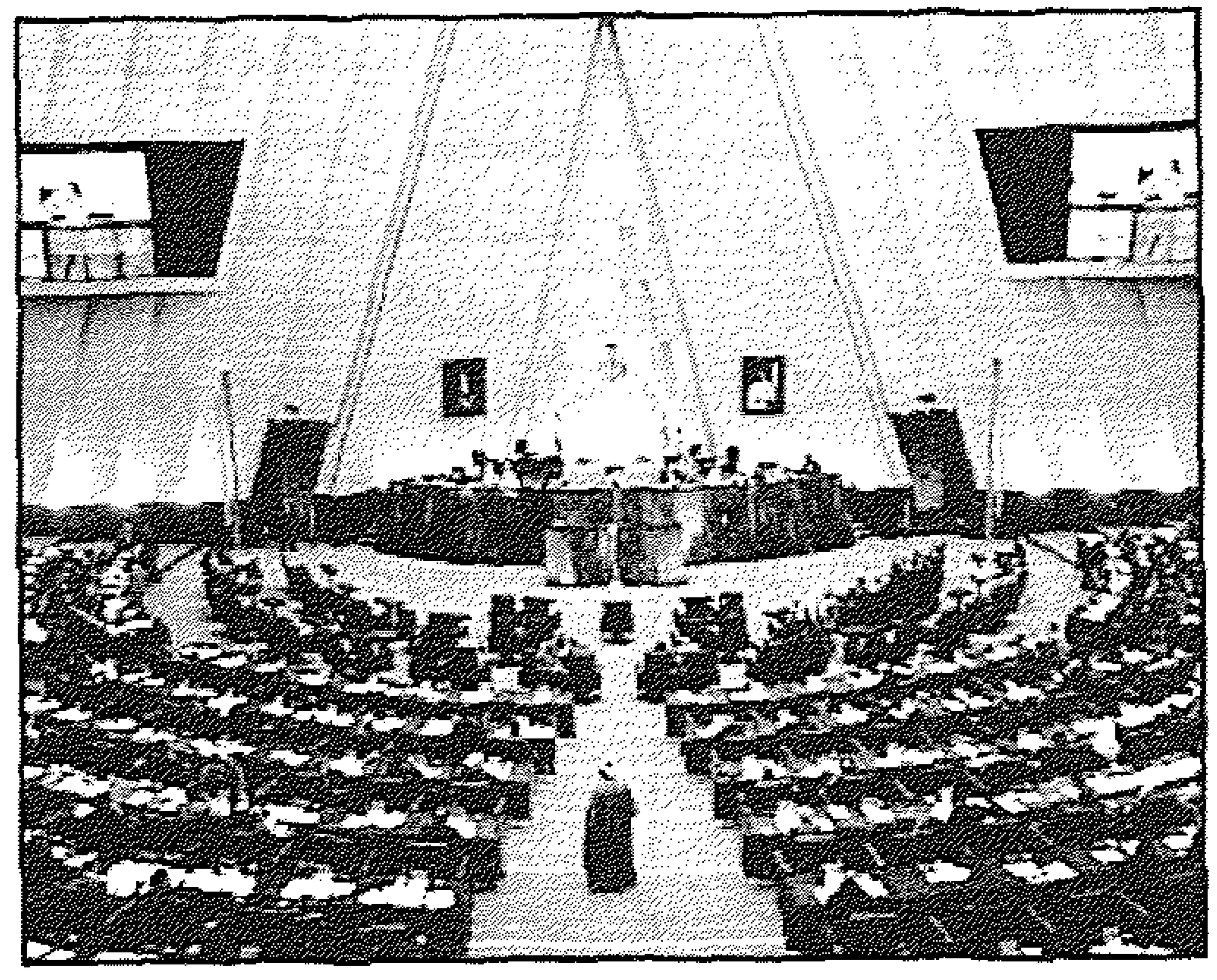
جـ- لأول مرة فى تاريخ إيران صدرت الدولة العام الماضى حوالى ٣٠ ألف سيارة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار.

د- تزايدت الصادرات غير النفطية للدولة فى الأشهر الستة الأولى من العام الجارى بنسبة٦.٤٪ نفس الفترة فى العام السابق.

مسيرة المجلس ومستقبله

■ سيد حسين مرعشى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٧/٦/٣٠

يعد مجلس الشورى الإسلامى هو أول مؤسسة سياسية عرفها الشعب الإيرانى. فقبل مائة عام وبعد تسليم البلاط القاجارى أمام رجال الثورة الدستورية صدر "القرار الدستورى" أو بعبارة أوضح "الأمر الملكى المبارك" بتشكيل مجلس الشورى وانعقاد أول دورة للمجلس الوطنى - مجلس الشورى - ليعد ذلك الحدث بمثابة الخطوة الأولى نحو إقامة وتشكيل الحكومة القائمة على القانون فى إيران.



لقد ظل المجلس بعد ذلك الركن الأصلى للحكومة وساحة للنزاع والصراع بين الموافقين والمعارضين لحكومة القانون. ولضرورة إعمال الحرية التامة فى تشكيل الحكومة وفى إدارتها للأمر وهو ما كان ينظر إليه كدليل مادى على وجود الحرية فى الدولة، وكما حدث فى عصره الاستبداد فقد أعاد محمد على شاه(١) عصر الاستبداد الملكى من خلال إصداره الأمر بضرب البرلمان الإيرانى بالمدافع.

وفى السنوات الأخيرة من العصر القاجارى ١٩٢٠-١٩٢٤ ثم فى الفترة التى أعقبت تلك السنوات أى فترة رضا شاه بهلوى ١٩٢٤ - ١٩٤٠ كان مجلس الشورى الوطنى مركزاً مهماً للتطورات التى شهدتها إيران فى تلك الفترة. ثم فى عصر الجمهورية الإسلامية الإيرانية حظى مجلس الشورى الإسلامى بمكانة غاية فى الأهمية فى النظام السياسى استناداً إلى نفس هذه الأهمية والسابقة التاريخية وطوال السنوات السابقة احتل المجلس الدور الأول فى التطورات السياسية.

إن نظرة سريعة إلى تركيبة أعضاء المجلس ومكانة المجلس الأول ودوره فى استقرار نظام الحكم وكذلك إلى الكلمات والخطب والبيانات التى ألقاها المرشد الكبير وفقيد الثورة الإسلامية الأكبر - الإمام الخمينى - تكشف لنا عن دور من الطراز الأول الذى ظل المجلس يقوم به فى استقرار وازدهار الجمهورية الإسلامية. يقول الإمام الخمينى: إن المجلس "يقع على راس الأمور كلها" وهو أيضاً "عصارة وخلاصة فضائل الأمة" لقد ظلت هاتان الجملتان من العبارات الشهيرة جداً خاصة بعصر الإمام الخمينى.

ولحسن الحظ وبرغم جميع النواقص والإخفاقات والتراجع التدريجى للدور والمكانة الرفيعين لهذه المؤسسة فى نظام الجمهورية الإسلامية إلا أن المجلس لا يزال يحظى حتى الآن من جانب السياسيين والأمة الإيرانية على السواء بمكانة وبمنزلة رفيعة وسامية، كما أن انتخابات هذا المجلس لازالت تعد من أفعم الانتخابات وأسبقها فى إيران.

إن السبب الذى دفعنى لتناول هذا الموضوع هو تلك المسيرة التى بدأ يعيشها المجلس منذ فترة والتى تبعده وتأخذه - بحسب ما أرى واعتقد - عن موقعه ومكانته السياسية المتفردة فى نظام الجمهورية الإسلامية.

ذلك أن إلقاء نظرة سريعة على مسيرة "هبوط" سلطة المجلس فى الدولة والأحداث التى أدت إلى استبعاد وتهميش شخصيات سياسية مؤثرة من المنافسات الانتخابية البرلمانية فى الدورات السابقة تكشف لنا بشكل جيد كيف أن المجلس قد ابتعد كثيراً جداً عن مكانته التى حددها الإمام الخمينى أى عن كونه موجوداً "على رأس الأمور كلها" كما أن المتابعة الدقيقة لتفسير وفهم عدم نجاح الأعضاء فى الدورة البرلمانية السابعة فى لعب وأداء دورهم البناء فى إدارة شئون الدولة ومن جملتها ما شهدناه فى الأيام الأخيرة بعد خير شاهد وخير دليل على ما نقوله بشأن تراجع مكانة المجلس ودوره.

منذ فترة قليلة قال حضرة "آية الله انوارى" : "لو كان الإمام الخمينى يعلم أن مثل هؤلاء الأفراد سوف يتحكمون وسوف يسيطرون على المجلس لما كان قد قام قط بالثورة". إن الصراعات والصدامات التى حدثت فى الأيام الأخيرة بواسطة هيئة رئاسة المجلس وخاصة من جانب الصديق والأخ "باهنر"(٢) مع نواب الأغلبية والأقلية وعدم المقدرة أو الأصالة والأدب الزائدين عن اللازم من جانب نواب المجلس فى الرد عليه بعد يعد مؤشر خطير على أفول المجلس وتحوله إلى مؤسسة خاضعة لسيطرة حفنة من الأشخاص. الناس يسألون أنفسهم هذه الأيام إذا كانت وثيقة الخطة العشرينية لتنمية إيران وكذلك وثيقة الخط التنموية الرابعة قد ألقينا بعيداً وتم الاستغناء عنهما وإذا كان رئيس الجمهورية يصدر أوامر فوق القانون وبشكل سلطوى فلماذا لم يتحرك النواب المحترمون للدفاع عن حقوق الأمة وهم الذين أقسموا على ذلك؟ فى آخر أيام أنشطة المجلس فى الأسبوع الماضى أرادت مجموعة من الأعضاء تقديم مشروع لإلغاء كوبونات البنزين. لكن السيد باهنر رفض حتى مجرد طرح هذا المشروع للنقاش. إننى لا أهتم هنا - وليس هدفى - بأن أعرف ماهية هذا المشروع وضرورة طرحه للتصديق أو التصويت من جانب المجلس أم لا لأن هذا الموضوع من صلاحية الأعضاء أنفسهم لكن هدفى هو كالتالى: لماذا يجب أن تخدش "حرمة" و"كرامة" و"سيادة" الأعضاء من جانب رئاسة المجلس على النحو الذى حدث؟ وكما يقول المثل العامى: إذا لم تحفظ وتصان "حرمة" ابن الإمام فماذا نتوقع للآخرين ومنهم؟ إن النقطة الأهم هنا تحديداً هى فى ظل الظروف الراهنة وفى ظل تعطل المجلس لثلاثة أسابيع أى مفهوم يمكن إدراكه وفهمه من خلال ما حدث سوى أن رئاسة المجلس قد قصدت "وأد" أى نوع من الرأى والدور البناء للأعضاء؟ وهنا نقول إذا كان قد تقرر أن يبتعد وينفصل المجلس عن مكانته الحقيقية فى النظام فإنه يجب علينا أن نستبشر ونتوقع "السوء" والمصير السيئ لهذا المجلس ولاستمرار الحاكمية الشعبية.

ففى اعتقادى أن حفظ الثوابت الأصلية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتى من بينها حفظ الحرية وحق الشعب فى إعمال وممارسة حكمه على مصيره يعد أمراً ومهمة غالية ومقدسة مرهونين بعملية حفظ سلطة ومكانة وشأن مجلس الشورى الإسلامى. إن الانتخابات القادمة تعد فرصة جيدة جداً لكل أحباء النظام والدولة. يجب على الشخصيات السياسية والأشخاص ذوى الخبرة والمخلصين لهذا البلد والأهم من هؤلاء للتيارات السياسية المجربة ذات الخبرة يجب على هؤلاء جميعاً اغتنام الفرصة القادمة بل التاريخية من أجل الارتقاء بمستوى المجلس.

إن إيران تحتاج اليوم مجلساً قوياً ومملوءاً بكل الأنماط من الشخصيات ذات الطراز الول لكى تتمكن إيراننا من تجاوز دوائر الخطر الملتفة حول عنقها سواء فى السياسة الخارجية وسواء فى عملية إدارة شئونها الداخلية.

إن عظمة النظام وقوته مرتبطة دوماً بعظمة المجلس وقوته بل وستظل هكذا على الدوام وطنية ثم نجد على الطرف المقابل مسيرة إضعاف تدريجى لمجلس "الأمة" ولمكانته.

إن إيران تريد مجلساً يكون بحق كما قال الإمام الخمينى مجلساً يكون عصارة وخلاصة فضائل الأمة وخبراتها ويكون دوماً على رأس الأمور كلها حتى لا نجد شخصاً مثل السيد "باهز" أو أى شخص آخر قادراً على إغفال أو التغافل عن أو وأد الحق البديهى لأعضاء الأمة الإيرانية ونوابها.

هامش:

(١) أحد ملوك الدولة القاجارية وقد حكم إيران حتى منتصف العقد الثانى من القرن العشرين.

(٢) نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى حالياً.

توقعات بشأن انتخابات المجلس القادم

■ فرهنج آشتى (ثقافة السلام) ٢٠٠٧/٧/٢

توقع صادق زيبا كلام انهيار الأغلبية المطلقة للأصوليين فى الانتخابات البرلمانية القادمة المزمع إجراؤها فى مارس ٢٠٠٨، واستبعد احتمال زيادة نسبة مشاركة الطبقة الوسطى. وفى حديث له مع صحيفة آفتاب حول تحليله لفرص الفوز فى الانتخابات قال: ربما يكون الوقت مبكرا قليلا لمثل هذه التوقعات ولكنى أظن أن تشكيلة المجلس الثامن سوف تكون مشابهة إلى حد ما بتشكيلة المجالس المحلية أو على نحو أكثر دقة مجلس مدينة طهران. وعلى هذا أقول إن الأصوليين سوف يفقدون الأغلبية المطلقة التى حصلوا عليها فى المجلس الحالى وهذا لا يعنى أن الإصلاحيين سوف يحصلون على الأغلبية فأنا أظن أن الأصوات التى ستحصدها الجماعات الإصلاحية مثل الكوادر وجبهة المشاركة وغيرها ستظل بنفس نسبتها فى انتخابات المجلس السابع بينما ستقل نسبة الأصوات التى سيحصل عليها الأصوليون وهذا الانخفاض لن يكون بالضرورة لصالح الإصلاحيين وربما نشهد أصوات للمستقلين فى الانتخابات كما حدث فى انتخابات المحليات أى أن الشخصيات الملتزمة حسنة السمعة من غير ذوى الميول السياسية يمكن أن تنجح فى اجتذاب قطاعا من الأصوات. وفى هذه الحالة يكون من المستبعد أن ينجح فى هذا تيار اليمين الذى يسعى لتوحيد صفوفه رغم تجربة المحليات ومن هنا سوف نشهد أكثر من تيار يمينى فى الانتخابات القادمة فهناك احتمال كبير فى تقوض أغلبية الأصوليين وفى انقسامهم إلى ثلاثة تيارات ومن جهة أخرى اتوقع أن يحافظ الإصلاحيون على وحدتهم كما فعلوا فى الانتخابات المحلية السابقة ومن الممكن فقط أن يختلف حزب الثقة الوطنية مع الآخرين حول بعض المرشحين فى بعض الدوائر وهذا هو الانشقاق المحتمل الوحيد فى جبهة الإصلاحيين.

وسئل زيبا كلام إن البعض يعتقد أنه نظرا لتجربة الأصوليين فى السلطة وانتقاد الطبقة الوسطى للحكومة والبرلمان فى الفترة الأخيرة فإن هذه الطبقة سوف تتجه نحو الإصلاحيين فى الانتخابات القادمة فهل هذا الأمر صحيح أم لا؟ فأجاب: إذا كان هذا التفسير صحيحا لتمكن الإصلاحيون من الحصول على ثلاثة أو أربعة مقاعد فى الانتخابات المحلية وأنا أعتقد أن القطيعة التى أبدتها الطبقة الوسطى للإصلاحيين سوف تستمر فى الانتخابات التالية وربما تخف حدتها نظرا لنقاط ضعف الحكومة فى السنوات الأخيرة ولكن أصل القضية باق وسوف يظل الإصلاحيون فى هذه المشكلة الجذرية فالطبقة الوسطى تسأل الإصلاحيين عن الضمان الذى يقدمونه لكى يحصلوا فى المقابل على أصوات هذه الطبقة ونسلم لكم البرلمان والرئاسة القادمين وينجحوا هذه المرة فى تطبيق الإصلاحات الأساسية سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ولا تتكرر تجربة حكومة خاتمى والمجلس السادس. وهم يقولون إنه بسبب كون الإصلاحيين فى المرحلة السابقة لم يتمكنوا من تطبيق الإصلاحات فإن الاحتمال الأكبر ألا يتمكنوا من هذا فى المرة الثانية. فهم لا يستطيعون إرضاء الطبقة الوسطى فالطبقة الوسطى غير راضية عن أداء الحكومة التاسعة فى جميع المجالات ولكن هذا للأسف لن يؤدى إلى زيادة أصوات الطبقة الوسطى لأننى لست سعيدا فى الغربة وليس لى مكان فى الوطن. فإنهم ليسوا راضين عن أداء الأصوليين ولا يعلقون أملا على الإصلاحيين ولهذا فأنا أستبعد أن تزيد نسبة أصوات الطبقة الوسطى كثيرا.

الأصوليون أكثر حزبية

■ حوار مع سيد مرتضى نبوى ■ طهران امروز (طهران اليوم) ٢٠٠٧/٧/٢٧

فى البداية (سيد مرتضى نبوى) أين أنت الآن؟ وما دورك فى الساحة السياسية؟

أنا الآن عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبجانب ذلك أقوم بعمل إعلامى من الممكن أن يخدم عضويتى فى المجلس، وذلك من خلال فصلية (راهبردى) بالإضافة إلى عضويتى فى المجلس المركزى لمجمع المهندسين الإسلامى، ومؤخراً أصبحت المدير المسئول لجريدة (رسالت).

أعرف ذلك، ولكننى كنت أقصد بسؤالى تقييمكم الكلى للساحة السياسية للدولة، إلى أين تسير هذه الساحة؟

فى اعتقادى الساحة السياسية لدولتنا نشطة ومتحركة وفيها منافسة ومناقشة ومشاركة، وقد حظيت الانتخابات الأخيرة للمجالس بقدر جيد من المنافسة، وأيضاً بمشاركة معقولة وأظهرت الساحة السياسية كل هذه المؤشرات والتى أبعدت الشعب عن التوتر ونشطت التيارات السياسية فى إطار الدستور ومن الممكن أن يصبح الوضع أفضل، فقد أصبح للمنافسة السياسية قاعدة، وكان هذا الأمر باعثا على كسب ثقة الشعب والأحزاب.

طبقاً لرؤيتكم، هل الأحزاب تخطو فى طريق الانفتاح وهل المنافسات الحزبية بالنظر للنماذج المشابهة فى الدول الأخرى موجودة، وهل نحن بعد مرور ثلاثة عقود من الثورة وصلنا لنموذج (قومية التحزب)؟

فى الماضى تحولت المنافسات السياسية إلى نزاعات والتى كانت مضرة، وتتشكل الساحة السياسية لكل دولة متأثرة بالثقافة السياسية والظروف القومية لهذه الدولة، وفى الماضى البعيد كانت الأنشطة السياسية تتم بصورة تقليدية وكانت الأحزاب مرتبطة بالحكومة ووسائل الإعلام أساساً بالشكل الذى لم تجذب الشعب إليها.

ولكن بعض انتصار الثورة الإسلامية كان يوجد بعض النشطاء السياسيين ضد التحزب ولكنهم الآن يؤيدون التحزب، حتى أن بعض مواد الدستور أصبحت متعلقة بالأنشطة الحزبية فى إطار الدستور، ومنها قسم يراعى تفاعل الأحزاب مع بعضها البعض، ولحسن الحظ أن ذلك حدث خلال السنوات الماضية، وعلى سبيل المثال فى عهد السيد (موسوى لارى) وزير الداخلية كانوا يتحدثون عن تيارين اليمين واليسار، والآن يتحدثون عن الأصوليون والإصلاحيون، وأعتقد أن ذلك علاقة للبلوغ السياسى.

ما تقييمكم لثقافة المنافسة السياسية فى دولتنا؟

هذه الثقافة فى حالة تكامل، البعض يقول: أن ثقافة التبعية هى المسيطرة فى الدولة، وبعد مرور ثلاثة عقود من الثورة الإسلامية فإن الثقافة السياسية على مستوى المجتمع ككل فى حالة تزايد، والشعب سواء فى حالة الفردية أو فى إطار المؤسسات المدنية أو الأحزاب يمكنه المشاركة فى المسيرة السياسية وتحديد مصيره.

وبالنظر لانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات المجالس، ما هى أطياف التيار الأصولى؟

فى التيار الأصولى لدينا ثلاثة أطياف أو ضلع أصلى، وهذه الأطياف مرتبطة بمرشحيها، فهناك تيار (محمد باقر قاليباف) وهذا التيار معروف (بالأصولية المتطورة) وجمعية المؤثرين وكانت تمثل الطيف المؤيد لـ (على لاريجانى) ويمكن الإشارة لهذه الأطياف من خلال (جبهة مؤيدى خط الأمام) وكان الطيف الآخر هو المؤيد للرئيس (محمود أحمدى نجاد) هذه هى الأطياف الثلاثة، أو الأطياف الأخرى مثل (جبهة الوفاق) والتى شكلت فى المجلس، والبعض الآخر كان مؤيد (لمحسن رضاى) وبشكل كلى كان للأصوليين أطياف كثيرة وبسبب ذلك لم نشاهد فى انتخابات رئاسة الجمهورية انسجام بين الجماعات الأصولية، وعدم الانسجاما هذا كان سبباً فى الضعف.

فى رأيكم ما هى الاستراتيجية التى يجب أن يتبعها الأصوليون للوصول إلى الوحدة فى الانتخابات المقبلة؟

الأصوليون توحدوا فى إطار مجلس التنسيق، وشاهدنا ذلك فى انتخابات البلدية الثانية وانتخابات المجلس السابع، وفى أثناء انتخابات الرئاسة التاسعة انقسم الأصوليون لأطياف متعددة، وبذلت جهود كبيرة لإقرار الوحدة والائتلاف بين الأصوليين.

من أجل الوصول لهدف لابد من وجود استراتيجية، فهل للتيار الأصولى استراتيجية للوصول للائتلاف؟

إذا انتصرنا وحققنا الأغلبية فى المجلس الثامن، فإن الاستراتيجية ستكون ائتلاف أغلبية الأصوليين، وخصوصاً أن المنافس قوى وجدى وهم الإصلاحيون الذين كانت لهم تجربة الائتلاف فى انتخابات المجالس الثالثة.

جيد، أشرتم للإصلاحيون، فى رأيكم ما الاستراتيجية التى يتبعها هذا التيار؟

وصول الإصلاحيين للائتلاف أيضاً مشكلة، فنحن نركب سفينة واحدة والخصائص والعقبات متشابهة.

ولكن يوجد تفاوت فمثلاً لا توجد مشكلة بين الإصلاحيين فى مسألة واحدة فى الأصول والأسس، ولكن من الممكن أن توجد هذه المشكلة بين الأصوليين فهناك اختلافات فى الأسس بينهم وهناك أصول متفق عليها بين الجميع وهى الموجودة فى الدستور مثل الإسلامية، الجمهورية وولاية الفقيه.

فى رأيكم ما هى مطالب الشعب فى الوقت الحالى؟

تشير الإحصاءات المختلفة أن القضايا الاقتصادية فى صدر مطالب الشعب، واليوم فإن مشكلة الإسكان من أهم مشاكل الشعب لأن جيل الشباب يحتاج إلى السكن، كذلك فرص العمل.

وبعد ذلك تأتى المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة الإدمان.

باعتباركم عضو فى مجمع تشخيص مصلحة النظام، كيف ترون مستقبل مشروع تجميع انتخابات المجلس الثامن على انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة، فالمجمع اليوم هو المسئول عن اتخاذ القرار فى هذا الشأن؟

لا يمكننى التحدث بشأن المجمع، ولكن عن نفسى فإنى أعارض هذا المشروع، فالأضرار كثيرة جداً فى مقابل المنافع لهذا المشروع، كما أن هذا المشروع يعارض الدستور، فالشعب يختار أعضاء المجلس لأربع سنوات وليس أكثر، وتنتخب رئيس الجمهورية أيضاً لأربع سنوات وليس أقل.

فشل الأصوليين يعنى عولمة المجتمع

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٦/٢٧

أكد الدكتور محمد خوش الرئيس السابق للجنة الاقتصادية لاتحاد الأصوليين ونائب مجلس الشورى الإسلامى فى دائرة طهران أنه غير راض عن عمله وأسلوبه وفكره فى المجلس السابع وذلك بسبب التناقضات الموجودة بين بعض مقترحاته مع مصالح مجموعة اللاعبين السياسيين المستمرين فى لعبتهم السياسية بقواعدهم الخاصة.

وبالطبع فإن هناك مساع بذلت من قبل المجلس أشارت إلى أن هناك تعارضاً بين المصالح القومية والمصالح الحزبية.

وعلاوة على ذلك فإن استراتيجيات الأصوليين ومساعيهم فى المجلس السابع وفى الحكومتين الثامنة والتاسعة لم تصل إلى نتيجة. ورغم الارتياح الذى حل بالمجلس خلال الأشهر الحالية فإنه لازالت هناك آفات كثيرة بشأن عمل المجلس.

وأكد عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس أنه لا توجد أى قدرة أو أيديولوجية تؤثر على عمل المجلس، وأن ما يحدث بسبب عدم وجود تناسب، ويعتقد أن المجلس السابع مجلس منفعل ومضطر إلى تقبل الظروف الموجودة من قبل الحكومة الأمر الذى جعل حركة هذا المجلس تنتقل من قمة الأمور إلى ذيلها.

وأضاف عضو التيار الأصولى أن البعض يعتبر شعارات الحكومة هى الشعارات البارزة للمجلس.

وأكد "خوش تشهرة" أن الأصوليين قد تعهدوا بإدارة شئون الدولة بنظرة دينية، والحكومات والمجالس السابقة لم تلتزم بهذه الشعارات القيمة، الآملة، والثورية.

وللأسف فإن الحكومة والمجلس الأصولى لم يلقوا فى الساحة كل هذه القيم الثورية كما أن حضرة المرشد المعظم للثورة قد دعم شعارات الحكومة والمجلس الأصولى ولكننا الآن لم نستطع تحقيق هذه الشعارات ولم نتخذ الأساليب السلمية لتحقيقها بل لم نستطع أن نعرف شعار العدالة ومكافحة الفساد والتفرقة، واليوم فإن النظام متهم بالفشل وهذا يعنى أيضاً فشل الحكومة الدينية وبناء عليه فإن الرأى العام سيقول أن الدين لم يستطع أن يدير الدولة.

أما بشأن الخوف من فشل الأصوليين فى تحقيق شعار العدالة ورغبة المجتمع فى العلمانية فإن هذا الخوف لم يكن موجوداً فى عهد الإصلاحيون لأن البعض يعتقد أن التيار الإصلاحى قد فصل بين الدين والسياسة واعتبروا أن الأهداف والشعارات الخاصة بهم تختلف عن شعارات وأهداف التيار الأصولى.

والآن فإن الأصوليون لم يستطيعوا أن يعرفوا العدالة بوضوح بين الشعب خاصة فيما بين الشباب، وهو ما سيدفعهم إلى العلمانية.

والشباب الجامعي والشعب سيقول أن الدين لم يأتي فقط بالشعارات الثورية والاقتصادية، ومن ثم سيذهبوا إلى العلمانية والنماذج الغربية.

وبشأن أسلوب إدارة الدولة قال نائب المجلس عن دائرة طهران أن الأسلوب الذى تتبعه الحكومة من أجل تحقيق أهدافها فى الحال قد واجه عقبات وتحديات كثيرة فى حين أن بعض الأصوليون يصفون تعامل المجلس مع الحكومة بالتعامل السلبى.

والواقع أن بعض الأصوليون فى المجلس قد تحدثوا عن هذا الموضوع وأن تأثير الإجراءات وردود فعل المجلس قد قلت أمام الحكومة ووصفه البعض بأنه تعامل سلبى وهم يقصدون بالتعامل السلبى عدم التوتر بين الحكومة والمجلس، ولكن البعض الأخر يعتبره تعامل إيجابى وأنه يستلزم التفاهم والإدراك المشترك للموضوعات والأهداف.

وللأسف فى رأى أنه فى كثير من الأمور لا يوجد تفاهم أو إدراك مشترك بين كل من الحكومة والمجلس ولدى الأصوليون اعتراض علىّ كثير من الأساليب والرؤى مع الحكومة.

وفى النهاية أكد "خوش تشهره" أن أحد رسائل التيار الأصولى المستقل هى عدم الدخول فى اللعبة السياسية، وهى اللعبة التى تتعارض مع المصالح القومية للدولية، والتى هى بعيدة تماماً عن المفاهيم الأصيلة للأصوليون، وفى هذه الحالة فخلال العام المتبقى من عمر المجلس ربما يمكننا أن نشاهد تطورات كثيرة فى الساحات الاقتصادية والاجتماعية وحتى فى الساحة السياسية للدولة.

الأحزاب أم شبكة قوى الثورة؟

■ إحسان صالحى ■ ايران ٢٠٠٧/٧/١

الالتزام بالشئ هو التزام بلوازمه أيضا. هذه المقدمة إذا كانت نافذة على مقولة الأحزاب فإنها تتضمن ضرورة وجود الأحزاب فى الأنظمة القائمة على الديمقراطية فى إطار أن نظريات التمية السياسية للأحزاب تعد جزءا لا يتجزأ من النظم الديمقراطية الحديثة. وعلى هذا فإنه يمكن دراسة نوعية توجه النظام الإسلامى فى مواجهة الأحزاب وهو النظام الذى يقدم للعالم شكلا جديدا للديمقراطية يتجلى فى قالب الديمقراطية الإسلامية (الجمهورية الإسلامية) وانطلاقا من أن نظام الحكم فى هذا القالب يقوم على أساس ومحورية الدين وتعاليمه والسنة النبوية وسيرة الأئمة الأطهار فإن محور هذا التحليل والنظام القيمى المسيطر عليه هو التعاليم الشيعية أيضا.

اهتم الشارع المقدس بالتكتل القائم على الرؤية الإسلامية فى مواجهة الأحزاب نظرا لانحراف الأحزاب أو الإحساس النسبى بالتفرقة والتعدد الناجمين عن تكوين الأحزاب ودرجة أدائها فى مقابل الوحدة والتآلف الذى يدعو إليه الشارع. وهذا المقال يقدم دراسة لمضمون الأحزاب من خلاف وجهات نظر مختلفة وصولا إلى وجهة نظر المعايير الإسلامية الوطنية بما يتفق مع المعايير الدينية.

تعريف الأحزاب السياسية

هناك نظريات متعددة فى هذا المجال بعضها يعارض بعضا. وهذا التعاريض يرجع إلى اختيار محاور متباينة فى مجال عامل التوحيد فى داخل الحزب. يختار ادموند بريك المصالح العامة كعامل للتوحيد ويقول إن الحزب هو مجموعة من الأفراد اتحدوا حول مبادئ خاصة وترتقى المصالح الوطنية بجهودهم المشتركة. وفى المقابل يقول جوزيف شومبيتر إن الحزب هو جماعة تحالف أعضاؤها فى نزاع تنافسى للحصول على السلطة. ويذهب جيفرى اندرسون إلى أن لفظ الحزب يطلق على كل جماعة سياسية رسمية لديها هيكل تظيمى رسمى بهدف التواصل بين المركز والفروع وتشارك فى الانتخابات وتقدم مرشحين للمناصب الحكومة عن طريق الانتخابات

خصائص الأحزاب السياسية:

تحدد خصائص الأحزاب السياسية وفقا للتعريف المعتمد لها وفى حالة اختيار أى من التعريفات السابق ذكرها فإن بعض خصائص الأحزاب ستكون بمثابة متغير تابع عرضة للتغير ولكن هناك عناصر يعد كل منها بمثابة الحد الأدنى الذى يمكن التعبير به عن خصائص الأحزاب السياسية مثل: الاتفاق فى الرأى حول ايديولوجية وبرنامج

محدد فيما بين الأعضاء والتنظيم المركزى والفرعى والإقليمى والعمل على تحقيق مبادئ الحزب والمركزية وغيرها. ويعددى واينر خصائص الأحزاب السياسية على النحو التالي:

التنظيم المركزى والقيادة الثابتة والمنظمات الإقليمية الثابتة والارتباط الدائم بالمنظمات المركزية وعزم الزعماء على الحصول على المناصب بمساعدة الحزب أو على نحو منفرد والدعم الجماهيري.

منشأ الأحزاب السياسية:

يرى البعض أن السبب فى نشأة الأحزاب السياسية هو الفجوات الاجتماعية أو السياسية أو العرقية. ويرفض ماديسون هذه النظرية ويقول إن الفجوات هى شرط لازم ولكن غير كاف لنشأة الأحزاب وبوجه عام هناك ثلاث مجموعات مشهورة من النظريات لنشأة الأحزاب وهي:

١- النظريات المؤسساتية (الانتخابات- البرلمان)

وأهم أصحاب هذه النظريات "دوروجيه" و "وبر" وهم يرون أن التشكيلات الحزبية هى الأرضية الانتخابية التى من خلالها يتم اجتذاب الناخبين الجدد وتقوم الشخصيات البرلمانية بتشكيلها لتنظيم المؤيدين.

٢- نظريات الصراع (التاريخي)

وفيها يرتبط ظهور الأحزاب ببعض أنواع الأزمات مثل أزمة الشرعية أو الانسجام الوطنى أو المشاركة كما يرتبط بها أيضا المطالبة بالمشاركة السياسية أو حتى بالإطاحة بالحكومة.

٣- نظريات التنمية:

وترى هذه النظريات أن الأحزاب هى مؤسسات خاصة بالسياسة الحديثة (صمويل هانتينجتون) وأن لأحزاب السياسية هى نتاج للحداثة الاجتماعية والسياسية والصناعية. ويرى البعض أنها وليدة الثورة الصناعية.

وبجانب هذه النظريات هناك نظريات أخرى مثل الأحزاب صنيعة الحكومة (أى الأحزاب التى تنشأ من داخل بنية السلطة) أو ظهور الأحزاب الجديدة من منشأ خاص يمثل الصف الثانى لبعض الأحزاب.

خصائص عمل الأحزاب

الإعداد لظهور المواهب فى البنية السياسية والتمهيد لتنمية الأفراد، المنافسة الانتخابية وإرشاد وتوجيه الرأى العام، تولى مسئولية الحكم، صياغة السياسات العامة وتقديم البرامج والخطط، تعليم وتشكيل الرأى العام. طرح الاحتياجات الاجتماعية، الربط بين الشعب وبين الحكومة وغير ذلك.

المساوئ المترتبة على وجود الأحزاب

يهتم هذا القسم بالتعرف على مساوئ مقولة التحزب من خلال النافذة التى فتحناها فى القسم الأول من المقال واستبدال السلبيات والأمور المتعارضة مع التعاليم الدينية بالتعاليم الإلهية.

يرجع الفارق الأولى بين الأحزاب الإسلامية مع كافة النماذج إلى بنيتها التعريفية. فى الأحزاب الإسلامية لا يعد أى من المصالح العامة ولا المصلحة الشخصية معيارا مقبولا لتعريف الحزب ولكن هناك خيار آخر يحل محل هذين الاعتبارين هو الأوامر الإلهية ورضا الله. ويظهرهذا التفاوت الجذرى بوضوح فى المقارنة بالخيارين الأولين وعلى سبيل المثال عندما تتعارض المصالح العامة مع الأوامر الإلهية فإن الأحزاب الإسلامية ترجح الأوامر الإلهية ورضا الله على المصالح العامة.

فيما يتعلق بخصائص الأحزاب من وجهة نظر علم الاجتماع للمنظمات هناك اثنان من الخصائص هما التنظيم وضرورة وجود زعيم على رأس هرم المنظمة ومن وجهة نظر علم النفس الاجتماعى هناك عدم رغبة الجماهير فى تولى المناصب وميلهم إلى وضعها فى أيدى النخبة وهو ما يقود فى النهاية إلى النخبوية. وقد تناول روبرت ميخلز هذه النقطة بالتفصيل فى كتابه الشهير علم اجتماع الأحزاب ودرس المساوئ التى تعترى الأحزاب من هذه الجهة وتوصل فى النهاية إلى أن النخبوية التنظيمية داخل الأحزاب هى أمر لا مفر منه ومن هنا فإن المناصب القيادية فى الأحزاب (وبالتالى فى الحكومة) تتركز فى أيدى الزعماء الذين يتمتعون بنفوذ كبير على الأفراد ويرى ميخلز أن الأحاديث الجذابة لرؤساء الأحزاب والقدرة المالية والسياسية للحزب والترويج لأفضلية وعى الزعماء على وعى الجماهير تعد من العوامل التى تزيد من قوة هذا الاحتكار. وقد ظهرت نظرية تداول النخبة فى مقابل نظرية الاحتكار النخبوي.

يرى الكاتب أن تحليل نشأة الأحزاب على أساس نموذج الحداثة هو التحليل الأقرب إلى الحقيقة ومع هذا فإن مساوئ الأحزاب كما ذكرها ميخلز وغيره مقبولة فى المجتمع الغربى الحديث وهذا المجتمع يرى أن المكاسب التى حققها وجود الأحزاب أكثر من مساوئها. ولهذا فإن مطابقة نموذج الأحزاب على المجتمع الإيرانى ثم رفضها نظرا للمساوئ المذكورة يعد أسلوبا غير سليم.

إن التعايش المتزايد للمجتمع الإيرانى مع تجربة التحديث فى القرن الأخير وخاصة بعد الثورة الدستورية قد مر بحالات تذبذب عديدة ونذكر هنا "تجربة التحزب الفاشلة" وهى بيت القصيد الذى يتفق عليه كل من مؤيدى ومعارضى "التحزب" وعند دراسة هذا الفشل رأى البعض أنه يرجع إلى عيب ما فى عملية التحديث والتنمية السياسية ورأى البعض الآخر أنه يرجع إلى وضع نماذج أخرى من التعارضات والاختلافات الموجودة بين المجتمع الإيرانى والمجتمع الغربى (مثل نموذج المجتمع الطبقى فى بريطانيا) فهم يرون أن نموذج الأحزاب غير إيرانى وأنه وضع لقالب غير قالب المجتمع الإيرانى وللتوفيق بينهما يجب تغيير النموذج أو القالب.

في السنوات الماضية دأب الطيف الفكرى المسيطر على المصدر التنفيذى في البلاد بجهود حثيثة لتغيير هذا القالب عن طريق ممارسة سلوكيات هدامة وتقديس الفكر الغربى والثقافة الغربية لأنه أدرك جيدا أن تغيير نموذج التحزب ليتواءم مع قالب المجتمع الإيرانى سوف ينتج عنه مسخ. وعمد هذا التيار إلى اتباع نموذج حزب حكومى ذى منشأ وخصائص قريبة من الغرب ولكن هذه الخطوة تعثرت نتيجة تحفظ الشخصية ذات الشعبية القائمة على هذا التيار من الدخول في عملية التحزب.

الثالث من تير هل هو نهاية الأحزاب؟

هناك طائفة من المحللين يرون أن ظاهرة الثالث من تير تعنى انتهاء الأحزاب لأنه لم يحدث في أية انتخابات سابقة أن امتنعت الأحزاب عن تقديم مرشحيها للناخبين وكان هناك تقدم نسبى ملحوظ رغم البعد الكبير عن المعايير المتعارف عليها في الغرب في هذا المجال. ومع هذا فإن المرشحين غير الحزبيين هم الذين فازوا في الانتخابات التاسعة ورغم أنهم أكدوا مرارا على رؤيتهم السلمية للأحزاب إلا أنهم تعرضوا للاتهام بمعاداة الأحزاب سواء في أثناء المنافسة الانتخابية أو بعدها وحتى اليوم.

ربما إذا نظرنا في استمرار حالة الحذر لدى الأحزاب في إيران لكان وضع خطوط حمراء على هذه المقولة وأعلان انتهائها نوعا من النظرة الفردية البعيدة عن الواقع فالأحزاب لا تزال موجودة في الساحة السياسية بأوضاع مماثلة نسبيا وبقوة أكثر من الوجهة الكمية ولهذا فإن ما يمكن وما يجب بحثه هو الحياة الكيفية الواعية للأحزاب.

شبكة قوى الثورة

الآن وحيث لا يقبل المجتمع الإيرانى بالتحزب وحيث أثبتت الأحزاب السياسية الموجودة أنها لا ترغب في الإقرار بالقواعد المدونة والمفيدة مثل الرقابة والمساءلة وغيرها وتتوقع أن تتدفق جموع الجماهير عشية الانتخابات إلى باب المقر الرئيسى للحزب وتركع لتضع مرشح الحزب أو قائمة مرشحيه نصب أعينها وتسارع في الصباح الباكر للتصويت لصالحه. فما هو النموذج الذى يمكن أن يحل محل هذا النموذج المستورد في البناء السياسى الإيرانى شبه العارى؟

قامت شبكة قوى الثورة على نفس الفكرة التى قام عليها الحزب الجمهورى الإسلامى ومن المحتمل أنها ستكون نموذجا أقل في السلبيات وأكثر في الفائدة وأقرب إلى الأسس الإسلامية والإنسانية.

في نموذج الحزب الجمهورى كما جاء في رسالة لآية الله خامنئى وحجة الإسلام رفسنجانى إلى الإمام الخمينى بشأن إنهاء نشاط الحزب كان الهدف من تكوين هذا الحزب هو تحقيق الانسجام بين قوى الثورة وعندما تزايدت حدة الصراعات فضل مؤسسوه الاستمرار في العمل في مسار لا يختلف عن فلسفة إنشائه -أى الانسجام والوحدة- وجاء في جزء من الرسالة:

"طوال فترة الحرب المفروضة -مع العراق- كان الحزب الجمهورى يؤدى واجبه في جميع أنحاء البلاد لحشد جموع الشعب والمشاركة الفاعلة في جبهات النور ونال عدد من كوادره وأعضاؤه شرف الشهادة في هذا الجهاد المقدس وكان التزام أعضاء هذا الحزب بالإسلام وإيمانهم الراسخ بولاية الفقيه وهو في ذاته عامل مهم في إثارة الحقد ضد الثورة دافعا للتخطيط لصياغة تحرك الحزب وسياساته في مراحل الثورة المختلفة في ظل إرشادكم. والآن استقرت مؤسسات الجمهورية الإسلامية بفضل الله وجعل مستوى الوعى والإدراك السياسى أفراد الشعب على درجة لا يخشى عليهم معها وأحبطت الرؤية الثاقبة والتوكل وقوة الإرادة التى يتمتع بها زعيمنا المبجل المخلص إلى جانب انتباه أمة حزب الله المؤامرات المعادية للثورة في الداخل والاستكبار العالمي. ومن هنا نشأ الإحساس بأن وجود الحزب لم يعد ينطوى على المصالح والفوائد التى بدأ بها وعلى العكس يمكن أن يؤدى التحزب في الظروف الحالية إلى نشوء الخلافات والانقسامات مما يسئ إلى وحدة الأمة وانسجامها بل ويمكن أن يؤدى إلى أن استهلاك القوى في المواجهات القائمة فيما بينها ولهذا وكما عرضنا من قبل مرارا توصلت اللجنة المركزية بعد مزيد البحث والدراسة الوافية وبالأغلبية إلى أن المصلحة الحالية للحزب الجمهورى الإسلامى تقتضى وقف نشاطه تماما ونعرض عليكم الأمر للإحاطة والاسترشاد والأمر إليكم وأدام الله بقاءكم الشريف.

السيد على خامنئى - اكبر هاشمى رفسنجانى"

إن شبكة قوى الثورة بوصفها منظمة قوية ومتخصصة لا تعمل بدافع من الرغبة في الحصول على السلطة السياسية وإنما تعمل وفقا لفكرة نشر المبادئ الإسلامية والثورية في كل أنحاء البلاد وستتطور في المرحلة التالية إلى تصدير الثورة الإسلامية ومبادئها.

في هذا النموذج تشكل المساجد فروع ومقار الشبكة وسوف يؤدى الشعور بالمسئولية إلى قيادة قوى الشبكة إلى النخبة الموجودة في هذه المقار دون أن تقيدهم الوصاية بالتبعية. وتتمتع شبكة قوى الثورة ومحورها المساجد بخصيصة الانتشار والعمق الجماهيرى بالمعنى الحقيقى وهذه الخصيصة تعد تحصينا آليا ضد مركزية ونخبوية الأحزاب. وهذه الشبكة قد حققت نضجا مرة أخرى في الهيكل الجماهيرى المؤيد مع الثالث من تير وفوز الدكتور محمود احمدى نجاد وهى تضم طاقات كبيرة وهى الطاقات التى لا يجب إهدارها بعدم الإيمان بها.

فوبيا التحزب

■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/٦/٢٠

يمكن تقسيم الحكومات الموجودة فى العالم اليوم بصفة عامة إلى قسمين: حكومات استبدادية لا تولى اهتماماً لا للشعب ولا لأصواته، وحكومات ديمقراطية تلتزم بالديمقراطية القائمة على سيادة الشعب واحترام إرادته.

وقد تحولت الديمقراطية، القائمة على الفصل بين السلطات والبناء الحقيقى لكل أركان الحكم بناءً على صوت الشعب باعتباره أفضل أساليب الحكم إلى نموذج عالمى ومقبول لكل إنسان. وعلى الرغم من سوء الاستخدام الذى قد يحدث وعلى الرغم من كل نقاط ضعفها، فإن الديمقراطية ليس لها بديل إلا الاستبداد.

ثمة حقيقة مهمة وهى أن الأحزاب والمنظمات السياسية والصحافة تمثلان ركنين أساسيين فى العملية الديمقراطية وبدونهما يكون الحديث عن الديمقراطية فى غير محله.

والحزب بمعنى المجموعة السياسية هو المفهوم الحديث والتحزب هو من إنجازات الحضارة الحديثة وتجارب البشر فى باب الحكم وإدارة المجتمع، وبعبارة أخرى فإن الديمقراطية بمعنى حكم الشعب وسيادته ليست فى النهاية شيئاً سوى المنافسة الحزبية.

بناءً على تجارب وإنجازات العلم البشرى من أجل إنشاء مجتمع خال من الاستبداد وإقرار سيادة الشعب ومنع العنف والانتقال الهادئ للسلطة على أساس الرأى العام، فإن قيام الشعب بتكوين الأحزاب هو ضرورة لا يمكن إنكارها.

الأحزاب هى أساس الديمقراطية وتأخذ على عاتقها عبئ المسئولية الثقيلة فى التنشئة السياسية للأمة، وفى هذه التنشئة يتعلم الأشخاص كيفية التعاطى مع الآخرين داخل الحزب وخارجه وتجاوز المطالب الشخصية والتمكين فى المقابل لرأى الأغلبية والاهتمام بالرأى العام ومختلف الآراء والارتقاء بمستوى الكيفيات فى باب الإدارة وتولى المسئولية و... وبدون هذه الأشياء فإن إمكانية تدبير شئون المجتمع والدولة خاصة فى العصر الحديث ستكون مستحيلة.

بقليل من التأمل فى التعاليم الدينية لن يكون هناك أى شبهة بخصوص ضرورة تأسيس الأحزاب. فتأسيس الأحزاب من باب ضرورة الاهتمام بأمور المسلمين والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هو أمر ضرورى وواجب. والاهتمام بإصلاح الأمور والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لن يكون ممكناً من دون التحرك نحو التحزب وتأسيس أحزاب قوية على يد أشخاص مؤمنين صالحين أكفاء متضامنين والتأقلم والتوافق مع شروط الزمان والمكان وتأسيس الأحزاب القوية المفيدة هو أمر ضرورى وواجب سواء فى حالة فساد الحكام أو فى حالة صلاحهم ونهوضهم بالمسئولية.

وقد ساهمت التطورات السياسية على مدى العدة عقود التالية للثورة وحالات تذبذبها فى عدم إتاحة الفرصة بالنسبة للناشطين على الساحة السياسية فى أن تشكيل الأحزاب باعتبارها مقدمة للتنمية السياسية ضرورة لا يمكن إنكارها وقد أدى افتقاد الأحزاب القوية والمفيدة إلى بعض الاضطرابات على ساحة إدارة شئون المجتمع وحدوث أضرار كبيرة بالمصالح العامة والقومية وقد أدى هذا الأمر إلى أن تتلاعب بعض محافل السلطة والثروة بآراء الشعب وتصل إلى السلطة عن طريق استخدام مطالب الشعب من دون أن تتجاوب مع هذه المطالب ولذا يجب بتأسيس الأحزاب القوية تربية الأمة سياسياً ومنع تضليل الشعب والرأى العام.

أما الموضوع الأكثر أهمية من موضوع ضرورة تشكيل الأحزاب هو آفات الحياة الحزبية فى إيران والتى شغلت اهتمام أهل الرأى لفترة طويلة وبعض نقاط الضعف والإغفال وسوء الاستغلال الداخلى والخارجى لمقولة التحزب قد خلق نوعاً من الهروب من التحزب بين جماهير الشعب بل بين بعض النخبة ومن الممكن أن نطلق عليها فوبيا التحزب والفوبيا تعنى الخوف المرضى من أمر خيالى أو حتى واقعى وبقليل من التأمل فى علم النفس السلوكى بالنسبة لنا نحن الإيرانيون يتضح أننا نهرب من العمل الجماعى ونسعى دائماً لأن نعمل بشكل فردى على مختلف الساحات الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها.

وفى كل هذا يواجه العمل الحزبى تعقيدات ومصاعب كثيرة ويتطلب طاقة كبرى ولهذا السبب يهرب البعض من التحزب ويعتبرون معارضة قيمة فى حين أن هذه الحركة ليست فقط غير قيمة بل إنها ضد القيمة.

وقد لعبت عوامل عديدة فكرية وسلوكية مثل مطلقية الرؤية ومطلقية السيادة دوراً فى ظهور هذا الأسلوب السلوكى الذى ترجع عودته الأساسية إلى سيادة الاستبداد التاريخى فى إيران وقد أدى الاستبداد القديم إلى نوع من مطلقية الرؤية الناجمة عن نوع من

الإعجاب بالذات وفى النهاية بدلاً من أن نفكر "الكل مع الكل" بدأنا نفكر "الكل معى" وقد أجيبت غالبيتنا بشكل أعم من الحكام والمحكومين بنوع من مطلقية الرؤية وعادة نرى العالم بصورة مطلقة إما أبيض وإما أسود ولا نقول بأى منطقة رمادية وبطريق الأولى تظن أنفسنا فى جانب الحق والأبيض وهذا الأسلوب فى التفكير والسلوك هو أحد معوقات العمل الجماعى الذى بدونه لن يتحقق التحزب مطلقاً ولن يكون له معنى مفيد، وبالإضافة إلى مطلقية الرؤية والهيمنة يمكن ذكر بعض الخصال الفردية السلبية مثل الأنانية والنفعية وبعض الرذائل الأخلاقية الأخرى باعتبارها معوقات للعمل الجماعى والتحزب، ونتيجة لهذا النوع من الفكر والسلوك والخصال الأخلاقية السلبية فإننا نعمل على مختلف الساحات بشكل أعم من الأسرة والزواج والحياة الأسرية والاجتماعية والسياسية كمستبدين ونطالب الآخرين بالطاعة العمياء.

ولذا يجب قبل أى شئ أن نقوم بإصلاح هذا الفكر والسلوك وعلاج هذه الخصال السلبية حتى نمنع تعكير المياه من المنبع لأننا إذا لم نعالج هذا المرض حتى لو وصلنا على أساس انتخابات ديمقراطية وتصويت الأغلبية الساحقة للشعب إلى شكل من الحكم فإننا لن نستطيع أن نعمل بشكل ديمقراطى وسنجعل نوعاً من الديكتاتورية الأخرى حاكماً وسنطالب بالطاعة المطلقة وعلى المدى البعيد سنفقد دعم الأغلبية بسبب هذا الفكر والسلوك.

لعلاج هذا المرض والتصدى للمساوئ والأضرار التى تلحق بنا من هذا الجانب يجب من ناحية أن نفكر فى إصلاح فكرى ومن ناحية أخرى فى تطور داخلى لأن القرآن الكريم يقول "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" وأحد الوعود الصريحة فى القرآن "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" وللوصول إلى هذه المهمة أى التوافق الفكرى والتحالف فى إطار تأمين المصالح القومية والعامة علينا أن نتضرر على العمل الجماعى وتضع فى هذا التمرين الكثير من مطالبنا حتى نحقق التحرك الجماعى فى إطار تأمين المصالح العامة والمصالح القومية.

وللقضاء على الفوبيا فى ساحة التحزب يجب أن يتم العمل الأساسى عن طريق الأحزاب والنخبة المؤمنة بالتحزب وقبل أى شئ يجب على الناشطين فى ساحة التحزب أن يطلبوا بالرجوع إلى أهل الرأى فى الساحة السياسية وعلماء الإسلام والفقهاء ومراجع التقليد أن يخرجوا موضوع التحزب باعتباره أحد المسائل المستحدثة ويجعلوه موضع دراستهم وبحوثهم حتى على مستوى الدرس وبإعداد نتيجة هذه الأبحاث وتقديمها للمجتمع تزال بعض المقومات التى فى ظاهر الشرعى يروج لها بعض معارضى التحزب.

يجب أن تقدم المواقف التفصيلية للأحزاب فى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها للشعب حتى يصبح الشعب على علم بمواقف ورؤى وبرامج الأحزاب ويستطيع أن يميز بين الأحزاب بمفهومها الواقعى وبين محافل السلطة كذلك أيضاً يجب أن تعالج بمسألة العمل التنظيمى بشكل جاد حتى تتمكن الأحزاب من التطوير التنظيمى بين مختلف طبقات الشعب، كذلك أيضاً يجب القيام بأبحاث واسعة بخصوص الأحزاب والمنظمات والتنظيمات التى كانت فاعلة فى البلاد منذ الماضى ودراسة أسباب نجاحها وفشلها حتى يكون الماضى مصباح المستقبل.

الشعبوية الإيرانية

■ على رضا علوى تبار ■ هم ميهن (المواطن) ٢٠٠٧/٧/١

تستوجب الاستفادة من كلمة "الشعبوية" - إثارة الشعب وتحفيزه - فى توصيف الحكومة الحالية (السلطة التنفيذية وأغلبية السلطة التشريعية) منا الاهتمام بهذا المصطلح والسعى لوضع تعريف دقيق له والبحث عن كيفية ظهوره والأثر - التأثير - الذى من شأنه أن يحقق ذلك المفهوم.

الواقع أن وضع تعريف "للشعبوية" يعد عملاً صعباً للغاية. وتبدو صعوبة هذا العمل بشكل خاص عند محاولة فهمه وتطبيقه على الشأن - النموذج - الإيرانى إذ يصبح مثل هذا العمل أكثر صعوبة. لكن بشكل إجمالى ربما يمكننا وضع وحصر عدد من الخصائص لهذا المصطلح التى من شأنها خلق صورة تقريبية لما يقصد به، إذ يمكن للشعبوية أن تصبح أداة - آلية - لخدمة التيارات ذات الأيديولوجيات المتضادة حيث يستطيع اليساريون وكذلك اليمينيون وأيضاً الديمقراطيون والسلطويون والاستفادة من آلية

الشعبوية فى فترات معينة من أجل مواصلة تحقيق أهدافهم ومقاصدهم.

أولا: فمن الثابت أن الأيديولوجيات المختلفة يدور ويسعى كل منها حول "قيمة أساسية" يسعى لتحقيقها من هذه القيم: المساواة الاجتماعية، الحرية الفردية والتضامن الاجتماعى إذ يمكن لأى من الأيديولوجيات اتخاذ أى من تلك القيم دستوراً لها وهنا تبدو "الشعوبية" بوصفها أسلوب للتصادم والحركة.

من ناحية أخرى فإن الشعبوية غالباً ما تهاجم المؤسسات الحكومية القائمة على "النيابية" وتعتبرها مؤسسات بلا قيمة أو عديمة الجدوى. إن مؤسسات مثل الأحزاب وكذلك المنافسات الحزبية وأيضاً المجالس التشريعية وأساليبها التصويتية والمؤسسات القضائية وقراراتها ودور التكنوقراطيين فى القرارات العامة تعد جميعاً من جملة المؤسسات التى تمنع - من وجهة نظر الشعبوية (الجماهيرية) - دون إفساح الطريق للدور الشعبوى لكى يمارس وظيفته ولهذا فهذه المؤسسات تخضع دوماً لإدانة "الشعبوية"

من ناحية ثالثة: فإن الشعبوية تشتمل على عدد من أشكال وأنماط التنوع غير المتوافقة فيما بينها. فهى تدافع عن الوحدة الكلية، الاتحاد والمساواة العامة وتميل لإنكار - وعدم الاعتراف بـ - الاختلافات والفوارق وأنماط التمايز المختلفة بين الناس. الشعبوية تعارض "التنوع" القائم فى المجتمع المدنى ولو كان قائماً بشكل ضمنى.

من ناحية رابعة: الشعبوية بشكل عام تحارب فكرة "النخبة" أو "النخبوية". فكل فرد - أو جماعة - يبدو متمايزاً ومختلفاً عن عامة الشعب لسبب ما ويرتقى ليصبح جزءاً من النخبة - من الناحية الاجتماعية - يصبح عرضة لهجوم الشعبويين وتحريضهم.

فى هذا الصدد يصبح المفكرين، أصحاب المشروعات أو الانجازات الاقتصادية، السياسيين الحزبيين، التكنوقراطيين والذين يعرفون جميعاً بوصفهم أنماطاً مختلفة من النخب.. هؤلاء جميعاً يصبحون عرضة لتوجيه سهام الشعبويين إليهم.

من ناحية خامسة.. تميل الشعبوية إلى تبسيط نتيجة اتخاذ القرار فى نطاق الشئون العامة وتعتبر ذلك أمراً متناسباً مع الإدراك العرفى المعمول والسائد فى المجتمع. ومن هنا فإن القرارات المعقدة للتكنوقراطية واللجوء المستمر إلى النظريات من أجل اتخاذ القرار فى الشئون العامة دائماً ما تواجه بغضب الشعبويين.

ومن ناحية سادسة.. غالباً ما تلجأ الشعبوية إلى الاستفادة الشيقة من "نظرية المؤامرة" من أجل - بهدف - يجذير المشكلات. فدائماً ما توجد "الجماعية" أو "الائتلافية" من الجماعات المختلفة التى تخلق المشكلات ثم تعمل على طرح خطط من أجل خلق مشكلات جديدة وهكذا..

استناداً لما سبق فلو أننا اعتبرنا الخصائص السابقة كافية من أجل وضع "حدود" لمفهوم وكلمة "الشعبوية" فإننا نستطيع أن نبحث عن هذه "الشعبوية" فى إيران التى أعقبت الثورة الإسلامية. إذ يبدو للنظر أن ثمة تياران "شعبويان" قد ظهرا بعد الثورة الأول هو "الشعبوية اليسارية الكلاسيكية" والثانى هو "الشعبوية اليمينية المتطرفة".

فإذا ما كانت الشعبوية اليسارية الكلاسيكية قد نجحت فى عقد الثمانينيات من القرن العشرين فى التمتع بسلطة كبيرة وذات نفوذ إلا أنها لم تتمكن أبداً من السيطرة على السلطة بشكل كامل ودائماً ما كانت مضطرة ومجبرة للدخول فى - أو تولى - الشئون الإدارية للدولة فى ظل - وتحت عباءة - اليمين الكلاسيكى واليمين المحافظ وكذلك فى ظل - وتحت عباءة - التكنوقراطيين والعلميين.

بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات من المفكرين النشطاء كانت موجودة فى تلك الفترة والتى كانت تقاوم هنا وهناك وتحظى لذلك بقبول عام.

الواقع أن اليسار الكلاسيكى لم يرغب فى أى وقت - أو لم يستطع أبداً - إلغاء أو استبعاد وتهميش المفكرين أو التكنوقراطيين ومن هنا لا يمكن اعتباره تياراً شعبوياً خالصاً ولم يتمتع بهذه الصبغة.

إن ضعف المؤسسات المدنية - الأحزاب، النقابات النوعية و.. - وظروف حرب الثمانينيات مع العراق قد أدت إلى حدوث نوع من التناسب النسبى بين الشعبوية اليسارية وبين المجتمع وغالباً ما كان يتم التعامل مع هذه الشعبوية اليسارية - والنظر إليها - بشكل إيجابى كما لم يحدث أبداً أن نظر المراقبون لها برياء أو بسخرية. فى المقابل فإن "الشعبوية اليمينية الراديكالية" أو التى تمكنت منذ الانتخابات الثانية للبلديات فى إيران - من السيطرة الكاملة عل السلطة أخذت فى التشكل فى رداء مختلف كما أخذت تنمو وتتضح على نحو مختلف أيضاً.

وقبل أن نقوم بتوضيح خصائص وسمات هذا الرداء، لا يعد أمراً سيئاً أن نشير إلى نقطة مفادها أن التيار اليمنى الراديكالى فى المجتمعات الأخرى قد جرب مسلكين فى داخله. فأحيانا نجد التيار اليمنى المتطرف لا يرى فى نفسه سوى أنه حصاد أو حصيلة للنخبويين الأشراف وأى عصارة النخب وهو يتمحور حول نفسه وحول الطبقات الرئيسية المشكلة له. نموذج هذا التيار هو اليمين المتطرف فى إيطاليا بزعامة موسولينى. لكن أحياناً أخرى يكون التيار اليمينى

المتطرف ذا توجه شعبوى فى جميع سياساته وغالباً ما يطرح نوعاً من "الشعبوية". نموذج هذا التيار هو اليمين المتطرف فى ألمانيا بزعامة هتلر. من هنا لا يمكن أبداً تحليل اليمين المتطرف على أنه "شعبوى" فى كل أنحاء العالم. اليمين المتطرف فى فرنسا بزعامة لوبوان كان ذا توجه شعبوى أيضاً.

بخصوص الشعبوية اليمينية الراديكالية فى إيران والتى تمكنت من السلطة وسيطرت عليها من خلال استبعاد سائر التيارات السياسية وتشجيع اليمين المحافظ والكلاسيكى.. يمكننا القول بأنها قد وصلت إلى السلطة فى ظل ظروف مختلفة وخاصة والتى تختلف بكل تأكيد عما كان عليه الأمر فى الثمانينيات.

الواقع أن مجتمعنا الحالى قد وصل إلى حالة من التنوع والتعدد الشديدين ولم يعد فيه أى وجود أو خبر عن الوحدة والاتحاد والبساطة التى كان عليها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. لقد ابتعد مجتمعنا الحالى حوالى عقدين كاملين عن ظروف الحرب وخلال هذه الفترة ظهر جيل جديد ليس لديه أى تصور أو إحساس عن - بـ - ظروف حرب السنوات الثمانى.

التكنولوجيا الجديدة ألغت بدورها إمكانية احتكار وسائل الإعلام، من هنا فإن التجربة القريبة لنا عن الحرية الصحافية النسبية - التى عاشتها إيران فى عصر الإصلاحات - قد غيرت التصور العام أو الرأى العام تجاه تقييم ادعاءات وسائل الإعلام الرسمية. بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع قد صار خبيراً بأداء دور نقدى ورقابى على سيطرة بعض أجزاء - أقسام - السلطة على البعض الآخر.

لقد كشفت تجربة المجلس السادس - فى قليل أو فى كثير - عن إمكانية السيطرة والتوازن النسبى فيما بين المؤسسات المختلفة.

مجموعة هذه الظروف والعوامل. قد صارت سبباً لأن تصبح عملية تكرار "الشعبوية" فى هذا العصر حدثاً أكثر هزلية أو كوميدية وأن لا نظر إليها بشكل جاد وحقيقى من جانب المراقبين.

لكن هذا الوضع الكوميدى - تكرار التراجيديا بصورة مضحكة - قد حال دون طرح هذا السؤال: لماذا استردت "الشعبوية" نفسها من جديد ولماذا عادت إلى السلطة مرة أخرى؟ من الواضح - كما يبدو لنا - أن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن نلقاها من خلال ذكر عدداً من الوقائع أو الأحداث.

أولاً: إن انتشار عدم الثقة تجاه السياسة وكذلك زوال دور الدولة يجب تلقيه والنظر إليه بشكل جاد. إن الصراعات والتحديات الداخلية بين الوزراء السياسيين، الهجمات المستمرة من جانب المفكرين على الوزراء الموجودين فى الساحة، الترويج الدائم من جانب وسائل الإعلام بشأن الانقسام الحكومى حول "الوحدوية المتعمدة" - القول بالوحدة العضوية - لجميع الصراعات فى الساحة.. قد خلقت جميعها صورة سيئة للغاية لدى عامة الشعب كما أن الأخطاء الأساسية لسياسة الوزراء على اختلافهم قد شكلت بدورها الأرضية اللازمة لكى يفقد الناس ثقتهم فى سياسة الوزراء المعلنة.

بشكل خاص.. لقد وصل الشعب فى عصر الحكومة الإصلاحية إلى نتيجة محددة حول الحكومة الإصلاحية مفادها أن مشكلة الحكومة لم تكن كامنة فى أنها "لم تضع البرامج أو السياسات" ولكن كانت تكمن فى أنها لم تكن "قادرة" وربما ايضاً "لم تكن راغبة" إن التحول نحو شخصيات غير معروفة بالمرة يعد أمراً "توئمياً" لنوع القهر الذى يمارس من جانب الشخصيات المعروفة.

إن دور الحماية الذى ظهر من جانب حزب شبه عسكرى وشمولى والذى خرج من هذا التيار الشعبى ليستولى على السلطة لا يجب أبداً أن يبتعد عن الذاكرة. إن حماية قوة تتمتع بإمكانات شاملة قد خلقت سلسلة من "المستويات" و"السلطة" التى تمارس سياسة الترهيب والترغيب. بالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة المؤشرات الخاصة بقرار أساسى فى هيكل السلطة.

هذا القرار هو ضرورة دارسة إمكانية الاستفادة من جميع المؤسسات القانونية الخارجة عن دائرة الرقابة الديموقراطية من اجل تعبئة الشعبويين.

أيضاً - فى هذا الصدد - يجب إضافة التركيب غير المتجانس والمتشت والمتناثر للإصلاحيين الذى حد من القدرة على "العمل" والتنفيذ للقرارات والسياسات إلى مجموعة العوامل السابق ذكرها.

لقد جاء الإصلاحيون إلى السلطة بأهداف مختلفة. فالبعض جاء من أجل "الفوز بالسلطة" والبعض الآخر جاء من أجل "المحافظة على السلطة" والبعض الثالث جاء من أجل "إصلاح السلطة" وهؤلاء جميعاً لم يتمكنوا من اتباع أو وضع استراتيجية واحدة أو خط واحد. نفس هذا التركيب غير المتجانس قد أفقد الإصلاحيين القدرة على "إعمال السلطة" من جهة و"التلويح بها" من جهة أخرى. وعلى هذا النحو حدث ما حدث!

التحديات التى تواجه الحكومة الإسلامية

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٦/٢٦

مضى عامان على انتخابات الرئاسة الإيرانية عام ٢٠٠٥ والتى تعتبر بدورها منعطفاً مهما فى تاريخ الثورة الإسلامية. فهذه الانتخابات بعيداً عن نتيجتها هى انتصار عظيم لنظام الجمهورية الإسلامية، حيث كانت مشاركة الحد الأقصى للشعب وفى النهاية تم اختيار رئيس جمهورية ملتزم ومتخصص ودؤوب السعى وصاحب مدرسة وكانت بداية لسلسلة من نجاحات وانتصارات وتقدم للأمة الإيرانية وكانت لانتخابات الدورة التاسعة من رئاسة الجمهورية نتائج وخصوصيات تميزها عن سائر انتخابات رئاسة الجمهورية على مدى الدورات السابقة، فهى الانتخابات التى سطرت تتيحها فصلاً جديداً فى حياة الثورة الإسلامية وخلقت فرصاً جديدة لازدهار وتحقيق أهداف الثورة الإسلامية السامية ومن ناحية أخرى أظهرت التحديات التى تواجهها، لقد كان تصويت الأمة فى هذه الانتخابات تصويتاً لشعارات الثورة وخطاب الجمهورية الإسلامية الخطاب الذى يطمح إلى تحقيق مجتمع إسلامى وذلك بالاعتماد على قيم النظام الدينية ويسعى للحفاظ على شعاراته ومبادئه هذا الخطاب كان قد توارى قليلاً بعد انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ لكنه مع إعلان نتائج الدورة التاسعة لانتخابات رئاسة الجمهورية أصبح الخطاب الأصولى على جدول أعمال حكومة أحمدى نجاد الشعبية وقد أصبح خطاب الجمهورية الإسلامية بتوجيه وقيادة مقام الزعامة وفى ثوب الأصولية البراجماتية موضع إقبال من جانب طوائف الشعب ونخبة المجتمع وقد أدى إلى تقوية التوجهات المذهبية والدينية للشعب شمولية خطاب العدالة ووحدة السيادة وتمركز السلطة فى يد الأصوليين والتنسيق بين رؤساء السلطات الثلاث، ومع تشكيل الحكومة التاسعة اتجه خطاب الجمهورية الإسلامية نحو التقوية والتوطيد وتحرك المتدينون والأصوليون باعتبارهم الورثة الشرعيون لنظام الجمهورية الإسلامية نحو التمكين فقد كان تصويت الشعب لأحمدى نجاد تصويتاً لكل قيم الثورة الإسلامية التى كانت على مدى الأعوام الماضية تحت تأثير السياسات الاقتصادية والأعمال السياسية عرضة أما للنسيان أو التضرر فكان التصويت لأحمدى نجاد تصويت بالعودة إلى المبادئ أو نفس تلك الأصولية وبهذه العودة ظهرت روح جديدة هى كيان الأصولية، وأدت إلى عودة المبادئ التى كانت قد أصبحت فى طى النسيان، وطالب المخلصون للثورة بإعداد تعريف للإصلاحات عن طريق زعماء هذا التيار الأساسيين وهذا الأمر للأسف لم يؤخذ على محل الجد مطلقاً. وفى مقابل هذا الوضع غير المرغوب فإن القوى والتيارات القيامية للثورة الإسلامية قد تجمعت تدريجياً مستفيدة من شعار الأصولية واستطاعت عن طريق وضع توجهات مقام الزعامة والتى هى نفسها المطالب الحقيقية للشعب والمصالح العليا للنظام استطاعت فى إطار تيار منسجم وعلى مدى عدد من الانتخابات أن تسيطر تدريجياً على الجو السياسى فى البلاد وأن تمنع حدوث خسائر لا يمكن تعويضها.

الحكومة التاسعة وخطاب تقديم الخدمة والتقدم نحو تحقيق حكومة إسلامية.

على مدى العامين الماضيين كانت الحكومة التاسعة بمساعيها الدءوبة مصدر خدمات كثيرة فى البلاد ومن الممكن ملاحظة هذه الخدمات فى مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى صعيد السياسة الداخلية استطاعت الحكومة التاسعة أن تحقق حكومة أصولية ترفع شعار العدالة المنطوية على الأسس الفكرية للثورة الإسلامية، والأهم من هذا هو خفض حدة التوتر والادعاءات الكاذبة بين الناشطين السياسيين وخلق نوع من التحالف بين القوى الوفية لشعارات الثورة، وقد اهتمت الحكومة التاسعة بتقديم الخدمة وأن تتحدث أقل وتفعل أكثر وقد خلفت عمليات تنفيذ سياسات المبدأ ٤٤ عبئاً ثقيلاً على الأرض حيث تولت الحكومة التاسعة تطبيق ذلك المبدأ أو خطت خطوات كبيرة فى هذا الإطار التقديم أسهم العدالة. هذا فى حين أن بعض وسائل الإعلام سعت لإظهار معارضة الحكومة للمبدأ ٤٤ وعجزها عن تنفيذه. وقد كان خطط الإنفاق والتعشق وتوجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية والتخفيف من اعتماد الحكومة على

النفط والخطوة الشجاعة فى تخفيض فائدة التسهيلات البنكية و.. من الخدمات التى قامت بها الحكومة فى القطاع الاقتصادى والتى لا نظير لها ولم تتحمل الحكومات السابقة أعباءها وعلى صعيد السياسة الخارجية أحرزت الحكومة التاسعة نجاحات كان أهمها الوصول إلى دورة الوقود النووى الكاملة على المستوى الصناعى وذلك على الرغم من ضغوط الغرب، ومن المؤكد أن الهدف ليس مصادرة هذا النجاح لصالح الحكومة التاسعة بل يجب اعتبار أنه لجنى ثمار كل جهود الدورات السابقة كانت هناك حاجة لخطوة شجاعة وقد قامت الحكومة التاسعة بهذه الخطوة وفعلت عملية تخصيب اليورانيوم التى كانت قد توقفت بلا مبرر، وكان أداء جهاز الدبلوماسية فى الحكومة على مدى العامين الماضين طيباً لدرجة أن العالم الفردى قد عجز عن اتخاذ قرار مبدأى حيال إيران، وبالتالى حدثت اضطرابات فى قراراته السابقة هذا الاضطراب وصل لدرجة أن "روحانو رودى" رئيس وزراء إيطاليا يقول إننا نعرف أنه يجب علينا أن نتقدم لكننا لا نعرف كيف استطاع جهاز الدبلوماسية فى الحكومة التاسعة أن يطور المكانة الإقليمية والدولية لنظام الجمهورية الإسلامية على الرغم من كل الضغوط والتهديدات العالمية، وعلى الصعيد الاجتماعى كان تنفيذ مشروع تطوير الأمن الاجتماعى من أجرأ الخطوات التى أقدمت عليها الحكومة والتى قوبلت بتأييد قاطع من جانب الشعب الخطوة التى لم تحلم الحكومات السابقة حتى أن تتحدث عنها فقد تصدت الحكومة بالتعاون مع قوات الأمن لعل الضغوط والشائعات والاتهامات وقامت بتنفيذ مشروع الأمن الاجتماعى ومرة ثانية أثبتت الأصولية نفسها على الصعيد العلمى وكذلك أيضاً كانت الحكومة التاسعة هى المبتكرة لمشروع زيادة المحافظات الذى على الرغم من كل المصاعب والمشاق أصرت تلك الحكومة على تنفيذه واستطاعت بالعمل الدءوب ليل نهار والمكثف أن تنجز المرحلة الأولى من زيارات المحافظات على مدى العامين الأولين. وأن تقترب من فكرة حكومة السبعين مليون وكانت هذه الزيارات مصدر خدمات كثيرة لا يتسع هذا المقال لذكرها على أية حال فإن أداء الحكومة التاسعة على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية يكشف عن إرادة جادة لبناء إيران زاهرة قائمة على القيم الإلهية والتحرك بسرعة نحو تحقيق شعار الحكومة الإسلامية. والدكتور أحمدى نجاد كان مرشح الأصوليين الوحيد الذى أكد حتى فى أحاديثه بعض زياراته للمحافظات على ضرورة إحداث تطور فى السياسات التنفيذية للبلاد وتشكيل حكومة إسلامية وقد كانت أهم شعارات أحمدى زاد عبارة عن تحقيق حكومة إسلامية ونحن نستطيع، وكان التوجه الأساسى لمواقف أحمدى نجاد يدور حول محاور مثل العدالة والتدين والتطور ومكافحة الفساد والقضاء على المركزية ومقاومة الترف الذى يمارس المدراء والاهتمام بطبقات المجتمع القادحة والخطوة الثالثة للأمة الإسلامية على صعيد تحقيق مجتمع إسلامى نموذجى هى تشكيل حكومة إسلامية وسنشاهد همة الأمة فى تشكيل حكومة إسلامية نموذجية والأمة الإيرانية عليها واجب إعداد مجتمع متقدم وقوى ونموذجى إسلامى حتى يصبح هذا المجتمع نموذجاً ومقدمة ومنطلقاً للحركة العالمية الحكومة التى تستخرج كل الحلول وسبل إدارة المجتمع من داخل أحكامه النورانية.

لقد أصبحت الحكومة التاسعة تمتلك الفرص المناسبة لتحقيق أهدافها السامية وأهمها توحيد السيادة وإحداث التحالف بين أركان النظام وكان وجود التيارات الإصلاحية على مدى ثمانى سنوات مضت فى أركان النظام ومن بينها المجلس السادس والسلطة التنفيذية وسائر مراكز الخبرة واتخاذ القرار وطرح خطاب المعارضة عن طريق التيارات الراديكالية الإصلاحية والعلمانية قد خلق أضراراً وتهديدات كبيرة على الخطوط الحمراء للسيادة الدينية فى نظام الجمهورية الإسلامية، وكان عند الانتخابات التاسعة وإقبال الشعب على الأصوليين قد ثبت خطوتهم الثالثة أى السلطة التنفيذية بعد النجاح فى الانتخابات المحلية وانتخابات المجلس السابع وفى ظل هذه التطورات تحول الفرق بين أركان النظام إلى توحد وتوافق وفى ظل هذا التحالف زاد معدل اقتدار سيادة الجمهورية الإسلامية وجعل مجمل أركان النظام متجاوباً لم تصل إلى الاتحاد والتحالف على المستوى العام للنظام فقط بل أنها جمعت القوى الأصولية حول محورها وحالت دون زوبانها فى الجو السياسى وانتخاب الحكومة التاسعة من ناحية قد أعاد القوى الثورية المعزولة إلى الساحة مرة أخرى وبث فيها روحاً جديدة ومن ناحية أخرى عزل جبهة الإصلاحات التى سيطرة على مدى ثمانى سنوات على الحكومة والمراكز والمحليات وخاصة فى حالة من فقدان الوعى السياسى هذه الحالة من فقدان الوعى والتشرزم والتشتت فى جبهة الإصلاحات قد هيأت فرصة مرحلية مناسبة لتحقيق أهداف

الحكومة الأصولية ومن المؤكد أنه بنفس القدر الذى يعتبر فيه تحالف القوى الأصولية وتواجدها فى السلطة التنفيذية والتشريعية فرصة ذهبية لتحقيق خطاب الثورة الإسلامية، فإن تفرقهم وتشتتيهم يعد أيضاً تحدياً خطيراً. والقوى الأصولية التى خططت فى انتخابات المحليات والمجلس السابع بالخطاب الأصولى فى فكرة التوافق فى العمل والتحديث فى الأسلوب قد خلقت توجهاً وآلية جديدة فى مواجهة الجبهة الإصلاحية واستطاعت أن تحرز نجحات عديدة، وفى الانتخابات الرئاسية التاسعة لم يصل التحالف فى العمل على الرغم من المساعى الكثيرة إلى نتيجة ودخل الأصوليون ساحة الانتخابات بعدد من المرشحين المختلفين ونشوب هذا الخلاف فى مرحلة الانتخابات قد حافظ على نتائجه وآثاره غير المرغوبة حتى الظروف الراهنة وفى الظروف الحقيقية ما يمكن أن يكون قد استغل كأحد العوامل المساعدة من جانب التيارات المنافسة للأصولية هو الإحساس بالاختلاف فى الجبهة الأصولية وأهم العوامل التى من الممكن فى ظل الظروف الراهنة أن تقوى من الاختلاف فى الجبهة الأصولية عبارة عن توزيع الأدوار بين الأحزاب والجماعات الأصولية، التعجل فى الوصول إلى الأهداف، ضعف بعض التعينات فى الحكومة وظهور بعض الجماعات فى داخل الجبهة الأصولية والتى لا تتوافق إلى حد كبير مع الحكومة وسائر الجماعات.

ضعف السلطة الإعلامية:

من التحديات التى تواجه الحكومة على ساحة السياسة الداخلية هى إضعاف الحكومة وخلق الشائعات من جانب الجماعات المعارضة واختلاف الأزمات من جانب الجناح المنافس وللأسف فإن الحكومة التاسعة على عكس الحكومة السابقة تتمتع برصيد الملالى ضعيف هذا الضعف قد خلق فرصة جيدة للقوى المنافسة "بالنظر إلى قدرتها الإعلامية الكبيرة لتشويه الحكومة ومعارضو الحكومة الأصولية التاسعة يشكلون طيفاً من أفراد الجماعات والأحزاب والتيارات التى هى من أكثر المعادين للثورة والأكثر راديكالية فى الأطياف اليسارية المعارضة والحقيقة هى أن جبهة الإصلاحات قد وضعت استراتيجيتها القادمة "العودة إلى السلطة" وهى تعتزم العمل بعد فترة من الركود السياسى باعتبارها أهم منافس ومعارض لحكومة السيد أحمدى نجاد وأهم تكتيكات التيار الإصلاحى الآن للعودة إلى السلطة الشاملة هى خلق فجوة بين الأصوليين وإحداث مواجهة بين المجلس والحكومة والحرب النفسية والدعائية والتنظيم الجديد للإصلاحيين وإضعاف وتشويه الحكومة والتشكيك فى مواقف الحكومة الخاصة بالملف النووى و...

اعتياد سوء الأصولية

الاعتياد الذى يؤدى فى النهاية إلى عدم مقبولية ومشروعية الحكومات وهو الدرس الأكبر الذى يجب أن تستوعبه الحكومة الأصولية عن الحكومات السابقة يقول سعيد حجاريان فى أحد خطاباته فى حشد من نواب المجلس السادس:" الشخص الذى يملك السلطة التنفيذية والتشريعية والنظام عليه أن يفى بالتزاماته بخصوص قضايا النظام وأى كلام آخر من يكون مسموعاً من قبيل أنهم لم يسمحوا بتيار الثانى من خرداد أن يعمل وإذا لم يتم العمل فسيقولون لن يستطيعوا والأسوأ من هذا أنهم سيقولون لا يريدون وهذا غاية الخطر وحتى الآن كان الشعب يقول لم يسمحوا لهم أن يعملوا لكن لو أننا أحياناً لا قدر الله لم نقم بواجباتنا ومهامنا فى المجلس القادم فسيقول الشعب أولاً لا يستطيعون وفيما بعد من الممكن أن نصل إلى نقطة أن يقول لا يريدون، عندئذ سيتم التشكيك فى اعتبارنا وثقتنا ومشروعيتنا، اللافت للانتباه أن تيار الثانى من خرداد على مدى ثمانى سنوات من السيطرة على السلطة التنفيذية والتشريعية لم يلتفت إلى نصائح "حجاريان" وكانت ضربة الثالث من تير رداً على لا مبالاتهم وعدم اهتمامهم، اليوم تحدى الاعتياد هو الخطر الجاد الذى يهدد الحكومة الأصولية ومن المسلم به أن أحمدى نجاد كان المرشح الذى أكد أكثر من أى شخص آخر على مبادئ وقيم الثورة والدين من قبيل تطبيق العدالة والقضاء على الفقر والفساد والتفرقة ومواجهة الرشوة والتأكيد على الجدارة والآن فإن عيون المجتمع اليقظة تنتظر تنفيذ هذه الخطوات وتحقيق الوعود وإثبات فاعلية الحكومة الأصولية.

إيران والبحرين

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

أثار المقال الافتتاحي لصحيفة كيهان بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩م بعنوان (صيحة العسس) الذي كتبه حسين شريعتمداري رئيس تحرير الصحيفة وأحد الصقور داخل تيار الأصوليين، والمقرب من الزعيم آية الله خامنئي، وممثله في مؤسسة كيهان الصحفية. ضجة كبيرة سواء داخل إيران، أو في البحرين، أو على مستوى مجلس التعاون الخليجي، أو على المستوى العربي والإقليمي. حيث أحيا فيه نعرة إيرانية قديمة باستعادة البحرين إلى السيادة الإيرانية.

ومعنى صيحة العسس هي تلك الصيحات التي يطلقها من يعبر الأزقة والحارات الإيرانية حالكة الظلام في الهزيع الأخير من الليل، حتى يبعد عن نفسه الإحساس بالخوف، مرددا عبارات مثل الأمان الأمان، يا حبيبي، يا عزيزي، أو يغني بعض المواويل، وغيرها. فيشعر به سكان الزقاق، فيفتحون النوافذ، ويتجاوبون معه بترديد بعض العبارات، مثل: طيب الله أنفاسك، نحن معك، أي لا تخف، نحن يقظون، وغيرها، مما يسكن خاطره ويزيل عنه الخوف.

ومن هذا الرمز الذي عنون به شريعتمداري مقاله، يفهم أنه يثير حمية المسئولين والإيرانيين بأنه قد حان الوقت لاسترجاع ما يظنه الإيرانيون ملكا لهم. أخذ منهم في عهود احتلال الأجانب للمنطقة.

ويبرر سبب كتابته المقال أنه جاء ردا على بيان وزراء الخارجية والدفاع والأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يؤكد دعم هذه الدول لملكية دولة الإمارات العربية المتحدة لجزر الخليج الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ومطالبتهم إيران بحل مشكلة هذه الجزر عن طريق المفاوضات. حيث أكد شريعتمداري أن هذه الدول التي لم يمض على تأسيسها أكثر من مائة عام تدرك أن السيادة الأكيدة على هذه الجزر إنما هي لإيران من خلال الوثائق والمستندات، ولا معنى لتكرار هذه الادعاءات الواهية حول ملكية الجزر. وأخذ شريعتمداري يسوق الحجج التي تدعم قوله، مثل وجود خرائط من عهد اليونان القديمة قبل ميلاد المسيح تؤكد أن جميع جزر الخليج جزء من الأراضي الإيرانية، كما أنه توجد خرائط رسمية ترجع إلى القرون الأخيرة لدول مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا والبرتغال وأسبانيا تؤكد هذا المعنى، خاصة الخرائط التي رسمها الاحتلال البريطاني للمنطقة منذ قرنين من الزمان وتبلغ ٢٣ خريطة. فضلا عن الخريطة الملونة للقبطان جي بي بروكس رئيس شركة الهند الشرقية التابعة للاستعمار البريطاني، والتي استغرق إعدادها ١٢ عاما، وكذلك خريطة صامويل هينل البريطاني التي حددت خطا حدوديا لإيران في الخليج تدخل ضمنه جميع الجزر القريبة من الساحل الشمالي، ومنها الجزر الثلاث، إضافة إلى خرائط ترجع إلى أعوام ١٨٣٦ للرائد موريسون البريطاني، ١٨٨١ للقوات البحرية البريطانية، ١٨٨٦ لإدارة المعلومات بالخارجية البريطانية، وفي عام ١٩٠٨ أعطت إيران امتياز البحث عن الحديد في جزيرة أبو موسى لونجهاوس الألماني، وهو ما أدى إلى اعتراض بريطانيا من خلال وثائق متبادلة.

ويؤكد شريعتمداري أن الوثيقة الوحيدة التي تملكها الإمارات تتمثل في رسالة كتبها الشيخ يوسف حاكم ميناء لنجه إلى الشيخ حميد القاسمي حاكم رأس الخيمة عام ١٨٨٢ يشير فيها إلى استعداده لوضع جزيرة أبو موسى تحت تصرفه، في حين أن المتعارف عليه في القوانين المتعلقة بالحدود الدولية هو الملكية التاريخية أو

الملكية المؤثرة مثل رفع العلم أو تعيين الحكام أو وجود القوات العسكرية، وهو ما تتمتع به إيران حيال الجزر الثلاث.

ثم انتقل شريعتمداري إلى الحديث عن البحرين مؤكدا أنها كانت جزءا من التراب الإيراني، وانفصلت عن إيران نتيجة لتعاملات غير قانونية بين الشاه وحكومات أمريكا وبريطانيا، في حين أن أكثر رغبات أهل البحرين أصالة اليوم هي عودة هذه المحافظة المنزوعة إلى حضن بلدها الأم إيران، وهو حق بديهي لإيران ولا يمكن أن يتغافل عنه سكان هذه المحافظة المنتزعة.

ثم هاجم شريعتمداري حكومات دول الخليج التي أتت بالاستعمار الأجنبي للمنطقة، وتعادي نظام الجمهورية الإسلامية وتعتبره خطرا عليها، إزاء تأثر شعوبها بالصحوة الإسلامية واتخاذ النموذج الإيراني قدوة لها، وسعيها لإسقاط هذه الحكومات.

وقد صرح سيد محمد علي حسيني المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأن ماورد في مقال كيهان تدعمه وثائق ومستندات في حوزة الكاتب، ولهذا فليس هناك حاجة لاتخاذ إجراءات قانونية ضده، وأشار إلى سفر وزير الخارجية منوتشهر متكي للبحرين مؤكدا أن هذه الزيارة جاءت وفق تخطيط سابق، ولا علاقة لها بأحداث الأيام السابقة عليها، ولم تكن هذه الزيارة بغرض الاعتذار، لأنه لو كان التحرك الرسمي على أساس ما تنشره الصحف لما كان للدبلوماسية معنى، وكان من المقرر أن يقضي الوزير متكي ساعتين في البحرين إلا أن السلطات البحرينية أصرت على مد الزيارة، مما سمح بلقاءات منفصلة مع وزير الخارجية البحريني وولي العهد البحريني، والتباحث حول بعض المسائل التي تهم البلدين، فكان من نتائج هذه الزيارة تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي وفي مجال الغاز ومجال الإعلام بين الدولتين.

وقد طرحت الصحف ذات التوجه الإصلاحي الإيرانية بعض التساؤلات حول وجود تنسيق حول المقال بين كيهان ووزارة الخارجية الإيرانية، وكان رد متحدث الخارجية بأن كاتب المقال ذكر أنه موقف شخصي منه، وليس مرتبطا بالموقف الرسمي للأجهزة الدبلوماسية في البلاد، وليس متعارفا أن تعتبر الأجهزة الدبلوماسية الإيرانية أن ما ينشر سواء في إيران أو في دول المنطقة موقفا رسميا لها أو لحكومات المنطقة، ولكن من المؤسف أن تستغل أجهزة الإعلام في المنطقة هذه القضية لتحقيق أهدافها، وإن إيران تحترم سيادة البحرين دائما، وتؤكد على المحافظة على حسن الجوار دائما.

في نفس الوقت رد شريعتمداري على تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية بأنه لم يذكر أن ما كتبه في مقاله كان رأيا شخصيا، وإنما هو تقرير مدعم بالوثائق المعتبرة التي لا يمكن إنكارها، والتي تؤيدها الجماهير، وأن نفس هذه الوثائق موجودة في حوزة وزارة الخارجية، وأصلها موجود في وزارة الخارجية البريطانية المصدر الأصلي لنشرها.

وقد رد المتحدث الرسمي للخارجية على هذا التوضيح بقوله: لاشك أن المقال ليس تعبيرا عن وجهة نظر شخصية بدون أسانيد، وإنما هي على العكس تعبير عن وجهة نظر شخصية أوموقف شخصي مدعم بوثيقة تاريخية قوية، ولكن ما أريد أن أطرحه الآن أن رأي كاتب المقال بلاشك ليس الموقف الرسمي لجمهورية إيران الإسلامية.

ونفت صحيفة كيهان أن تكون قد قصدت من خلال مقالها إثارة الفتنة، مؤكدة أن أمريكا وإسرائيل هي التي حرضت مجلس التعاون من خلال وثيقة غير معتبرة على ادعاء ملكية الجزر، وأن وكالة أنباء الجزيرة هي التي تريد إثارة الفتنة من خلال الادعاء بأن محافظة خوزستان تتبع المملكة العربية السعودية، لذلك قد أثبتت ردا على ذلك أن البحرين هي إحدى محافظات إيران.

وقد رد متحدث الخارجية على هذا بقوله: إننا نؤكد على حرية الأشخاص في التعبير عن آرائهم من خلال الوثائق المعتبرة التاريخية، ولكن هذا لا يمكن اعتباره موقفا رسميا لبلادنا، لأن المواقف الرسمية السياسية لابد أن تعلن عن طريق وزارة الخارجية. وحول مطالبة صحيفة كيهان وزارة الخارجية اتخاذ موقف رسمي إزاء ادعاءات مجلس التعاون الخليجي حول الجزر، وادعاءات وكالة أنباء الجزيرة حول محافظة خوزستان، وادعاءات الحكومة البريطانية حول حديقة قلهك، حتى لا تتجرأ أي منها على المساس بالحقوق الإيرانية، قال متحدث الخارجية: إن أسلوب وزارة الخارجية يشير إلى أن هذه الوزارة تعترض على الادعاءات الواهية لبعض الدول بقوة ووفقا لوقائع التاريخ والوثائق التاريخية، ووزارة الخارجية لم تبد أي تقصير في السنوات الماضية.

ودفاعا عن شريعتمداري ادعت صحيفة كيهان أن علماء أهل السنة من السلفيين قد أفتوا بقتل حسين شريعتمداري، حيث أكدت الصحيفة أن جمعا من علماء

الدين الخليجيين قد أحلوا دمه، ودم من يقبل رأيه، إذا لم يتب خلال ثلاثة أيام، ومن هؤلاء العلماء الشيخ جاسم سعيدي ممثل السلفيين في مجلس الشورى البحريني الذي قال في فتواه إن من يؤمن بصحة تصريحات شريعتمداري بأن البحرين جزء من التراب الإيراني يعتبر من الخوارج، ومن يخرج عن ولي الأمر عليه أن يتوب خلال ثلاثة أيام، فإن لم يتب يكون جزاؤه القتل بحكم ولي الأمر. كما قال الشيخ ناجي العربي إن ولي الأمر له الحق شرعا وقانونا مجازاة من يؤمن بتصريحات شريعتمداري.

وقد انبرى عدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي الأصوليين مثل حشمت الله فلاحت بيشه للتأكيد على أن إيران لن تقبل إهانة بعض المسئولين البحرينيين للمسئولين الإيرانيين، وأن على البحرينيين أن يكون رد فعلهم على مقال في صحيفة في مستوى الكتاب الصحفيين، وإن إهانة المسئولين البحريين لمسئولين إيرانيين يدل على عدم إدراكهم حق الحرية المدنية الذي لا تعرفه البحرين. وكذلك فعل حاج بابائي العضو الأصولي في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي، وأكد أن من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة، وطالب وزارة الخارجية باستدعاء السفير البحريني، وتوجيه اللوم إليه. وقد أكد علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الشئون الخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي أن على دولة البحرين أن تعالج هذه المسألة بحكمة. مشيرا إلى أن بعض دول المنطقة لا تدرك مناخ الحرية الموجود في إيران. فالصحف الإيرانية تنتقد الحكومة والوزراء ورئيس الجمهورية انتقادا مريرا، ولا أحد يتعرض لها، وإن التحرش بسفارة إيران في البحرين أمر غير منطقي أو مقبول، وليس في مصلحة الطرفين.

من ناحية أخرى أكد ماشاء الله شمس الواعظين أحد رموز المفكرين الإصلاحيين في مقال له ردا على مقال صحيفة كيهان أن التعبير عن الآراء العجولة وغير المسئولة يصيب المصالح الوطنية والسياسة الخارجية للبلاد بأضرار، وأن التوتر في العلاقات مع البحرين خلال الأيام الماضية، الذي أدى إليه هذا المقال قد تم احتواؤه لحسن الحظ، وعلى من تسببوا في ذلك أن يتجنبوا الإثارة. فهذه هي المرة الثانية منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م التي يتم فيها نشر كلام غير مسئول من جانب صحيفة كيهان. ففي المرة الأولى أدت هذه التصريحات إلى اتجاه دول الخليج العربية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي لمواجهة إيران، ولم تؤثر الجهود الدبلوماسية لاحتواء التوتر كثيرا في ذلك الوقت، وأصبح التأكيد على ملكية الإمارات يتصدر كل بيان عن اجتماعات دول المجلس، كما أدى إلى عقد دول الخليج اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما خصصت عدة دول ومن بينها البحرين من أراضيها قواعد عسكرية تحت تصرف أمريكا، مما أدى إلى زيادة تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج الحساسة. وأكد أن من الغريب أن يدعو من يهمهم المصالح القومية الإيرانية أجهزة الأمن إلى عدم تجاهل هذه المسألة، لأن كثيرا من المسائل الصغيرة أثرت على الأمن القومي، وأذكر أن دعم العرب لصدام حسين في حرب الثماني سنوات كان نتيجة لإشاعة أن الثورة الإسلامية خطر على هذه الدول. وأضاف شمس الواعظين أن إبداء الآراء المسئولة وغير المسئولة بما يوجد الفرقة بين ضفتي الخليج يتنافى مع السياسة الرسمية الإيرانية التي تهدف إلى إزالة التوتر ودعم علاقات حسن الجوار، ومنع زيادة النفوذ الأجنبي في منطقة الخليج، هذه السياسة ينبغي أن تشمل كبح جماح المتطرفين في الداخل. لأن الظروف في المنطقة تشير إلى سعي الولايات المتحدة لعسكرة منطقة الخليج بدعوى أمن دولها العربية.

وقد امتدح شمس الواعظين سرعة تحرك وزير الخارجية الإيراني لاحتواء الأزمة، واعتبره غير كاف، وطالب بأن يعقبه إجراء لاقتلاع الميول المتطرفة من المواقع المؤثرة على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، لمنع تأثيرها المخرب على الساحتين الداخلية والإقليمية.

ويؤكد الكاتب الإصلاحي جاويد قربان أوغلي أن سفارة إيران في البحرين قد أعلنت في بيان لها قبل وصول متكي إلى المنامة أن ما نشر يعبر عن وجهة نظر المدير المسئول عن الصحيفة، ولا يمثل الموقف الرسمي. كما أكد البيان الذي صدر عن مباحثات وزير الخارجية مع ولي العهد البحريني على سيادة كل من الدولتين ووحدة أراضيها، ورغم ما قيل عن عدم ارتباط الزيارة بالمقال، وأنها قد خطط لها من قبل، إلا أننا ينبغي أن نذعن أن هذه الزيارة في هذه الظروف إجراء في اتجاه منع أزمة، ليس هناك نية لإثارتها خاصة في الظروف الحالية. ربما كانت إشاعة علاقة كاتب المقال بالزعامة، وأنه مستشار الزعيم السبب الرئيسي في التعجيل بمواجهة الموقف. خاصة وأن انتقاد ماجاء في المقال لم يكن من جانب السلطات الحكومية في البحرين، أو

مسئولي مجلس التعاون الخليجي، أو أهل السنة في البحرين فحسب، بل إن شيعة البحرين أيضا قد اعترضوا على المقال، فمنصور الحمري ابن المرحوم الشيخ الحمري زعيم شيعة البحرين السابق، ومدير صحيفة الوسط قد اعتبر في مقال له أن إثارة ادعاء حاكمية البحرين يضر بإيران، واعتبرت الصحيفة أن هذا المقال في إطار السياسة الهجومية في مواجهة إدعاءات بعض دول الخليج. لكن هذا الكاتب أكد أن من حق أي إيراني أن يرد على ادعاء ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، حتى أن الرئيس السابق رفسنجاني مع اتجاهه المهادن أكد في إحدى خطب الجمعة أن من يعبر إلى الجزر سوف يسير في بحر من الدماء، وإن حرص إيران على المباحثات مع الإمارات ناتج عن رغبتها منع اتساع القضية أو اتخاذها أبعادا إقليمية، أو تدخل أطراف من خارج المنطقة، وهو ما ينبغي أن تدركه دولة الإمارات.

أما الكاتبة الإصلاحية جواهر مؤذني فقد أكدت أن المقال أعطى مجالا لرد فعل بحريني شديد ضد الجمهورية الإسلامية، وإهانة المسئولين الإيرانيين باعتبار أن شريعتمداري هو مستشار الزعيم أو ممثله في مؤسسة كيهان، وهو ما كان يتطلب تصحيحا رسميا من إيران.

وقال داريوش قنبري عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي وهو من الأقلية البرلمانية الإصلاحية: إن هذه الحادثة أثبتت ازدواجية في السياسة الخارجية الإيرانية، وأن زيارة متكي للبحرين لم تكن من أجل الاعتذار، وإلا لماذا تقف بصلابة أمام قوى الاستكبار العالمي، وتبدي ضعفا في مواجهة دولة صغيرة في المنطقة. وهو ما لا يتناسب مع شعار العزة القومية، ورغم تأييده لما جاء في المقال إلا أنه اعتبره أزمة جديدة بين الأصوليين.

وفي عمود ساخر لصحيفة بازتاب تحت عنوان (يا منامة إنا قادمون) يقول الكاتب إنه ليس مثل السيد حسين شريعتمداري من يستطيع حل مشاكل البلاد في عهد تعقد مشاكل العالم الإسلامي، فعندما قال إن شعب البحرين يريد العودة للتراب الإيراني، هب البحرينيون لطرد السفير الإيراني من البحرين، وفي نهاية المقال دعا الكاتب أن يتوب الله على مثل هؤلاء الكتاب. وفي مقال ساخر آخر نشر في صحيفة انتخاب الإصلاحية تحت عنوان: (البحرين تابعة لنا حتى إشعار آخر) يتناول نفس المعنى، أكدت الصحيفة على ضرورة أن يلتزم الكتاب، خاصة من كانوا مقربين من كبار المسئولين، في كتاباتهم، ولا يعبروا عن الآراء التي تضر المصلحة القومية لإيران، حتى ولو كان لديهم وثائق تؤيد آراءهم.

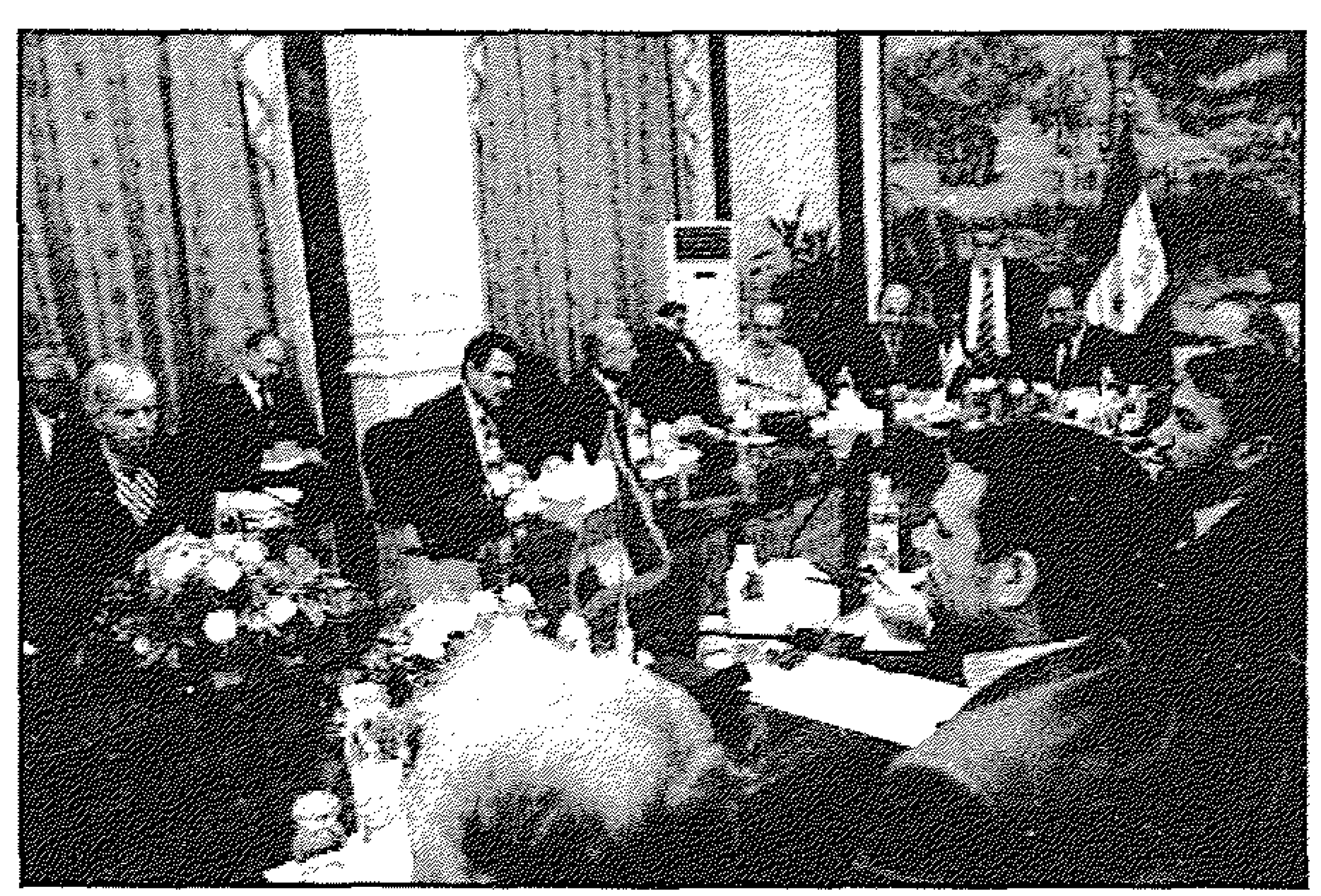
كان تصرف البحرين على المستوى الرسمي يتسم بالتعقل والشهامة وتهدئة للأمور، فلم تثر موضوع المقال في تصريحات المسئولين الرسميين، رغم أنها أثيرت بشدة في لقائهم مع متكي، وهو ما دفع إيران إلى التباحث حول مشروعات مشتركة تفيد البحرين، كنوع من التعويض، وهو أفضل من وجهة نظر البحرينيين من الاعتذار الرسمي، وفي التأكيد على هذا الموقف، أدلى رئيس الوزراء البحريني بتصريح يؤكد فيه حق إيران في الحصول على الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية، وأكد اعتراض البحرين على مبدأ استخدام القوة في حل مشاكل المنطقة، ودعمها للأمن والاستقرار في المنطقة من أجل توفير الطاقات للتنمية والرخاء.

طريقان للحوار الإيرانى - الأمريكى

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٦/٢٩

أخيراً وبعد مرور واحد وعشرين عاماً من القطيعة انتهت أول مباحثات رسمية بين إيران والولايات المتحدة فى بغداد.

والواقع أن استراتيجية هذه المباحثات فى تحديد مسيرة التعامل الإيرانى الأمريكى أهم بكثير من موضوع المباحثات، لأن الفشل بشأن الموضوعات موضع العلاقة بين الدولتين فى الساحة الغير أمنية. يمكن أن يصبح سبباً فى استمراره.



وبعيداً عن ذلك يمكن من خلال مراجعة الرؤى المتفاوتة المتفائلة والمتشائمة بالنسبة لاستئناف هذا الحوار أن نحدد معايير تقييم نجاح الدبلوماسية الإيرانية فى المواجهة الناعمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الرؤية المتفائلة للحوار تقيم أصل الحوار الإيرانى الأمريكى بشأن العراق بأنه ارتقاء بدور الجمهورية الإسلامية فى الشرق الأوسط وأنها أحد العناصر المؤثرة وإحدى القوى الإقليمية، وهو الأمر الذى دعى الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم، وقواتها تحتل العراق، أن تلجأ إلى إيران من بين ست دول مجاورة للعراق ومؤثرة. وهى ما يعنى أن إيران قوى إقليمية مؤثرة فى الشأن العراقى.

والطبيعى أن التوجه الأمريكى الجديد بشأن إيران سيلاقى مقاومة ومعارضة من الدول المجاورة الأخرى والقوى الإقليمية وخاصة حكومات مثل الأردن وتركيا والسعودية وهم حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيون فى المنطقة وحتى الآن لم تصدر أى مؤشرات من هذه الدول، والولايات المتحدة أيضاً يجب أن تسعى لإرضاء هذه الدول كمقابل لهذه المباحثات كذلك فإن إتمام هذه المباحثات الرسمية مع الجمهورية الإسلامية يعنى إنهاء التهديدات الخاصة بسيناريو تغيير النظام، وسيعتبر تقدير من البيت الأبيض للجمهورية الإسلامية لأن إتمام المباحثات الرسمية يعنى فتح الباب أمام الدبلوماسية والاعتراف رسمياً بالطرف المقابل، وبناء عليه فإن قيمة استراتيجية إتمام الحوار الإيرانى الأمريكى أكبر بكثير من المواضع المطروحة فى النص.

وفى المقابل توجد رؤية تشاؤمية، تعتبر أن مباحثات بغداد بداية المسير الانحرافى من أجل العبور بسيناريو الصدام مع إيران من الطريق المغلق الحالى.

والواقع أن موضوع العراق فى الوضع الحالى تحول إلى أكبر تحدى للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الخمسة عشرة عاماً الماضية واستخدمت كل طرق الحل من أجل الخروج من هذا المستنقع كان أخرها الاستراتيجية الأمنية الجديدة لبوش فى مطلع العام الميلادى الجارى ولكنها فشلت.

وحكومة بوش من ناحية فى حاجة إلى توافق أو على الأقل خفض المقاومة الإيرانية باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأقوى على الساحة العراقية، ومن ناحية أخرى تستعرض الدبلوماسية بهدف إقناع دول العالم بأنها ألقت استراتيجية الحوار أمام إيران.

وهذه الرؤية، شبيهة بالمباحثات الطويلة والفاشلة للولايات المتحدة مع صدام حسين، استمرت إحدى عشر عاماً تخللها حربين أو بأزمة كوريا الشمالية النووية،

وهدف الولايات المتحدة من القيام بهذه المباحثات استهلاك الوقت، إفساد الأوراق الفائزة التى مع إيران. وتهيئة المجال لتنفيذ السيناريو الجديد لالولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والذى يقال أنه سينفذ خلال الصيف القادم.

وأولى نتائج الولايات المتحدة من هذه المباحثات، إيجاد اطمئنان وهدوء فى إيران وتقليل مستوى التحذير والاستعداد فى الجمهورية الإسلامية أمام التركات الأمريكية، وبناء عليه ومن هذا المنطلق، فإن إجراءات مثل اتهام الجمهورية الإسلامية بأنها أهم داعم للإرهاب فى العالم وناقضة لحقوق الإنسان، والتهديدات المتتالية لمستشار بوش بتشديد الصدام مع إيران فى الملف النووى، كلها تعتبر قراين على قرار الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن كيف يمكننا تقييم الرؤية السليمة من كلا الرؤيتين؟

والواقع أن الرؤية المتفائلة باستئناف التعامل والرؤية المتشائمة التى ستنتهى بالصدام تتنبأ بمواجهة إيرانية أمريكية. وستعبر من مسيرات مختلفة ستظهر علاقاتها فيما بعد وإذا فرضنا حسن نية البيت الأبيض من مباحثات بغداد فإن الطريق المنطقى لحل الأزمة الأمنية فى العراق وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط يقتضى مشاركة طهران. وعليه ستزيد الولايات المتحدة من مستوى المباحثات الحالية لتصل إلى مسئولى صانعى القرار فى كلا البلدين.

والخطوة الثانية للولايات المتحدة من أجل التعبير عن جديتها فى خفض أبعاد التوتر الأمنى فى المنطقة، هو خروج أساطيلها الحربية من مياه الخليج فى الأسابيع الأخيرة ثم العودة فى ظروف أمنية طبيعية.

وفى الخطوة الثالثة خفض مسيرة الصدام مع الجمهورية الإسلامية فى الملف النووى والذى تبلور فى إطار ثلاثة قرارات صادرة من مجلس الأمن خلال ثمانية أشهر، ويمكن تقييمه كأقل علامة فى سياسة العداء الأمريكى لطهران.

وفى المقابل وفى حالة استمرار التحركات الأمريكية فى مجلس الأمن ضد إيران على الرغم من التقارير والاقتراحات الغير مسبوقة للأمين العام للوكالة ليس لها ما يبررها سوى أن الولايات المتحدة لا تريد الاستفادة من مباحثات بغداد كحل جذرى لمشكلاتها فى بغداد وتعاون إيجابى مع إيران، ولكن هذه المباحثات ما هى سوى آلية من أجل الاستعداد لتنفيذ سيناريو الصدام مع طهران.

وعدم الاعتماد على الجيش العراقى وتقليل دور العسكرية الأمريكية فى العراق علامة أخرى على السلوك المزدوج لالولايات المتحدة فى العراق وإضعاف عملى لحكومة هذه الدولة على الرغم من الشعارات الأمريكية بدعم هذه الحكومة.

واستمرار اعتقال الدبلوماسيين المعتقلين فى أربيل هو علامة أخرى على ادعاءات حسن النية للبيت الأبيض فى مباحثات بغداد وبعيداً عن كل ما سبق فإنه يجب على طهران أن تستعد وذلك من خلال عدم إعطاء المنافسين المجال لتخريب وجهة ومكانة الجمهورية الإسلامية فى المنطقة بعيداً عن التكبر والغرور حتى تتكشف النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية.

نتائج السياسة الأمريكية الجديدة فى الخليج (الفارسى)

سيد محمد صدر ■ إيران ٢٠٠٧/٦/٢٥

فى الظروف الراهنة كانت التطورات السياسية والأمنية بل والاقتصادية والثقافية فى الخليج (الفارسى) واقعة تحت تأثير أوضاع وتطورات الشرق الأوسط وكانت تعيش فى ارتباط تام معها وخاصة القضايا الأمنية وما يتعلق بالسلام والاستقرار والأمن، وارتبطت بمجمل الشرق الأوسط بل يمكن القول بأن تطورات الشرق الأوسط من الناحية السياسية لها تأثير متبادل على كل ما نقرأه اليوم فى العالم الإسلامى أو الدول الإسلامية، ويمكن التحدث بصعوبة عن احلال السلام والاستقرار والأمن والهدوء فى الخليج (الفارسى).

وقد ارتبطت قضايا وتطورات الشرق الأوسط بالأمن الدولى وسوق الطاقة العالمى ومن هذه الناحية ارتبطت مباشرة بالتطورات العالمية الجديدة وخاصة السياسات الأمريكية وحكومة المحافظين فى هذه الدولة وقد أدت الأزمة الفلسطينية وأحداث ١١ سبتمبر والقضايا المتعلقة بالإرهاب والجماعات الدينية المتطرفة وارتباطها بهذه الأزمات إلى أن تصبح أوضاع هذه المنطقة فى صدارة القضايا التى تهتم بها محافل وضع السياسة وكذلك أيضا الرأى العام فى أمريكا.

وفى نفس الوقت أدى الوضع المتأزم فى العراق

ومـوضـوع البـرنامـج النووى الإيرانـى إلى تفـاقـم هذه المسيـرة وبالتـالى زيادة حجم تدخل أمـريكا فى قـضـايا الشـرق الأوسط . ومن هذه الزاوية فإن دراسـة سـريعـة لمسيـرة سيـاسـات وأداء أمـريكا إزاء قـضـايا الأمن فى الشرق الأوسط سيكون مفيداً وجديراً بالاهتمام.

تطورات السيـاسـة الأمـريكيـة الخـارجيـة بعـد تولى حكومة المحافظين:

أصابت نهاية الحرب الباردة المحافظين الأمريكيين باضطراب لأن استراتيجية حكم الجمهوريين على مدى أعوام ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى فترة الحرب البـاردة كانت تقوم على أسـاس تقوية أمـريكا والعالم الغربى عسكرياً وكانت تعتبر أهم مانع لإعاقة انتشار الشيوعية وهيمنة الاشتراكية على كل العالم والقضاء على النظام الاقتصادى الليبرالى وما يسمى العالم الحر.

لكن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق بدون حدوث حـرب تقليـدية أو نووية طرح قـوانين أحـدث. لم يكن هناك اهتمام بها من قبل أو كانت تعتبر من وجهة نظر المحافظين خيالاً وكماليات. وكان لفشل جورج بوش الأب أمـام المرشح الديمقـراطى على الرغم من انتصـاره فى الحـرب ضـد صـدام ونجـاحـه فى اخـراج العـراق من الكويت وقيادة التحالف العالمى صدى كبير فى محافل النفوذ واتخاذ القرار بالنسبة للمحافظين الأمريكيين وأدركـوا أخـيـراً أن عـصـر الريجـانيـة والتـرويج للامبـراطورية الشيطانية لم يعد قائماً . ولا يمكن على أسـاسـه تبرير ضرورة التفوق العسكرية وميزانياته الضخمة بين المصوتين الأمريكيين كذلك أيضاً أمام الرأى العـام الداخلى والخـارجى، ولذا من الضـرورى إعـداد تعـريف جـديد لقـوة أمـريكا الأعلى وضـرورة الحفـاظ على عليهـا وتنميتهـا وقـد أدت الصـراعـات والخلافات بين المحافظين إلى وجود جيل جديد منهم تحت مـسـمى المحـافظين الجـدد، وبدأوا منذ الأعـوام الأولى لحكم كلينتون فى المحافل والمراكز التى يسيطرون عليها مثل وزارة الدفاع والمؤسسات البحثية المرتبطة بالأمن والصناعـات الجـديدة. والمحـافظين الجـدد مع إعادة صياغة التهديدات الجديدة ضد أمريكا والعالم الصناعى الغربى أدركو أن التأكيد على القوة العسكرية المحضة لم تعد له جاذبية. وعلى هذا الأساس وبتعريف القوى العسكرية الأمريكية باعتبارها الضمان والداعم الأساسى لحفظ ونشر الحرية والاقتصاد الحر وخلقوا تحديات أمام حكومة كلينتون بالنسبة لتخفيض الميزانية العسكرية الأمريكية وسياسته الخارجية، وكان نقدهم لسياسات الديمقراطيين وسعيهم لحل الأزمات الدولية عن طريق الحوار والتعاون الجماعى كان بسبب أنه من وجـهـة نظرهم لن يؤدى هذا الأمـر إلى إضـعـاف قـوة أمريكا فقط بل سيؤدى إلى تجاهل أهداف الأعداء التى لا تتـوافق مع حـقـائق العـلاقـات الدوليـة وهذا الأمـر سيكون ناجـماً عن أفكار الديمقـراطيين المثاليـة حيث يعتقدون أنه بالحوار وتقوية المنظمات الدولية والاعتماد عليها من الممكن أن يؤسسوا عليها زعامة أمريكا للعالم، وأن القوى العسكرية الأمريكية المتفردة فقط هى التى يجب أن تتناسب اليوم مع ظروف العصر ويضاف إليها شعار الحرية ونشر الديمقراطية.

وحتى قبل مجيئ بوش فى عام ٢٠٠٠ بل وفى بدايته كان المحافظون كثيراً ما يؤكدون على خطر كهذا باعتباره مجتمعاً مغلقاً فى حالة الظهور والقوة وأن التهديدات المحـتـملة من الممكن أن تتـحـول بسـرعـة إلى تهـديدات نشطة وكذلك أيضا كانوا يؤكدون على ضرورة تسوية القضية العراقية باستخدام القوة العسكرية. وقد اعتبر المحافظون الجدد سياسة حكومة كلينتون فى القضية الفلسطينية بلا جدوى وبلا فاعلية وعملوا على ترك حل القضيـة لإسرائيل نفسهـا وقاموا بدعم إسرائيل فقط وهم يتدخلون فى حالة طلب إسرائيل.

سياسات وأداء أمريكا فى الشرق الأوسط :

أعلنت حكومـة بوش وهى على أعـتـاب الهـجـوم على العـراق عن تشكيل شـرق أوسط قـائم على ديمقـراطيـة الاقتصاد الحر وخال من العنف والإرهاب ومتحالف مع المصالح الأمريكية والمجتمع الدولى. وقد أكد جورج بوش ورفاقه تكراراً ومراراً على تحويل عراق صدام حسين إلى عراق حر وديمقراطى ونموذج للشرق الأوسط الكبير بعد عزل صدام وبشر بإحداث تغييرات كبيرة وجدية لصـالح برنامج نشـر وتنمـيـة الديمقـراطيـة وتشكيل حكومـات نـابعـة من أصـوات الرأى العـام فى كل دول الشرق الأوسط .

وقد تم اسقاط صدام ونظامه بشكل أسهل مما كان يتوقع وتم احتلال العراق بسهولة من الناحية العسكرية، وبسرعة ضرب الأمريكيون المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية للنظام السابق حتى يبدأوا على انقاض ذلك النظام تأسيس النظام الذى يريدونه والعراق الجديد أو ما يسمى مشروع تصنيع الأمة والتحديث الوطنى على أساس تجارب ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفى مثل هذه الظروف أصيبت دول الشرق الأوسط وخاصة الحكومات باضطرابات شديدة وبقلق من أوضاع العراق وتأثيرها على سائر الدول، على سبيل المثال سلم القادة الليبيون كل ما كانوا يستثمرونه على مدى أعوام للوصول إلى السلاح النووى وقبلوا أن يضعوا منشآتهم تحت تصرف الأمريكيين.

وبسـرعـة فكرت حكومـات المنطقـة فى الإصـلاحـات، وفى نفس الوقت كـانوا يحـذرون الأمـريكيين من عـواقب ما يفكرون فيه، وبصفة عامة كانت أمريكا أسيرة نوع من

التبسيط والتسطيح وكانت تعتقد أن عملية تحديث العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ستكون بنفس السرعة التي حدثت فى الجانب العسكرى. والآن وقد مضى تقريباً أكثر من ثلاثة أعوام على أحداث الهجوم الأمريكى على العراق واحتلال هذا البلد يمكن القول، أن السياسات الأمريكية تحت سيادة المحافظين الجدد أصبحت تعانى من مشكلتين أساسيتين:

١- الاعتقاد بأن القوة والتفوق العسكرى واستخدام هذه الأداة هو الداعم الأساسى لتحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

٢- عدم الاهتمام أو الافتقار لمعرفة الحقائق الاجتماعية والثقافية والمذهبية والسياسية والاقتصادية لمجتمعات الشرق الأوسط وخاصة المجتمع العراقى.

وقد كشف مقارنة العراق باليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية واتباع نماذج مشابهة لما قام به جنرالات أمريكا فى اليابان وألمانيا المهزومتين بعد الحرب فى العراق المهزوم والمفكك سذاجة تصور زعماء أمريكا للمجتمع الذى كان قد سقط من الناحية العسكرية فقط لكن مؤسساته الاجتماعية والثقافية كانت قد بقيت على حالها. كان الأمريكيون قد قاموا بتقليد الأعمال التى تمت فى ألمانيا بعد الحرب قاموا بحل الجيش العراقى وكانوا يتصورون أن هؤلاء الأشخاص ستجذبهم أسواق العمل فى حين أن عوامل جذبهم الأكثر كانت الجماعات السرية المسلحة والإرهابية والعرقية، لأنه فى عراق ما بعد صدام والعراق الذى كان لسنوات تحت الحصار الاقتصادى لم يكن هناك وجود بالفعل لأى طلب للقوى العاملة حتى يستطيع استيعاب رجال الجيش الأقوياء ولكبار رجال النظام البعثى. النموذج الآخر أنه تم الاعتماد على أشخاص وقوات من المهاجرين المعارضين لصدام الذين كانوا يعيشون فى الغرب وأمريكا من دون أن يدرسوا لأى واحد منهم ماهى القاعدة العرقية أو القبلية أو الاجتماعية التى يتمتع بها فى داخل مجتمع تقليدى ومذهبى وقبلى حتى النخاع.

على أية حال وكما كان متوقعاً من قبل أيضا سلوك المحافظين الجدد يكشف عن أنهم أهل حرب أكثر منهم أهل حل وفصل فى جذور الأزمات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما وكذلك أيضا رأينا أنهم قد تعرفوا على حقائق هذا البلد بعد دخوله وليس قبل احتلاله.

ومن الناحية العملية لم تصل جهود أمريكا لتشكيل حكومة من أصدقاء غير مذهبيين إلى نتيجة، والزعماء والقوى الجديدة التى خرجت من المجتمع العراقى المحرر بعد صدام لم يكن أى منهم بالأساس موضع رضا أمريكا لكن الأمريكيين اضطروا تحت وطأة الظروف الجديدة لأن يتحملوا وفى مثل هذه الظروف فإن هدف القوى السياسية بل وأكثر من ذلك الشعب العراقى من النظام العراقى القادم يختلف تماماً بل يتضاد مع تصور المحافظين الجدد المتعصبين الذين تربو على ثقافة المسيحية.

من ناحية أخرى لم يتلفت الأمريكيون إلى أن الأقلية السنية العراقية كانت تحكم بشكل كامل ولفترة طويلة الأغلبية الشيعية والأقلية الكردية ومن الطبيعى أنه فى النظام القائم على رأى الأغلبية سيحصلون على الحد الأدنى فى الحكم وبالطبع سيستخدمون كافة امكانياتهم لمنع تحقيق الشروط الجديدة وهذا الأمر عندما يصبح أكثر جدية فإن هذه الأقلية تتمتع برصيد ذهنى ومذهبى وتاريخى وعرقى وجنسى وترى أن حكم العراق حقها الطبيعى والتاريخى والمذهبى والعرقى وهذا الاعتقاد يحظى بقبول من جانب العالم العربى والعالم السنى.

يضاف إلى كل هذا تخوف الحكومات العربية بالمنطقة من تشكيل نظم تقوم على رأى الشعب وتشكيل حكومة أغلبية حتى يتم بذلك الوعى بشكل أفضل بحالة التضاد مع تطورات عراق ما بعد صدام.

يمكن القول أن أمل أمريكا فى أن يتحول العراق إلى نموذج وقاعدة لنشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط قد تحول بمرور الأيام إلى أمل أكثر ضعافً، فالأوضاع الأمنية فى العراق وتمزق المجتمع العراقى واخفاق الحكومة الائتلافية وحجم التدخل الخارجى المتزايد لم يجعل هناك أى مجال للتفاؤل يشجع الأمم الأخرى فى المنطقة على تحويل مجتمعهم إلى مجتمع شبيه بالعراق لأن السياسة الأمريكية لم تقدم إلا الإرهاب والشعور بعدم الأمن فى المنزل والعمل والشارع ولم يصب أمم الشرق الأوسط من جنة الديمقراطية الغربية إلا العنف والحرب والصراع.

والواقع أن سياسات أمريكا وأداء المحافظين الجدد قد قدم مساعدة طيبة للمتطرفين والقوى المعادية للإصلاحات حتى يستطيعوا مرة ثانية أن يوجهوا سياساتهم وأعمالهم للوقوف ضد التطور والتحرك نحو الإصلاحات والديمقراطية ويؤكد على عدم جدوى الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية وهذا الاعتقاد يصبح أكثر جدية وأعمال إسرائيل بالاعتداء وقمع الفلسطينيين واللبنانيين.

أداء أمريكا إزاء فلسطين وآثاره على تطورات الشرق الأوسط والخليج (الفارسى):

بينما يمر حوالى ستون عاما على واقعة احتلال فلسطين فإنها لازالت موضع اهتمام باعتبارها الأزمة الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً فى الشرق الأوسط .

وأداء أمريكا وسلوكها فى هذه القضية لم يترك أدنى شك لشعوب الشرق الأوسط فى أن هذه الحكومة تقوم وهى مغمضة العين بدعم إسرائيل ضاربة عرض الحائط

بكل المعايير الإنسانية والحقوقية التى تعارف عليها المجتمع الدولى وقد تفاقم هذا الأمر مع مجيئ المحافظين الجدد ولم يتركوا فى سياساتهم مكاناً للاهتمام برد فعل ذلك بين الرأى العام لشعوب الشرق الأوسط والمسلمين وسائر المجتمعات ويقدموا الدعم الكامل غير المشروط لإعتداء الإسرائيليين على حقوق الشعب الفلسطينيين البديهية وأخيراً الشعب اللبناني من دون أن يضعوا فى اعتبارهم أن هذا يتناقض تناقضاً تاماً مع ما يروج له الأمريكيون من نشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الظلم والحكم غير الشعبى. وقد أدى هذا الأمر إلى أن يهزأ السلطويون والمتطرفون المذهبيون والمعادون للإصلاحات بالنظريات والمطالب التحررية والإصلاحية ويصبح لاشخاص مثل بن لادن الإرهابى وصدام الديكتاتورى قاعدة شعبية بسبب معارضة أمريكا.

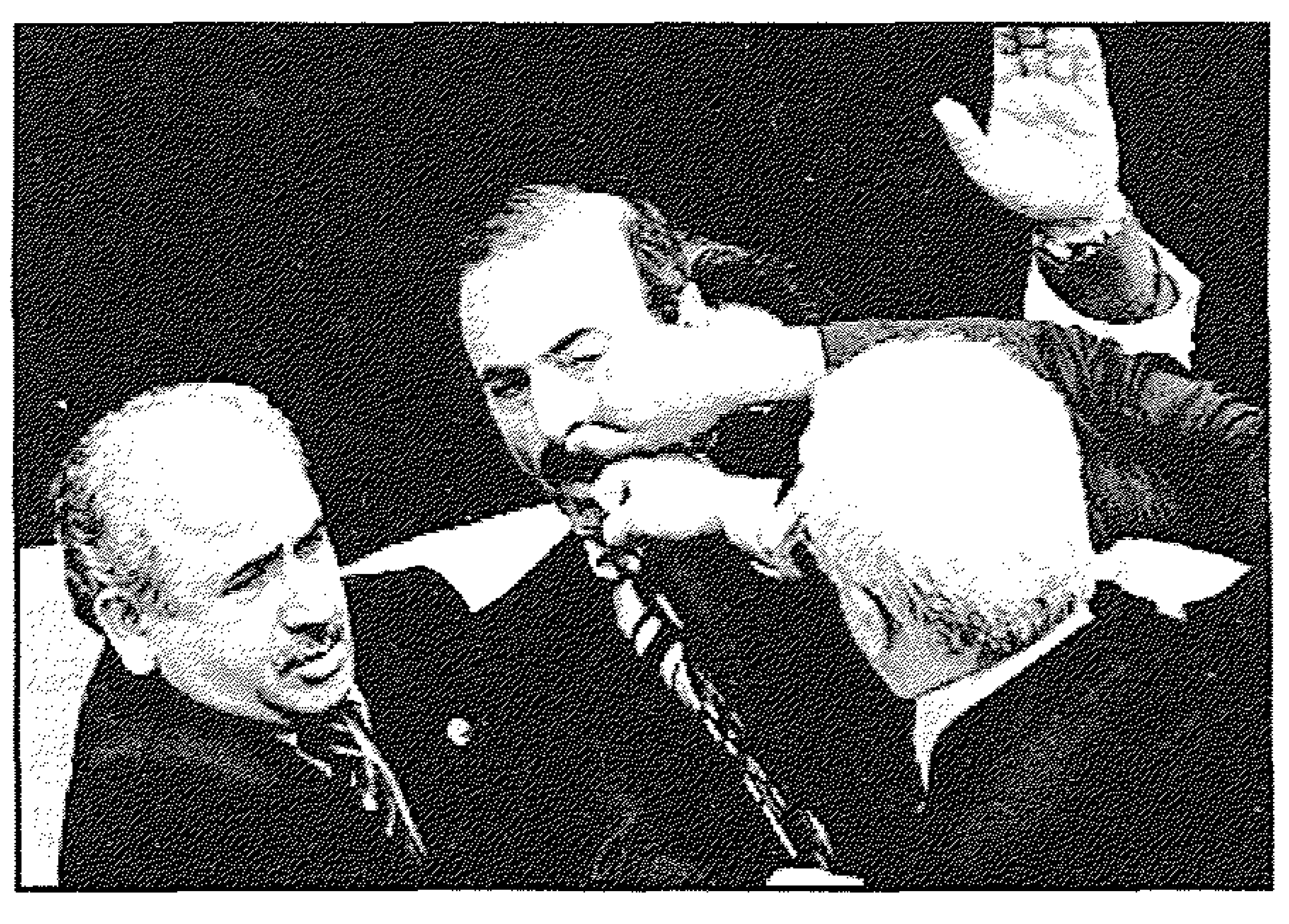
الخلاصة:

بالنظر إلى ما تقدم وتقييم أداء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وعدم إمكانية فصل تطورات الخليج (الفارسى) عن تطورات الشرق الأوسط يمكن القول أن سلوك وأداء المحافظين الجدد لم يقدم مساعدة تذكر لتحقيق السلام والاستقرار والأمن فى الخليج (الفارسى) وعلى الرغم من أن عزل صدام كان يمكن اعتباره مقدمة لايجاد سلام واستقرار وأمن فى الخليج (الفارسى) لكن نظرة على التطورات التالية وكذلك أيضاً استراتيجية المحافظين الجدد واعتمادهم على الحل العسكرى فى الخلافات والأزمات تبين أنه لايمكن توقع تخلص أوضاع الشرق الأوسط والخليج (الفارسى) من الوضع الراهن المبهم. وفى مثل هذه الظروف تكون إمكانية الفصل فى القضايا عن طريق أشكال التعاون الإقليمى والدولى ضئيلة.

صراع العلمانيين والإسلاميين فى تركيا: تثبيت أم تغيير للوضع القائم؟

■ **غلامرضا خسروى** ■ شرق (الشرق) ٢٦/٥/٢٠٠٧

على مدى الأسابيع الماضية عادت إلى المسرح السياسى التركى الصراعات المعقدة بين العلمانيين والإسلاميين المعتدلين وقد تزايدت حدة الصراعات الحالية عندما طرح حزب العدالة والتنمية الإسلامى الحاكم فى البرلمان اسم عبدالله جول وزير الخارجية كمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية. والدستور التركى ينص على أن البرمان هو الذى ينتخب رئيس الجمهورية وفى يوم السابع والعشرين من أبريل أجريت المرحلة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية فى البرلمان التركي. ورغم أن جول حصل على ٣٥٧ صوتا من ٣٦١ ناخبين إلا أنه لم يتمكن من الحصول على نسبة ثلثى أعضاء المجلس وهى تبلغ ٣٦٧ صوتا. وقد قاطع الحزب الجمهورى الشعبى هذه الانتخابات ووصفها بأنها غير قانونية وأثارت المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة رد فعل عنيفاً بين



العلمانيين والعسكريين فى تركيا. ففى يوم الاقتراع أصدرت هيئة الأركان العامة للجيش بيانا تلمح فيه إلى معارضتها ترشيح عبد الله جول وتهدد بالتدخل. وبعد هذا قدم الحزب الجمهورى وهو من أحزاب المعارضة شكوى إلى المحكمة الدستورية مستندا إلى أن المجلس لم يتحقق فيه النصاب القانونى من نسبة الحضور التى تبلغ ثلثى عدد الأعضاء وطالب بإعلان بطلان نتيجة انتخابات المرحلة الأولى. وبعد هذه الشكوى دخلت المحكمة الدستورية وقضاتها معينون من قبل رئيس الجمهورية إلى الأحداث وأعلنت بطلان نتيجة انتخابات المرحلة الأولى وهكذا واجهت عملية انتخاب رئيس الجمهورية القادم طريقا مسدودا.

وللخروج من الأزمة والتخلص من ضغوط العلمانيين وضع حزب العدالة والتنمية الحاكم أمرين رئيسيين على

جدول أعماله الأول هو استصدار قرار بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة الثانى هو استصدار قرار بإجراء تعديلات دستورية وقد وافق البرلمان على إجراء انتخابات برلمانية فى الثانى والعشرين من يونيو قبل موعدها المحدد سلفا فى الرابع من نوفمبر. وفى خطوة أخرى قام حزب العدالة والتنمية بالتعاون مع حزب الوطن الأم الذى يستحوذ على عشرين مقعدا بالبرلمان بالموافقة على تعديل بعض المواد فى الدستور. والتعديلات الجديدة تجعل انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا جماهيريا مباشرا وتخفض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس وتعطيه الحق فى إعادة الترشيح بعد انتهاء مدة الرئاسة وتخفض مدة الدورة البرلمانية من خمس سنوات إلى أربع وتكتفى بحضور ١٨٤ عضوا على الأقل كنصاب رسمى للبرلمان. ويستلزم تغيير هذه البنود الدستورية موافقة رئيس الجمهورية الحالى احمد نجدت سزرفالدستور ينص على أنه يحق له فى خلال خمس عشرة يوما أن يوافق أو يعترض على كل أو بعض قرارات البرلمان أو طرحها للاستفتاء العام.ومن المحتمل أن يعترض الرئيس على القرارات المذكورة وإذا حدث هذا فإن القرار يعاد إلى البرلمان وقد قال رجب طيب اوردغان إنه إذا تم الاعتراض على قرار البرلمان فإن البرلمان سوف يعيده كما هو دون تغيير إلى قصر الرئاسة وفى حالة تمسك حزب العدالة والتنمية بمطالبه فإن رئيس الجمهورية سيضطر إلى الموافقة على قرار البرلمان أو طرحها للاستفتاء العام ويأمل الحزب الحاكم فى طرح هذه التعديلات للاستفتاء بجانب الانتخابات البرلمانية. ومع هذا يعارض العلمانيون والأحزاب المعارضة لحكومة أوردغان إجراء تغييرات بالدستور حيث يرون أن الوقت الحالى غير مناسب لهذه التغييرات ويطالبون بإحالة الموضوع إلى البرلمان القادم. ورغم أن الدستور التركى ينص على أن منصب رئيس الجمهورية هو منصب شرفى غالبا إلا أن رئيس الجمهورية لديه صلاحيات لا يريد العلمانيون أن يفقدوها فرئيس الجمهورية يمكنه الاعتراض على مقررات البرلمان أو تعديلها أو طرحها للاستفتاء العام للموافقة عليها أو رفضها كما أنه يتولى قيادة القوات العسكرية. كما أن رئيس الجمهورية هو الذى يختار رئيس هيئة الأركان المشتركة ورئيس مجلس الأمن القومى وأعضاء مجلس التعليم العالى ورؤساء الجامعات وقضاة المحكمة الدستورية ومثل هذه الصلاحيات هى السبب فى المقاومة العنيفة من جانب العلمانيين والمؤسسة العسكرية لمطالب حزب العدالة والتنمية التى تتضمن حصول الحزب على منصب رئيس الجمهورية والعلمانيون والمؤسسة العسكرية الذين يعتبرون أنفسهم حماة المبادئ الأتاتوركية والنظام العلمانى فى تركيا يتهمون قيادات حزب العدالة والتنمية الإسلاميين بتجاهل هذه المبادئ وهم يرون أن الحزب المذكور يسعى غلى الحصول على السلطة وتطبيق برنامج إسلامى بأسلوب خفى فى المجتمع التركى ولهذا فإذا تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز بمنصب الرئاسة فإنه سيحصل على سلطة غير مسبوقة وسوف يختل توازن القوى لصالحه. ولا يمكن لهذا الاختلال فى التوازن أن يتوافق مع أهداف العلمانيين والجيش التركى الذى كانت له مكانة خاصة فى السياسة التركية طوال الثمانين عاما الماضية وهى عمر الدولة التركية الجديدة. ومن هنا نرى الجيش يهدد بالتدخل والأحزاب العلمانية فى تركيا تقف معا فى جبهة واحدة وتقيم تظاهرات فى الشوارع بهدف حماية العلمانية. ومع كل هذا فإن الجيش التركى لا يمكنه فى الظروف الحالية التدخل على نحو مباشر مثلما حدث فى عهد اربكان حيث تدخل مباشرة وأدى تدخله إلى إقصاء حكومة حزب الرفاه الإسلامي. كما أن حزب العدالة والتنمية لم يتخذ أى خطوة قائمة على تجاهله مبادئ العلمانية التركية وتراث أتاتورك خلافا لحكومة اربكان التى كان لها توجه إسلامى واضح على المستوى الخارجى فرجب طيب اردوغان يتصرف بحيطة وحذر كبيرين فى هذا الصدد كما أن حزب العدالة والتنمية ليس حكومة ائتلافية ولهذا فهو مستقر وراخ وعليمدى العقدين الماضيين تعد حكومة اردغان إحدى أكثر الحكومات التركية ثباتا ويحسب لحكومته نجاحها فى الإصلاح وتحسين الأوضاع الاقتصادية كما أن تركيا طوال مدة حكمه قد خطت خطوات مؤثرة على طريق تحقيق مطالب الاتحاد الأوروبى فى المجال الاقتصادى وفى ظل هذه السيرة لا يوافق الاتحاد الأوروبى على تدخل الجيش لأن هذا يستلزم الحد من الحريات ا لفردية والسياسية للمواطنين وهو الأمر الذى يعد حتى الآن أحد أهم موانع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. والأهم أن الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٧ وافقت على تدخل الجيش لإقصاء حكومة اربكان الإسلامية ولكن فى الوقت الحالى تكمن مصلحتها فى عدم تدخل الجيش فانعدام الاستقرار والفراغ السياسى فى تركيا يمكن أن يؤدى إلى مزيد من عدم الاستقرار فى العراق ومنطقة الشرق الأوسط لأن عدم الاستقرار فى تركيا سوف يزيد من إمكانية انعدام السيطرة على الحدود الشمالية للعراق وتصعيب إمكانية قيام تركيا بدور مؤثر فى العراق. كما أن وجود أزمة فى تركيا يزيد من صعوبة أزمات المنطقة مثل مشكلة السلام بين العرب وبين إسرائيل ومشكلة لبنان والملف النووى الإيرانى وغيرها. وإلى جانب هذا لايمكن أن يتفق تدخل الجيش واحتمال إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية مع النموذج الأمريكى المتمثل فى

نشر الديموقراطية فى الشرق الأوسط. يرى كثير من الأمريكيين أن حزب العدالة والتنمية التركى يمكن أن يكون نموذجا طيبا للتعايش السلمى بين العسكريين العلمانيين والإسلاميين المعتدلين.

ما يمكن قوله بشأن أنشطة الأحزاب الإسلامية مثل حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب العدالة والتنمية هو أنها تريد تحقيق الأهداف والحصول على السلطة السياسية عن طريق الآليات القانونية والسلمية وحتى إذا اضطرت للتنحى تحت ضغط العلمانيين وتدخل الجيش فإن المناخ السياسى اللازم لإعادة بعثها مازال موجودا وحزب الرفاه نموذج لهذا فأربكان بعد ثلاثين عاما من العمل السياسى عندما كان مسجونا تم حظر حزبه ومصادرة أمواله ولكنه لم يقم بأى فعل غير قانونى أو عنيف أو مخالف للنظام السياسى التركى واللافت للنظر هو قيام حزب العدالة والتنمية من داخل حزب الرفاه ويبدو فى الوقت الحالى أن نهج أربكان هو قدوة الحزب الحاكم بزعامة اردوغان.

فى النهاية يجب القول إن الرؤية المستقبلية تشير إلى أن هناك تطورات كبيرة يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى داخليا وخارجيا. ففى حالة بقاء التركيبة الحالية للبرلمان التركى فى الانتخابات القادمة فإن مشكلة انتخاب رئيس الجمهورية ستظل مستعصية على الحل وفى هذه الحالة من المحتمل إجراء بعض التعديلات الدستورية كوسيلة للخروج من الأزمة. ويمكن أن يؤدى التعديل الدستورى إلى انهيار التوازن القائم بين العلمانيين والإسلاميين وزيادة فرصة الإسلاميين فى الحصول على مقعد رئاسة الجمهورية. وفى حالة عدم تمكن أى حزب من الحصول على الأغلبية فى البرلمان فإنه ستوجد صعوبات عديدة أمام تشكيل حكومة ائتلافية وانتخاب رئيس للجمهورية. فى هذه الحالة يمكن أن يزيد احتمال انعدام الاستقرار السياسى تكرار تغيير الائتلافات والحكومات.

نظرة على الحركات الإسلامية فى تركيا

■ **سيد مرتضى مفيد نجاد** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٦/١٧

عندما تأسست الجمهورية العلمانية التركية فى عام ١٩٢٤ بواسطة مصطفى كمال أتاتورك، بذلت الحكومة التركية آنذاك جهوداً كبيرة من أجل القضاء التام والكامل على كل شئ له ارتباط بأية مظاهر إسلامية.

فى ذلك الوقت كان الشيوخ ورجال الدين الناشطون قبل ذلك كانوا قد فقدوا موقعهم وسلطتهم وتعطلت مؤسستهم أى المؤسسة الدينية.

فى الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٠ لا يمكن القول بوجود أى مظهر إسلامى لأنه طوال تلك الفترة تم قمع جميع الأنشطة نتيجة لوجود نظام الحزب الواحد ولم تقم الحركات الإسلامية بأى شكل من الأشكال، لم تقم بأى عمل من أجل الانقلاب على النظام السياسى كما لم تقم بأى من أعمال العنف ضد النظام العلمانى.

اعتبارا من عام ١٩٤٦ ساد تركيا نظام تعدد الأحزاب وحتى عام ١٩٥٩ كانت الأحزاب التركية مجرد ديكور للنظام السياسى حيث كانت الأنشطة الحزبية ممنوعة عملياً.

لكن منذ عام ١٩٥٩ بدأت الجماعات والحركات الإسلامية أنشطتها بشكل قانونى. هذه العودة للتيارات الإسلامية لم تكن بهدف المشاركة فى الانتخاب عن طريق تقديم مرشحين إسلاميين وإنما أدت الصراعات بين الأحزاب العلمانية إلى سعيها لكسب أصوات الجماعات الإسلامية وهو ما أضفى أهمية كبيرة عليها. من هنا جاء دور هذه الجماعات فى دعم الحزب المعارض لأتاتورك دعماً بارزاً ومؤثراً . فلقد أدت أصوات الإسلاميين فى انتخابات ذلك العام إلى فوز الحزب الديمقراطى المعارض على حزب أتاتورك أى "حزب الأمة".

يعد عام ١٩٧٠ نقطة تحول رئيسية فى تاريخ الحركات الإسلامية التركية، حيث سُمِحَ لها ولأول مرة بتأسيس حزب إسلامى بشكل قانونى ورسمى وقد ترأس ذلك الحزب "نجم الدين اربكان".

١٩٧٠ عام حزب العدالة:

فى عام ١٩٧٠ أسس نجم الدين اربكان حزب العدالة بوصفه أحد الأحزاب الإسلامية الوليدة فتمنح أولى الفرص القانونية لكى يتمتع الإسلاميون بمؤسسة حزبية دائمة. والتى من خلالها استطاعوا - كانوا يستطيعون - خوض المنافسات الانتخابية.

فى ٢٠ مايو ١٩٧١ تم تعطيل هذه الحركة بواسطة "المحكمة الدستورية" التى اتهمت الحزب الجديد بتجاوز الأسس والمبادئ العلمانية وهو ما أسفر فى النهاية عن تشكيل جبهة الإنقاذ الوطنى فى عام ١٩٧٢ .

١٩٧٢-١٩٨٢ ، حزب الانقاذ الوطنى : NPS

لقد استطاع حزب الانقاذ الوطنى بتأييد من الجماعات النقابية والتجارية ومع تمتعه بتأييد شبكات خفية وجماعات دينية غير رسمية، استطاع أن يحقق فوزاً مثيراً فى انتخابات ١٩٧٣ حيث حصل على ١١,٢٪ من الأصوات التى شاركت فى الانتخابات البرلمانية آنذاك لقد تمكنت جبهة الإنقاذ الوطنى عبر تحالفها أو تآلفها مع الكتل والإئتلافات المختلفة سواء من الأحزاب الإسلامية أو الأحزاب اليمنية، تمكنت من تشكيل حكومة إئتلافية عدة مرات والتى استمرت حتى عام ١٩٨١ حيث تم منع النشاط الخاص بالأحزاب السياسية فى تركيا.

١٩٨٣-١٩٩٨ .. حزب الرفاة :

عند إطلاق حرية الأنشطة الحزبية مرة أخرى فى يوليو ١٩٨٣ حلت جبهة جديدة هى حزب الرفاة RPبدلا من جبهة الإنقاذ الوطنى NPSوكان يرأس حزب الرفاة آنذاك "على تركمن". ثم خلفه فى رئاسة حزب الرفاة نجم الدين اربكان والذى نجح فى كسب أصوات كثيرة خلال الانتخابات العامة التى جرت مرتين فى عام ١٩٨٧ و ١٩٨٩ . فخلال هاتين الدورتين تمكن الإسلاميون من خلال اتباعهم استراتيجية قائمة على التخطيط المحكم.. تمكنوا من جذب أو اجتذاب عدد كبير من عناصر وأفراد النخب المختلفة فى جميع المجالات فضلاً عن تشكيلهم كوادر نخبوية اجتماعية ذات تأثير كبير الأمر الذى مكن الإسلاميين من النفاذ إلى الأنماط المختلفة للسلطة والأجهزة والمؤسسات الحكومية التركية.

فى الانتخابات المحلية التى جرت فى مارس ١٩٩٤ نجح حزب الرفاة RPفى تحقيق الانتصار. كما نجح فى الانتخابات الخاصة بالبلديات (رئاسة المدن والأقاليم) فى الحصول على ٢٨ منصب حاكم مدينة من مدن تركيا و ٦ مناصب لحكام عواصم الأقاليم و٣٢٧ منصب حاكم إدارة محلية وهو ما شكل آنذاك ما مجمله ١٩٪ من إجمالى الأصوات التى اقترعت فى تلك الانتخابات.

بعد ذلك بعام واحد نجح حزب الرفاة فى زيادة نسبته - حصته - من الأصوات إلى ٢١,٤٪ من إجمالى الأصوات التى شاركت فى الانتخابات العامة التى شهدتها تركيا فى عام ١٩٩٥ .

فى يوليو ١٩٩٦ شكل حزب الرفاة حكومة ائتلافية مع "تانسو تشيللر" زعيمه حزب اليمين وهى الحكومة التعى استمرت عام واحد فقط .

الأزمة التى كانت قد نشبت نتيجة الأنشطة المضادة للعلمانية من جانب حكام المدن التابعين لحزب الرفاة ومعاونيهم شكلت الركائز الأولية للإختلاف الذى نسب بين الحزبين حزب الرفاة وحزب اليمين.

إن الإجراءات التى شهدتها تركيا مثل إخراج الضباط الإسلاميين من الجيش فى ديسمبر فى ١٩٩٦، المطالبة بإلغاء قانون منع إحجاب للطالبات،، نمط ونوع الخدمات المدينية، الشجار على إقامة مسجد فى ميدان اسطنبول وفى النهاية الارتباط مع الجماعات الجهادية الإسلامية قد أدت فى النهاية إلى زيادة الضغط من جانب الجيش على الحزب الرفاة وهو ما أسفر عن تدهور وسوء شديدين سادا العلاقة بين الجيش وبين حزب الرفاة واشتداد المواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين.

لقد أسفرت كل هذه الأحداث عن محاكمة قادة وزعماء حزب الرفاة فى مايو ١٩٩٧ ومنع أربكان - فى النهاية - فى عام ١٩٩٧ من التواجد فى الساحات والأنشطة السياسية.

فى يناير ١٩٩٨ حل حزب الرفاة من جانب المحكمة الدستورية نتيجة تجاوزه مبادئ العلمانية وقوانين الأحزاب السياسية وبرغم ذلك قام الإسلاميون بتشكيل حزب جديد.

١٩٩٧ حتى الآن .. حزب الفضيلة :

فى ديسمبر ١٩٩٧ بدأ حزب الفضيلة نشاطه بواسطة ٣٢ عضواً من أعضاء حزب الرفاة بزعامة "رجائى كوتان". آنذاك كان هذا الحزب يتمتع بـ ١٤٤ مقعداً من مقاعد البرلمان وكان الجناح المحافظ فى الحزب - الذى كان تابعاً لأربكان- كان قد استطاع أن يتولى زعامة الجماعة البرلمانية للحزب داخل البرلمان التركى وذلك قبل أن يسيطر الجناح الإصلاحى بزعامة "جيب اردوجان".

فى ظل هذه الصراعات الحزبية الداخلية من أجل كسب السلطة قامت مجموعة من الأعضاء بتقديم استقالاتها فى عام ١٩٩٩ وهو ما أضعف الحزب.

المؤكد أن اتهامات مختلفة ومتعددة لازالت توجه حتى الآن إلى حزب الفضيلة عبر أساليب مختلفة مفادها اتهام الحزب بممارسة أنشطة مضادة للعلمانية.

حزب العدالة والتنمية:

لهذا الحزب دور فعال اليوم بمساعدة ودعم الأحزاب العلمانية التركية فى الساحة السياسية والحكومية داخل تركيا.

أيضا ثمة تيارات أخرى فى تركيا توجد اليوم مثل "تيار العلويين" ولكن المؤكد أنه لايمكن بحال من الأحوال توصيف هذا التيار بوصفه أحد التيارات أو الحركات الإسلامية، كما أنه لايوجد لهذا التيار أنشطة أو ممارسات حقيقية ومؤثرة.

عندما نتحدث عن وجود "الإسلام" فى تركيا، يتبادر إلى الذهن تياران رئيسيان هما :

التيار الأول.. الإسلام السياسى الذى أفرز وشكل الأحزاب لكنه يجتهد ويسعى للعمل من خلال - وفى إطار- النطاق الخاص والسقف الذى حدده ويسمح به النظام السياسى التركى، هذا التيار يشارك فى الحياة السياسية والبرلمانية والنقابات وله صحفاً خاصة به.

التيار الثانى- التيارات التى كانت لها مكانة بارزة فى

الحكومة العثمانية فعلى الرغم من أنماط التعذيب المختلفة وكذلك ألوان الظلم التى عانت منها فى عصر أتاتورك إلا أنها تمتعت بقدرة كبيرة على الإستمرار والبقاء نظراً لأن لها جذوراً وأفكاراً شعبية عميقة وتاريخية أصيلة بين أنماط وفئات المجتمع التركى المختلفة.

إن النقطة المهمة فى هذا الصدد هى أن الإسلاميين الإتراك لا يعتقدون بأهمية ممارسة الضغوط والخطط أو الأطروحات العسكرية والمسلحة فى التعامل مع النظام التركى. هم يقصدون ويهدفون إلى التعامل معه كل شئ ورؤية كل شئ من خلال - وفى الإطار- الديمقراطى فقط .

ثمة تيارات أخرى كثيرة فى تركيا تمارس أنشطتها المختلفة من خلال الطرق والقوالب الصوفية. أكبر وأهم هذه التيارات ذات الصدى فى المجتمع التركى حركة "النوريون" وهى الحركة التى تتبع وتؤيد أفكار التركى الكبير "محمد سعيد نورس" كذلك توجد حركات أخرى مثل حركة "السليمانية" ولكن كما سبق القول فإن حركة "النورسييون أو النوريون" هى أكبر تيار صوفى فى تركيا والتى تتمتع بفروع وتيارات مختلفة ومتعددة داخل المجتمع التركى.

من أكبر هذه الفروع ذلك الفرع الذى يتزعمه "فتح الله جوكر" العالم الدينى التركى، لكى نعرف هذا الشخص يكفينا أن نقول إن اسم "الإسلام" إذا ما ذكر فى تركيا فإن ذلك يعنى لدى الأتراك شخصين إثنتين فقط الأول هو "نجم الدين إربكان" والثانى هو "فتح الله جوكر" . فأربكان - فى واقع الأمر- يقع على رأس منظومة الإسلام السياسى التركى إن جاز لنا هذا التعبير أما "فتح الله جوكر" فهو يقع على رأس الإسلام الاجتماعى فى تركيا.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد عدد آخر من الجماعات الإسلامية ذات النشاط البارز فى تركيا لكن ليس لها نفس هذا الدور المهم الذى يتمتع به أتباع ومؤيدو "أربكان" أو "جوكر" هذه الجماعات نذكر الآتى:

أ) جماعة "إبداع" .. ويتزعمها "صالح ميرزابيك أوغلو" وهى جماعة سنية حنفية متعصبة وهى تعتقد بخط المواجهة المسلحة مع العلمانية.

ب) جماعة "مد زاهر جيلار" .. يتزعمها "صديق دورسون" لها ميول فكرية بالأساس أى هى تعتقد بحتمية العمل الفكرى وليس السياسى على الرغم من أنها ذات أهداف سياسية وهى على خصومة دائمة مع الحكومة التركية.

ج) جماعة "محمود افندى" .. ويتزعمها "محمود افندى" وهو جماعة وُلدت من فرع "الإمام ربانى" أحد أئمة الطريقة الصوفية النقشبندية وهى تمارس النشاط الاعلامى والتعليمى لترويج أفكارها وخلق وجودها السياسى.

د) جماعة "اسدى افندى" .. يتزعمها "الشيخ محمد اسدى" وهى تعتقد بضرورة إقامة وتشكيل الحكومة الدينية وتمارس أنشطة سرية معادية للحكومة.

هـ) "أهل الإيمان" .. يتزعمها "نجم الدين أربكان" وهى جماعة إسلامية سنية حنفية، لازالت موجودة فى المجالات والأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية التركية المختلفة.

و) جماعة "فتح الله تشيللر" .. يتزعمها "فتح الله جولون".. هى تعتقد بضرورة أن يتفق الإسلام ويتوافق مع الأسس والمرتكزات القومية الراسخة وهى تمارس أنشطتها عن طريق الاعلام والوسائل الإعلامية.

ز) جماعة "عاشوراء" .. يتزعمها "طوران جول جوك" و"تيومان شاهين" و"حسين آكستشى" وهذه جماعة تعتقد فى الإسلام الشيعى وتمارس عملها من خلال الأنشطة الإعلامية والسياسية و......

بشكل عام الشئ الذى يحظى بأهمية فى هذا الصدد والذى يجب التأكيد عليه هنا أن فى تركيا ثلاثة أنماط من "الإسلام" وهى على النحو التالى:

النمط الأول: "الإسلام الكمالى" وهو موجود فى المدن الكبرى وبين الطبقات المتعلمة، وفى هذا النمط يسود الاعتقاد بين الأفراد أن المذهب والايمان هما أمران شخصيان ومن الأمور الشخصية.

النمط الثانى.. "الإسلام السُنى" وهو السائد فى الأرض القديمة من هضبة الأناضول وهو ينتشر أكثر بين سكان القرى والمدن الصغيرة ويرتبط بعلاقة أضعف مع الأفكار الكمالية "نسبة إلى كمال أتاتورك" مقارنة بالعلاقة بين المسلمين من سكان المدن الكبرى والأفكار الأتاتوركية.

النمط الثالث.. "الإسلام العلوى" وهؤلاء يخص المسلمين الشيعة أتباع المذهب الاثنى عشرى وهؤلاء يعارضون - كما كان حالهم فى الماضى- شريعة ومسلك أهل السنة الأتراك إلى حد ما.

النقطة الأخرى التى يجب التأكيد عليها هنا أن الحركة الإسلامية فى تركيا تعد جزءاً من النظام الديموقراطى التركى. فهى تشارك بنشاط فى الانتخابات البرلمانية والبلدية والمحلية كما تحظى - وحظيت بدور بناء فى الحياة السياسية التركية.

هذه الأسباب أو العوامل صارت تشكل فى حد ذاتها حائلاً مهماً جداً دون اللجوء إلى القوة من جانب الحركة الإسلامية التركية من جهة والعمل على بيان أفكارها وعقائدها عبر الطرق السلمية من جهة أخرى.

مصلحة القاهرة فى عملية السلام

■ هادى جرقوئيلان ■ ايران ٢٠٠٧/٧/١

مرة أخرى صار الشرق الأوسط بؤرة للتطورات والأحداث العالمية. فكل من الاشتباكات الجديدة فى فلسطين والاضطرابات الأمنية فى العراق وأحداث نهر البارد فى لبنان الوجه السياسى للمنطقة.

وفى هذه الظروف يسعى كل لاعب بالمنطقة للعثور على دور جديد له بدءا من الدول الصغيرة التى تعمل جاهدة على الحصول على المزيد من المكاسب من الأحداث الجديدة مثل قطر والأردن وصولا إلى الدول الكبيرة التى تسعى إلى تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها وأداء دور الوسيط فى أزمات الشرق الأوسط مثل المملكة العربية السعودية. وبين كل هؤلاء هناك الدولة التى ترى صعود نجمها السياسى المتألق فى هذا الجو المضطرب وهى مصر التى تتمتع بدبلوماسية مؤثرة نافذة منذ زمن بعيد وقد حققت القدر الأكبر من الفائدة الممكنة من وراء التطورات الأخيرة وهى تسعى إلى أن تكون اللاعب الأهم فى الشرق الأوسط. ويمكن دراسة دور مصر الجديد ودبلوماسيتها الهادفة إلى تحقيق المكاسب فى أربع مجالات وهي:

١- مشروع السلام بين العرب وإسرائيل والنزاع حول غزة
٢- النزاع اللبناني
٣- الوساطة فى دارفور
٤- أزمة العراق

المشروع العربى الإسرائيلى غير المكتمل

استضاف المصريون معظم مباحثات السلام فى الشرق الأوسط وتعد هذه الاستضافة أكبر عائد سياسى للقاهرة. وفى ابريل الماضى استضافت مصر اجتماع وزراء خارجية الدول العربية لدراسة مشروع السلام العربى الذى قدمته السعودية فى عام ٢٠٠٢ حيث طرح هذا المشروع بعد خمس سنوات على الساحة السياسية ويقوم على أنه فى حالة انسحاب النظام الصهيونى إلى حدود عام ١٩٦٧ فإن الدول العربية سوف تقوم بتطبيع علاقاتها معه.

وبعد مشاورات ومناقشات مطولة وافق وزراء الخارجية العرب على المشروع السعودى واختيار كل من مصر والأردن ممثلتين للعرب والجامعة العربية لمتابعة المشروع والحوار مع النظام الصهيوني. وقد حاز هذا القرار على ترحيب فورى من الولايات المتحدة حيث وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية هذا القرار بأنه إيجابى وبأنه بداية ولكن الطرف الصهيونى اعترض عليه فاضطرت واشنطن إلى التعامل معه بحذر وأبدت شكوكا حول تفاؤلها. وفقا لقرار وزراء الخارجية العرب تولى كل من الملك عبد الله الثانى ملك الأردن وحسنى مبارك رئيس مصر مسئولية التشاور السياسى فى نزاع الشرق الأوسط وهى فرصة لا يمكن لأحدهما أن يضيعها من يده بسهولة.

ففى إطار متابعة المشروع أرسل مبارك صديقه الحميم عمرو موسى إلى لبنان ليستخدم اليد الأخرى للدبلوماسية المصرية وهى جامعة الدول العربية فى لبنان كما يرافق مصر فى متابعة المشروع الطرف الثانى وهو الأردن ولكن ا لواضح أن العلاقات الثنائية للأردن مع النظام الصهيونى تأتى فى مرتبة أقل مقارنة بمثيلتها بين مصر والنظام الصهيونى بل إنها تابعة إلى حد ما لسياسات القاهرة.

فى البداية رحبت حكومة النظام الصهيونى بالحوار حول مشروع السلام العربى ولكنها شددت بعد ذلك على مواقفها العدائية حيث قال المتحدث باسم الحكومة الصهيونية " إننا لن نفرض عليهم "العرب" أو نملى عليهم ما يقولون لنا ولكننا سوف نعرض لهم شروطنا" وكانت كلمات هذا المتحدث بمثابة إلقاء الماء البارد على رأس دبلوماسية مصر فقد أعلن المسئولون الصهيونيون صراحة أنه يجب إجراء تغييرات فى مشروع السلام لكى يمكن دراسته وإلا فإن المباحثات بين العرب والإسرائيليين لن تصل إلى نتيجة. ومعروف أن التغييرات التى تعنيها إسرائيل ليست إلا إضاعة حقوق الفلسطينيين.

كان رد الفعل الغاضب من جانب القاهرة تجاه إسرائيل يقول كل شئ. فقد أخذ مبارك ينتقد إسرائيل ويتهم مسئوليها بإضاعة الوقت وعرقلة العمل. وأشار إلى الإجماع التقريبى للعرب على الحوار مع إسرائيل واعتبرها فرصة نادرة، وهكذا توارى موضوع متابعة مشروع السلام ووجهت ضربة جديدة لعملية السلام بعد الجولة الجديدة من الاشتباكات الداخلية فى فلسطين ولبنان التى زادت الأوضاع فى الشرق الأوسط تأزما. فقد أعطى الاشتباك بين القوات الحكومية وميليشيات فتح الإسلام فى مخيم نهر البارد بلبنان ذريعة لمجئ قوات أمريكية جديدة إلى الشرق الأوسط فضلا عن العدد الكبير من القتلى الذين تخلفوا من هذا الاشتباك. وفى الناحية الأخرى تسببت الحرب الأهلية بين حركة فتح بزعامة محمود عباس وقوات حماس بزعامة اسماعيل

هنية فى تقسيم فلسطين إلى قسمين الأول غزة وهو تحت سيطرة حماس والضفة الغربية وهى تحت سيطرة حركة فتح وهذا يعنى نهاية حلم كل من الملك عبد الله والرئيس مبارك ولكن رجال القاهرة يعرفون أن موضوع الحوار مع إسرائيل سوف يحيا من جديد إذا انتهت الاضطرابات فى الشرق الأوسط وعندها سيكون لمصر دور أساسى فى دبلوماسية السلام.

فرص القاهرة فى أزمة العراق

شكلت مصر مع السعودية والأردن جبهة سياسية مشتركة فى الأزمة العراقية. فبالنسبة للقاهرة كان انعقاد مؤتمر شرم الشيخ أكبر تجمع حول العراق بعد صدام وأكثر الفرص الدبلوماسية احتواء على الفرص فى نهاية مؤتمر شرم الشيخ الذى شارك فيه خمسون دولة ومنظمة دولية تم التأكيد على استقرار وتقدم العراق وتم توقيع اتفاقية خاصة بمنح القروض للعراق وتنفيذ خطة خمسية لدعم العراق اقتصاديا. وقد تهيأ المصريون للحصول على امتياز فتح باب الحوار بين إيران والولايات المتحدة من خلال هذا المؤتمر ولكن الآمال المصرية من لقاء رايس ومتكى لم تتحقق، فما حدث هو فقط حوار بين الخبراء الإيرانيين والخبراء الأمريكيين ولكن القاهرة تدعى أن مؤتمر شرم الشيخ هو الذى استطاع إنهاء حالة القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وبين إيران وهو السبب فى إجراء الحوار بين البلدين حول العراق.

ومازالت القاهرة بعد مضى عدة أشهر تذكر مؤتمر العراق على أنه نقطة مشرقة فى تاريخها الدبلوماسي.

دارفور

من بين كل الدول العربية تعد القاهرة أهم لاعب فى أزمة دارفور. وقد زادت الأوضاع سوءا فى هذه الأيام فى إقليم دارفور السودانى ومع ذلك وقع حدث مهم أدى إلى لفت الأنظار مرة أخرى إلى دارفور فقد أعلنت حكومة السودان فى رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة موافقتها على وجود قوات دولية مع قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى منطقة دارفور وهى المرة الثالثة فى السنوات الثلاث الأخيرة التى تعلن فيها حكومة السودان موافقتها على هذا الأمر. وكان تدخل مصر هو السبب فى تشجيع الرئيس السودانى حسن البشير على القبول بوجود قوات دولية فى إقليم دارفور فحتى الشتاء الماضى لم تكن مصر تبدى اهتماما كبيرا بقضية دارفور وكانت تركز سياستها الخارجية حول قضايا الشرق الأوسط كالعادة ولكن مع تزايد المطالب الدولية وخاصة توصيات أعضاء الكونجرس الأمريكى قرر الرئيس مبارك الظهور فى أزمة دارفور بشكل فاعل وتم تشكيل وفد دبلوماسى مصرى بدأ فى إجراء المشاورات ونتيجة هذا التحرك الدبلوماسى توجه الرئيس السودانى إلى القاهرة وتناقش مع حسنى مبارك. وبعد هذا اللقاء أعلنت حكومة السودان رسميا قبولها لقوات حفظ السلام الدولية. يرى كثير من المراقبين العرب أن وساطة مصر كان لها تأثير كبير فى قرار حكومة الخرطوم.

مع هذه التفسيرات تسعى مصر اليوم عن طريق إجراء مناورات سياسية فى أربع جبهات فى الشرق الأوسط إلى طرح نفسها كدولة مهمة بالمنطقة بل إنها تعد نفسها جسر الاتصال بين الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة فى الشرق الأوسط ولا شك هناك عاملان أساسيان لهذه الدبلوماسية المصرية وهما

١- الهوية العربية الأفريقية

٢- التراث السياسى للسادات ومبارك

فالموقع الجيوبوليتيكى لمصر يعد عاملا مهما وربما هناك عدة دول أخرى تعد ضمن الدول العربية الأفريقية المهمة مثل ليبيا والصومال والسودان ولكن أيا منها لا يمتلك وضعا مثل وضع مصر. فمصر تقع فى جزء حساس من قارة آسيا ورغم وقوعها فى شمال أفريقيا إلا أنها تجاور الأردن وفلسطين المحتلة وهذا الموقع الاستراتيجى أتاح لمصر وحكومتها استغلاله لكى تكون لاعبا مهما فى الشرق الأوسط وفى الوقت نفسه لكى تكون طرفا مؤثرا فى أفريقيا.

فمن جهة نشأت العلاقات الحالية بين مصر وإسرائيل من فكر اثنين من رؤساء هذه الدولة العربية وهما السادات ومبارك، كان السادات يتولى رئاسة مصر فى عقد السبعينيات من القرن الماضى وهو صاحب القرار الأول فى تنفيذ عملية السلام مع إسرائيل حتى تم توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩ وبعد فترة قليلة من توقيع الاتفاقية اغتيل السادات على يد خالد الإسلامبولي. ورغم موت السادات إلا أن سياساته قد استمرت على يد خليفته حسنى مبارك الذى كان نائبه أيضا. ويتولى مبارك رئاسة مصر منذ عام ١٩٨١ حتى الآن وهو يطبق أفكار السادات الرامية إلى تحقيق السلام.

وترى القاهرة الآن دبلوماسية السلام التى تنتهجها فى خطر بسبب معركة نهر البارد واشتباكات غزة فبعد أسبوع واحد فقط من إعلان حل حكومة حماس قامت القاهرة بدعوة دول الشرق الأوسط للاجتماع والتشاور حيث دعا حسنى مبارك زعماء النظام الصهيونى "إيهود أولمرت" وفلسطين "محمود عباس" والأردن "الملك عبد الله الثاني" للمشاركة فى مؤتمر السلام بشرم الشيخ وعادت الآمال للقاهرة فى إدارة عجلة السلام مرة أخرى.

أزمة نهر البارد فى لبنان

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٦/٢٧

على أثر تفجير فى بيروت قتل السيد (رفيق الحريرى) رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق ومعه اثنان وعشرون آخرون، وكان ذلك فى فبراير ٢٠٠٥، ومنذ ذلك الحين لم ينته التحقيق فى هذه القضية، وأنقسم المجتمع السياسى اللبنانى إلى جماعتين جماعة تضم المجلس اللبنانى والقوى المستقلة فى هذه الدولة (المعارضة) وهذه الجماعة تدعم فكرة تشكيل محكمة فى إطار سياسى للنظام اللبنانى.

والجماعة الثانية وهى الحكومة التى بعد معارضة البرلمان اللبنانى، أرسلت خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب بمشاركة قوى أجنبية فى هذه القضية.

وعلى كل حال فقد صدر القرار ١٧٥٧ من مجلس الأمن بموافقة عشرة أصوات وامتناع كلاً من روسيا والصين وقطر وإندونيسيا وجنوب أفريقيا.

وطبقاً لمصادر مطلعة داخل منظمة الأمم المتحدة فإن واشنطن لم تقبل بأى إصلاحات من قبل الأعضاء الخمس دائمى العضوية خاصة الصين وروسيا فى نص القرار، وأن أمريكا طلبت رسمياً من الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً بشأن الأوضاع فى لبنان خلال عشرة أيام بعد الموافقة على القرار فى مجلس الأمن.

وكانت أهم بنود القرار ١٧٥٧ الصادر من مجلس الأمن ما يلى:-

- المادة الثامنة التى تنص على أنه فى حالة عدم حدوث اتفاق بشأن مقر المحكمة، فإن مقر المحكمة يحدد بالتشاور مع الحكومة اللبنانية.

- المادة التاسعة عشر تؤكد على أن بدء العمل للمحكمة فى التاريخ الذى يحدده الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية.

- على الأمين العام أن يقدم تقريره الأول لمجلس الأمن خلال تسعون يوماً. وأن يقدم بعد ذلك بشكل دورى بشأن مدى سريان تنفيذ هذا القرار.

ومن خلال هذه البنود توجد نقاط كثيرة يمكن من خلالها أن ندرك القضية أفضل، ومن هذه النقاط ما يلى:-

١-إذا كان هذا القرار الغير قانونى لمجلس الأمن بمنزلة نقض صريح للسيادة القومية اللبنانية. إلا أننا قد شاهدنا الموافقة عليه فى مجلس الأمن، وهذا يعنى أن رأى مجلس الأمن لموضوع لا تعد دليل على أحقيته وصحته، خاصة أن الكثير من قرارات مجلس الأمن وحتى قراراته الملزمة من ناحية (القانون الدولى) مشوهة ولا يمكن قبولها.

وبالنسبة لهذا القرار الأزمة فقد أكد (نيتالى جوركين) مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة "أن أصل تشكيل المحكمة بموجب القانون الدولى يثير الشكوك، وأن هناك تعارض بين القرار ١٧٥٧ مع الدستور اللبنانى".

أما (وانج جوانجيا) مندوب الصين. فقد حذر من عدم الاهتمام من التعارض الموجود فى إصدار القرار وأكد على ضرورة توافق القوى فى لبنان لأنها المنشأ لظهور المشاكل السياسية والقانونية فى لبنان.

وهذه هى المرة الأولى فى العالم أن تسعى قوى أجنبية للتدخل لمتابعة أمر داخلى، وأن تفرض هذا التدخل تحت غطاء قانونى.

٢- الجزء الهام من الخطة هو التدخل السافر فى شئون لبنان خيانة حكومة السنيورة وتيار ١٤ مارس.

والواقع أن هذه الجماعة تبحث عن استمراريتها من خلال التدخل الخارجى ولأنها فاقدة للقاعدة الشعبية فهى تسعى لتأمين نفسها من خلال القوى الأجنبية.

وبالطبع فإن القوى الأجنبية لا تربطا أى علاقة بجماعات أو أشخاص بشكل خاص، ولكنها مسألة مصالح مشتركة وذلك باستغلال خيانة الجماعات الحاكمة.

والقوى الأجنبية قيمت حكومة السنيورة بشكل سليم فحكومة السنيورة تأمل فى تأمين ضعفها فى الداخل من خلال مساعدة القوى الأجنبية، وهذه القوى لديها أهداف غير نظيفة تريد تحقيقها من خلال استغلال هؤلاء.

وعلى هذا النحو فإن حكومة السنيورة أول حكومة بلا كفاءة تسعى لخيانة الأمة وفتح الباب أمام الأجانب وهذا بمثابة نقض لدستور لبنان وسند لإثبات عدم كفاءة حكومة السنيورة سياسياً.

٣- بعيداً على انتهاء تشكيل محكمة الحريرى وهى مسألة فرعية هنا لأن القضية الأصلية هنا هى أن التيار المنبوذ والفاقد للشرعية فى لبنان استطاع من خلال الوقت ودفع باقى التيارات والجماعات فى مفاوضات لا فائدة منها أن يحقق أهداف بمساعدة الأجانب الذين وجدوا الفرصة اللازمة للتدخل فى شئون لبنان فى مقابل امتيازات شخصية لهذا التيار.

والسنيورة وأصدقائه حتى لو أخذوا امتيازات أمام هذه الخيانة العظمى، فما الذى يعوض السيادة القومية والتى نقضت من خلال الفرصة الذهبية التى منحها السنيورة ورفاقه للأجانب.

أزمة نهر البارد:

تؤكد التقارير الإخبارية الواردة من لبنان أن الأعضاء المعتقلين من جماعة فتح الإسلام قد اعترفوا أنهم يعملون تحت إشراف مباشر لحزب المستقبل ورئيسه سعد الدين الحريرى وأن هناك سيناريو بين فتح الإسلام والحكومة الحالية لإيجاد حرب داخلية فى لبنان.

كما أكد المعتقلون أن هناك خلافات حدثت بين فتح الإسلام وحزب المستقبل بسبب توقف الدعم المالى لهذا الحزب عن جماعة فتح الإسلام.

وأن الهجمات والحرب الدائرة بين الجيش وهذه الجماعات كانت بسبب الخوف من إفشاء هذه العلاقة.

ومما سبق فإننا نؤكد أن السيناريو موضع التنفيذ به نقطة هامة لا يجب أن نغفل عنها وهى مسألة تواجد اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى اللبنانية.

وطبقاً لما أشار إليه (لحود) "أن إسرائيل تريد إبقاء هؤلاء اللاجئين بشكل دائم فى لبنان ورئاسة الجمهورية عارضت ذلك بشدة".

من ناحية أخرى مع وجود حرب داخلية وتقاتل الجماعات الفلسطينية المتواجدة فى ١٢ مخيم ووصل عددهم إلى (٤٠٠٠) فلسطينى أغلبهم مسلحون. من الممكن أن يكون أمر قيم بالنسبة للجيش وحزب الله. إذا تحالفوا، خاصة أن الجيش لا يملك سوى الخطط والمعدات التقليدية على عكس قوات فتح الإسلام التى تستخدم خطط غير كلاسيكية هو ما يمكن أن يضر بالجيش.

من ناحية أخرى ومن خلال الأزمة الحالية شاهدنا انفصال جزء من الأمة الفلسطينية عن حزب الله، وهو أمر غير مستحب لأن نموذج حزب الله يمكن أن يكون بمثابة نموذج لتحرر الأمة الفلسطينية من الاحتلال.

وأخيراً فإن استقرار لبنان مثل استقرار العراق وأفغانستان يمكن تفسيره تماماً فى إطار المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

من فتح الإسلام حتى الحرب الداخلية فى لبنان

■ رسالت (الرسالة)١٢/٦/٢٠٠٧

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى بيان لها أن الجماعة السلفية المعروفة بفتح الإسلام قد انضمت إلى معسكر نهر البارد.

وأضافت هذه الجماعة الفلسطينية أن التيارات السياسية (المستقبلية) فى لبنان مستعدة للتصدى لـ "فتح الإسلام" وذلك للحيلولة دون اندلاع حرب دينية فى لبنان. وكذا أوضحت الجماعة أن ما حدث فى نهر البارد يعد مؤامرة سياسية لضرب الجيش اللبنانى.

ووفقاً للمعلومات الواردة فإن "سمير جعجع" رئيس حزب القوى اللبنانية و"وليد جنبلاط" رئيس الحزب الاشتراكى التقدمى - والذين بيدهم صناعة القرار السياسى فى لبنان - أرادوا أمام التزام الجيش اللبنانى بمبادئه فى مواجهة إسرائيل القيام بمؤامرة عبر تلك الجماعة.

مواجهة القاعدة وإسرائيل:

تردد كثيراً فى الآونة الأخيرة أحاديث عن أن القاعدة تسعى لفتح جبهات جديدة مع إسرائيل. خاصة وأنه فى أعقاب حرب الـ ٣٣ يوماً والتى صمد فيها حزب الله بمفرده أمام إسرائيل قد بدى ميول واضحة لأهل السنة فى لبنان لحزب الله هذا الأمر الذى فرض بدوره ضرورة قيام تنظيم القاعدة بأى دور حيال إسرائيل لاسيما أنها لم تلعب مثل هذا الدور من قبل، حتى أن بعض قادة المملكة العربية السعودية سبق وان أدانوا حرب حزب الله على إسرائيل واعتبروها نوع من المغامرة، وهو ما قوى الدافع لدى جماعة القاعدة تجاه إسرائيل.

هذا ويعتقد أن القاعدة ونتيجة التفاوت الموجود بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت للدخول فى مواجهات مع إسرائيل لجذب جماعة أهل السنة فى لبنان إليهم من ناحية، وفتح جبهة جديدة ضد الولايات المتحدة وقوات الاحتلال فى المنطقة. وفى هذا السياق، أكد "حسن نصر الله" رئيس حزب الله أن لبنان قد تحول إلى ميدان لتسوية الحسابات بين القاعدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا اتهم الولايات المتحدة بالسعى وراء هذا العمل فى إشارة إلى تصريحات الرئيس الأمريكى "جورج بوش" حيال الحرب فى العراق، وأن أحد أبرز الأهداف الأمريكية هى جمع عناصر القاعدة وجميع المقاتلين فى العراق فى بؤرة واحدة حتى يسهل التعامل معهم عسكرياً.

وأضاف نصر الله أن العراق الآن تدفع فواتير حسابات التسوية الأمريكية مع القاعدة خاصة وأنها على أعتاب حرب أهلية.

ووفقاً لتصريحات نصر الله فإن لبنان تتماهى مع الحالة العراقية، وحينما طرح عليه تساؤل مفاده، هل

المقصود من تحويل الحرب بين أمريكا والقاعدة فى لبنان تطبيق الحالة العراقية على لبنان؟ أجاب إننى بدورى أوجه هذا التساؤل أيضاً إلى السنيورة رئيس الوزراء اللبنانى، هل أرادوا بتحويل لبنان إلى ساحة حرب للآخرين حتى يدخل الجيش اللبنانى مع القاعدة فى حرب؟ إن لبنان تمر الآن بمرحلة غاية فى الصعوبة وعلى الجميع إدراك ذلك.

ومن ناحية أخرى، أشار حسن نصر الله فى معرض حديثه عن الصراعات الموجودة فى لبنان إلى عناصر جماعة "فتح الإسلام" وصراعات مع الجيش اللبنانى فى طرابلس (شمال لبنان) مؤكداً أنها مسألة معقدة وحساسة.

ففى الصيف الماضى بينما راح العالم يشهد محاولات إسرائيل لتحطيم حزب الله فى لبنان، كانت جماعة "فتح الإسلام" تدخل الأراضى اللبنانية. ولكن ظهر خطر هذه الجماعة وبوضوح حينما بدأت عناصرها تتمركز فى نقطة "نهر البارد".

وجدير بالذكر أن عناصر هذه الجماعة قد تبلورت من المقاتلين القادمين من العراق، إضافة إلى عناصر أخرى من اليمن، سوريا ولبنان، وقد أكد أعضاء هذه الجماعة فى حديث صحفى سابق أن هدفهم الأساسى هو تحرير القدس. وكذا أدعو أن طريق القدس يجب أن يبدأ من طرابلس. ورغم أن هذه الجماعة تنفى أى علاقة لها بإخوانهم فى القاعدة لكن قتل ٣٠ جندى لبنانى وتقطيع رؤوس أربعة ضباط بينهم يشير بدوره إلى فكر القاعدة المسيطر على تلك الجماعة.

والغالب أن هذه المنظمة والمعلومات المحيطة بها مازالت غير واضحة، إلا أنه من الواضح وجود أكثر من ٣٠٠ فرد مسلح تحت سيطرتهم، ومن خلال تصريحات "أيمن الظواهرى" يبدو أن بؤرة الصراع تبدأ من العراق وفلسطين، أى بالقرب من الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

هذا وأكد "شاكر العيسى" زعيم هذه الجماعة فى حديث صحفى العام الماضى فى لبنان أن جماعته قد تأسست وفقاً لنصوص القرآن وشرعيته، وأنها حركة جاءت للقضاء على الفساد. وأضاف أنه حركته لا تتبع أى نظام أو جماعة على وجه الأرض. وجدير بالذكر أن العيسى كان من أكثر المطلوبين فى الأردن بسبب قتله دبلوماسى أمريكى. ومن ناحية أخرى، أكد شاكر العيسى رئيس جماعة فتح الإسلام أن جماعته لا تمارس أى تهديد على الأمن اللبنانى وإنما تهدد أمن اليهود والأمريكان فحسب.

إن شخصية مثل شخصية "عمر البكرى" الذى طرد من بريطانيا العام الماضى قد أكدت أن فتح الإسلام هى الورقة الرابحة بالنسبة لسوريا، ولعل هذه الجماعة نفسها هى من أعلنت مسئوليتها عن التفجيرات التى حدث فى بيروت الأسبوع الماضى، ولكن لماذا طرابلس نقطة تجمع هذه الجماعة؟ ولماذا تحدث مثل تلك الأحداث فى الوقت الحالى؟ وعلى ما يبدو أن المسألة برمتها لها علاقة وثيقة أيضاً بمحكمة العدل الدولية الخاصة بالتحقيق فى اغتيال "رفيق الحريرى" رئيس وزراء لبنانى الأسبق.

أهداف جماعة ١٤ آذار من الصراعات الحالية

يعتقد أن جماعة ١٤ آذار بصدد محاولة الاستفادة من الأزمة الحالية وعمل خلافات بين فتح الإسلام والجيش اللبنانى وكذا إدخال حزب الله بوصفه الطرف المؤيد للجيش والفلسطينيين القاطنين فى معسكرات لبنان - البالغ تعدادهم حالياً أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة - فى الصراع الدائر. هذا ولا يعتقد أن السلاح القادم من قبل أمريكا للبنان ليس من أجل دعم الجيش اللبنانى، نظراً لأنه بذلك يهدد خطر أمن إسرائيل، ولربما يكون هذا السلاح لدعم وتجهيز الميليشيات الفلسطينية فى مواجهة تعاظم تسليح حزب الله لتكون فى النهاية حرب أهلية فى لبنان المستفيد منها إسرائيل.

إذ إنه فى حالة نشوب حرب أهلية (داخلية) فى لبنان، لسوف تكون الفرصة سانحة للجيش الإسرائيلى حتى يحمل على حزب الله ليفقده السيطرة تماماً. وبغض النظر عن تسليح الجيش اللبنانى من قبل أمريكا سواء لهذا السبب أو ذاك فإنه فى النهاية سيبقى الهدف من جراء ذلك تجريد حزب الله من السلاح والنفوذ فى لبنان. ولعل الشواهد الجارية تفيد بأن محاولات العناصر التابعة لجعجع من أجل كسر وقف إطلاق النيران بين الجيش وفتح الإسلام يصب لحساب إضعاف المكانة السورية فى لبنان ويضع حزب الله فى مواجهة مع الفلسطينيين. كما يقوى من جماعة ١٤ آذار فى لبنان. وهذا ما تشير إليه كافة المحللين السياسيين الذين يعتقدون بأن الأمريكيين يقفون وبشدة وراء تلك الأحداث الجارية فى لبنان حتى يتثنى لهم تحقيق أهدافهم فى لبنان والمنطقة.

ارتباط الأزمة الحالية بتشكيل محكمة اغتيال الحريرى

قرر مجلس الأمن الدولى إصدار قراراً بشأن قضية اغتيال رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان الأسبق، وقد كان تشكيل المحكمة من قبل حكومة السنيورة التى تقدمت لمجلس الأمن بهذا الخصوص هذا ويعتقد بأن السبب الرئيسى فى اغتيال الحريرى هو الموساد الذى أراد عبر الخلل الناجم عن موت الحريرى ضرب سوريا ولبنان وحزب الله وخلق التوتر والاضطرابات الدائمة فى لبنان. وبالفعل جاء قرار ١٥٥٩ من قبل مجلس الأمن ليخرج القوات السورية من لبنان والعمل على نزع سلاح حزب الله وجميعها كانت سيناريوهات مطروحة من قبل النظام الإسرائيلى لتقوية مواقفها وتأمين حدودها وأمنها إزاء حزب الله فى لبنان وتوريط سوريا فى المسألة خاصة وأن إدانتها من قبل المحكمة الدولية يمنح أمريكا الفرصة لممارسة عقوبات اقتصادية كبرى على سوريا عبر مجلس الأمن الدولى.

فلسطين وتطورات الفترة القادمة

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٦/٢٥

تلاحقت التطورات فى فلسطين خلال الفترة الأخيرة الماضية بشكل سريع، حيث أدت سيطرة حركة حماس التامة على قطاع غزة من ناحية والإعلان عن حل حكومة الوحدة الوطنية من قبل الرئيس الفلسطينى محمود عباس من ناحية أخرى إلى لفت الأنظار وبشدة مرة أخرى إلى فلسطين.

فحينما أعلن محمود عباس حل حكومة هنية وإعطاء حق تشكيل الحكومة الجديدة "لإسلام فياض" وزير المالية فى تلك الحكومة أثيرت موجة تساؤلات فى الأوساط السياسية والصحفية الأوروبية والأمريكية والعربية حيث إنهم اعتقدوا بأن هذا التغيير المهم يأتى فى صالح إسرائيل داخل الأراضى المحتلة الفلسطينية.

ومن هذا المنطلق، ترى معظم المحافل الأوروبية مساندة قرار محمود عباس حيال الحكومة الجديدة، خاصة وأن الدول الأوروبية كافة اتخذت نفس الموقف تقريباً وذلك حينما راحت تساند عبر تصريحات مسئوليها السياسيين إقصاء حكومة حماس وتفعيل حكومة فياض. أما التيارات الأمريكية فقد أعلنتها صراحة وعلى جميع الأصعدة، تأييد حكومة فياض واعتبار مجموعة حماس مجرد جماعة إرهابية.

أما المسئولون الإسرائيليون فمنذ الدقائق الأولى لإعلان (أبو مازن) عن حكومة فلسطين الجديدة وهم يعلنون عن تأييدهم لقرار محمود عباس وبل واعتباره العامل المساعد على استمرار حوار السلاح بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى وفى المقابل أظهروا تشددهم تجاه حماس فى غزه. ولعل تلك التحولات الجارية فى فلسطين تنطوى على جوانب استراتيجية بالنسبة للتيارات فى تل أبيب لاسيما أنهم يرون إنها تجرى أى تلك التحولات فى صالح خريطة الطريق التى يريدها إيهود أولمرت وجورج بوش.

والملاحظ أن التحركات السياسية للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وبعض الدول العربية كانت تسير فى هذا الاتجاه حتى أن اجتماع القاهرة كان يرحب بذلك أى حل حكومة إسماعيل هنية ومساندة قرار أبو مازن. وفى هذا الصدد، سعت إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض المنظمات الاقتصادية الدولية بجانب الحكومات العربية عرض مساعدات مالية لدعم هذا الاتجاه- مساعدات تجاوزت عشرة مليارات دولار- الأمر الذى لم يتحقق وإنما كان يسعى إلى خداع الشعب الفلسطينى للتخلص من حماس. صحيح أن الجميع منذ البداية كان يعمل على حل حكومة حماس لكن فى أعقاب الأحداث الأخيرة فى فلسطين يبدو أن معظمهم قد أعاد النظر فى موقفه حيال حماس بل ودعوا إلى ضرورة الحوار بين فتح وحماس والالتزام "بوثيقة مكة" التى وقع عليها جميع الأطراف، ولكن رغم ذلك ومن أجل القيام بمحاولة صحيحة لقراءة ما يحدث داخل الساحة الفلسطينية، علينا التوجه إلى النقاط التالية:

١-إن حكومة حماس هى حكومة منتخبة من قبل أهالى غزة، الضفة الغربية والقدس، حيث أسفرت انتخابات يناير من عام ٢٠٠٦، عن فوزهم بـ ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً برلمانياً (يعنى أكثر من ٥٦٪)، بينما لم يحصل أنصار محمود عباس على أكثر من ٤٠ مقعداً، ومن هذا المنطلق، فإن حل مثل تلك الحكومة بعد أقل من ١٧ شهراً على اعتلاء السلطة فى فلسطين ومن قبل جماعة أقلية أمراً غير مشروع فضلاً عن كونه يخرج عن نطاق صلاحيات محمود عباس، ولهذا يرى الفلسطينيون أنفسهم أن عباس وصل لنهاية الطريق.

٢- إن المساندة الإقليمية والدولية لمحمود عباس وحكومته لا يمكنها بأى حال من الأحوال أخذ مكان حكومة الشعب الفلسطينى المنتخبة، خاصة وأن تلك المساندة لا تستند على معايير شرعية صحيحة ولعل مساندة إسرائيل لقرار أبو مازن يبدو أنها أسقطت -فى أعين الفلسطينيين- شرعية الحكومة الجديدة وأنصار فتح.

٣- بعد إعلان عباس عن حل حكومة هنية وتكليف فياض مكانها ثبت أن هذا الإعلان غير ذى جدوى، نظراً لأن القطاع البالغ ٣٦٥ كيلوا متر مربع يقع بالكامل تحت نفوذ حماس، إن القوات المناصرة لمحمود عباس والبالغ عددهم ١٨ ألف نسمة من بين مليون نسمة فإنهم منزوعين السلاح وكذلك يوجد مقر حكومة فياض الجديدة عملياً فى مدينة رام الله التى يسيطر عليها

الجيش الإسرائيلى -فالجيش الإسرائيلى يسيطر على رام الله وسائر نواحى الضفة الغربية ونهر الأردن بما فى ذلك بيت لحم، الخليل، أريحا ونابلس والقدس الشرقية- ومن هذا المنطلق، يكون إعلان حكومة فيضا غير ذى جدوى.

٤- إن إسرائيل وبعض الأنظمة العربية فى المنطقة مثل مصر، والأردن كثيراً ما يتحدثون عن تدخل إيران ونفوذها فى غزة غافلين عن أن إيران وغزة يحول فيها دول ثلاث العراق والأردن والحدود المحتلة. فكيف إذن يمكن لإيران تحرير غزة غير إن هذه العبارة إنما يرددها المعارضون لحماس من أجل إضعافها.

٥- يعتقد أنه فى أعقاب الهزيمة الإسرائيلية فى حربها الأخيرة (حرب الثلاثة والثلاثين يوماً مع حزب الله فى لبنان)، باتت من منظورها الداخلى أكثر ضعفاً، ولذلك أصبح أولمرت ولأول مرة يتحدث عن حكومتين فلسطينية وإسرائيلية وكذلك يعتبر خطاب بوش تباعاً ومن ثم نقول إن الأشهر القادمة يمكن أن تشهد تحولات مهمة على الساحة الفلسطينية. وفى هذه الأثناء، من المحتمل أن تتراجع إسرائيل يعنى أن تقوم بتسليم رام الله، بيت لحم وأريحا إلى محمود عباس. ومما لا شك فيه أن ذلك يقوى من تيار التطبيع مع إسرائيل فى فلسطين، خاصة بعد تراجعها عن حدود ١٩٦٧ المحتلة ورغم ذلك فإن الشعب الفلسطينى سيعتبر آنذاك هذا الأمر من إنجازات المقاومة ضد الاحتلال وليس من نتائج عملية تطبيع محمود عباس وأنصاره مع الإسرائيليين.

٦- وأخيراً لطالما كان تشكيل حكومة إسلامية فى غزة يثير مخاوف الأنظمة العلمانية فى مصر والأردن خاصة بعد محاولات اتصال الإخوان المسلمين فى كل من فلسطين ومصر والأردن بعضهم البعض، فمحاولة النظام فى فلسطين أن يقترب من النموذج الإسلامى فى إيران يثير مخاوف الإسرائيليين والمصريين والأردنيين بشدة.؟!

الحيل الأمريكية والتدابير الإيرانية

■ محسن أمين زاده ■ امروز(اليوم) ٢٠٠٧/٧/١

رغم الدلائل المبشرة لأول مباحثات رسمية بين الجانبين الإيرانى والأمريكى فى العراق التى تعد تحطيما لأحد التابوهات المهمة فى إيران وأيضا الجولة الجديدة للمباحثات بين إيران والاتحاد الأوروبى حول الملف النووي، وما نتج عنها من أخبار مثيرة للتفاؤل وتأجيل إعادة طرح الملف الإيرانى فى مجلس الأمن فإن الشواهد المثيرة للقلق تشير إلى أن العمل يجرى فى التمهيد لتنفيذ المزيد من الضغوط على إيران من جانب الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة وأن الأمر لا يقتصر على أن الرؤية المستقبلية لحل شامل لمشكلات إيران الدولية ليست مبشرة بل إن هناك العديد من المخاوف لا تزال باقية.

عندما أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها فى التباحث مع إيران بشأن العراق فإن الرأى العام قد استنتج أنه نظرا لاحتياج الولايات المتحدة للتعاون مع إيران فى العراق ونظرا للمرونة غير المسبوقة للحكومة الإيرانية فى استجابتها للحوار مع الولايات المتحدة فإن هناك إمكانية لقيام تعاون شامل مع الولايات المتحدة يشمل الملف النووى الإيرانى وأن الموافقة على تحطيم تابو التباحث مع الولايات المتحدة من جانب الحكومة الراديكالية قد جاء بهدف التوصل إلى حل للأزمة الدولية التى تعانى منها البلاد.

فى هذا الوقت وفى خضم الترحيب الحار بتحطيم التابو إلا أن هذا الإجراء ينطوى على رسالة تحذير، فإذا كان هذا الأمر يسهم فى تلطيف الأجواء العنيفة ضد إيران مؤقتا إلا أننا يجب أن ننتبه إلى عدة أمور هي:

١- تغير موقف إيران بعد إحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن بإجماع الدول الكبرى.

٢- بينما تجلس الولايات المتحدة على مائدة المباحثات مع إيران حول الشأن العراقى فإنها ستحيل الملف النووى الإيرانى إلى مرجعية دولية يمكنها، أى الولايات المتحدة، التأثير على قراراتها بسهولة. وفى هذه الحالة لن تكون الولايات المتحدة فى حاجة إلى كسب أية نقاط جديدة فى هذه الجولة وأيضا لن تبدى استعدادا للتخلى عن الإجماع التى قامت هى بصنعه والتعامل معه على نحو منفرد.

وربما لهذا هدأت حدة المتشددين الأمريكيين وأبدوا ترحيبا بالحوار مع إيران لإدراكهم أن الموقف الإيرانى سيكون أضعف مما كان عليه.

٣- ربما عول المتشددون الأمريكيون على استغلال مناخ المباحثات وإظهار أنفسهم أمام الرأى العام الأمريكى والعالمى على أنهم أهل حوار بينما لم يصل الحوار مع إيران إلى النتيجة المرجوة. وقد تم التأكيد على أن هذه المباحثات لا تحل القضية الأصلية محل الأزمة وهى القضية النووية، وأنها يمكن فقط أن تؤدى إلى حدوث تغيير فى العراق، وتخفف من مشكلات أصدقاء إيران فى العراق.

ومن هنا جاءت التوصية لحكومة إيران بانتهاز الفرصة والتعامل مع أهم مشكلاتها وهى الإجماع المتكون ضدها بشأن القضية النووية وتسعى بشكل خاص لمنع استمرار تعاون جميع الدول العالمية الكبرى مع الولايات المتحدة وهو التعاون الذى حدث لأول مرة فى فترة ما بعد الثورة الإيرانية.

فى الأسابيع الأخيرة حدثت تطورات مهمة أخرى وهى تشير إلى أن الولايات المتحدة تمضى فى نفس نهجها بالنسبة لإيران وتتابع دائما ممارسة الضغوط عليها مثل قرارات مؤتمر مجموعة الثمانية بشأن نزع السلاح ومسودة القرار الجديد لمجلس الأمن ومعاودة اتهام إيران بدعم الإرهاب.

أ - قرارات مؤتمر قمة مجموعة الدول ا لصناعية الثمانية بشأن أسلحة الدمار الشامل.

يعد بيان قادة الدول الصناعية الثمانية بشأن نزع السلاح تطورا مهما فى موضوع أسلحة الدمار الشامل والتعاون بين الدول الصناعية فى مجال نزع السلاح. وفى الوقت نفسه يعد هذا القرار تطورا مهما فى القضايا المتعلقة بإيران على الساحة الدولية وأهم بنود هذا البيان هي:

(١) الإطار العام للبيان هو الربط بين خطرين رئيسيين يعترضان السلام العالمى وهما الإرهاب والأسلحة النووية. ومنذ عشر سنوات يسعى المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة إلى طرح كلا من الإرهاب والأسلحة النووية بوصفهما أكبر الأخطار التى تهدد السلام العالمى بعد الحرب الباردة ويعرضونها كعناصر جديدة للتوافق مع حلفائهم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى عدوهم المشترك ويستغلونها كذريعة لتبرير التوجه العسكرى للولايات المتحدة وتكثيف وجودها العسكرى فى العالم وضرورة تعاون سائر الدول مع الولايات المتحدة عسكريا.

- ولم تكن هذه المحاولات موفقة حتى وقعت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ولكن بعد هذه الأحداث نجح المتشددون الأمريكيون فى الربط بين خطر الإرهاب الجديد الذى يسمى نفسه بالإسلامى ويفكر فى ارتكاب عمليات قتل جماعى للغربيين من جهة وبين سعى الدول المتطرفة والإسلامية خاصة للحصول على الأسلحة النووية من جهة أخرى وقد فرضوا الإيمان بهذا الارتباط على حلفائهم. ومضمون البيان التفصيلى يشير إلى رسوخ هذا الإيمان بين الدول الغربية.

(٢) يركز هذا البيان على الربط بين تطوير الأسلحة النووية وصناعة الصواريخ فى الدول المتهمة بانتهاك الأمن والسلام العالميين والوجوه الأخرى لهذا الربط هى التأكيد على ضرورة إزالة الصواريخ وتبرير إقامة مواقع أمريكية مضادة للصواريخ فى العالم وهذه هى السياسة الأمريكية التى تتبعها الولايات المتحدة فى قرار مجلس الأمن أيضا.

(٣) يطرح مضمون هذا البيان إيران بوصفها أخطر التهديدات، وغير إيران طرح أيضا دولتين هما كوريا الشمالية والهند ولكن الفقرة المتعلقة بكوريا الشمالية فقد توارت فى ظل المباحثات السداسية حول شبه جزيرة كوريا والتفاهم الأخير مع كوريا الشمالية. أما الفقرة المتعلقة بالهند فقد أشارت إلى التعاون النووى المحتمل مع الهند.

(٤) أشار البيان إلى قرارات مجلس ا لأمن الخمسة بوصفها القرارات الأساسية لنزع السلاح ومكافحة أسلحة الدمار الشامل، والقراران المهمان المتعلقان بنزع السلاح يتعلقان بإيران بشكل غير مباشر بينما القرارات ١٧١٨ و١٧٣٧ و١٧٤٧ هى القرارات التى صدرت خصيصا بشأن البرنامج النووى الإيرانى.

(٥) فى الجزء الذى تناول إيران تحديدا تم التأكيد على قرارات مجلس الأمن كما تم التأكيد على التفاهم بين الأعضاء من أجل تأييد القيام بمزيد من الإجراءات. وهذا يعنى ضمنيا إطلاق يد الولايات المتحدة فى التعامل مع إيران حتى خارج إطار قرارات مجلس الأمن. فالولايات المتحدة قد استفادت من قبل من عبارة مماثلة فى القرارات الصادرة ضد العراق من مجلس الأمن لتبرير عملياتها العسكرية دون الحصول على إذن من مجلس الأمن.

(٦) بوجه عام يبدو أن واضعو البيان من أوله إلى آخره كانوا يضعون إيران هدفا لهم أكثر من أى شئ آخر ولذلك يمكن اعتباره تخطيطا لهذه المجموعة حول قضية نزع السلاح وأيضا يمكن اعتباره تخطيطا منهم للتعامل مع الملف النووى الإيرانى.

ب - مسودة قرار مجلس الأمن القادم

رغم أن الإنجليز بادروا ظاهريا بتأجيل بحث إصدار قرار جديد ضد إيران إلا أن المسودة التى قدمتها بريطانيا للقرار القادم تنطوى على مضمون أكثر تشددا من القرارات السابقة عليه ومن الأمور التى تضمنتها هذه المسودة:

(١) منع شركات الطيران الإيرانية من حمل المسافرين أو البضائع من أو إلى الدول الأخرى أو ا لمرور فى المجالات الجوية للدول بعد اتهام ضمنى باحتمال تصدير منتجات للصناعة النووية أو صناعة الصواريخ إلى إيران أو احتمال إرسال إيران مساعدات إرهابية للدول الأخرى.

(٢) منع مرور السفن الإيرانية (ربما باستثناء ناقلات النفط) فى المياه الإقليمية للدول الأخرى بعد اتهامات مماثلة للسابقة.

(٣) السماح بتفتيش الطائرات والسفن الأجنبية التى تسافر من أو إلى إيران.

(٤) حظر أنشطة البنوك الوطنية والتصدير وتجميد أرصدتها فى الخارج.

(٥) منع سفر مسئولى وزارة الدفاع ووزارة الاستخبارات ومجلس الأمن القومى وهو ما يمكن أن ينطبق فيما بعد على المزيد من المسئولين السياسيين وأسرهم.

(٦) توسيع نطاق منع الأنشطة الخارجية وتجميد أرصدة وممتلكات الشركات المرتبطة بالأنشطة العسكرية والنووية وتطبيقه على الشركات غير العسكرية المرتبطة بالقوات المسلحة مثل موقع خاتم الأنبياء الذى يحتوى على مشروعات عمرانية كبيرة منها مشروعات للنفط والغاز الطبيعى.

المعروف أن التمهل فى اتخاذ قرارات أكثر عنفا ضد إحدى الدول من جانب المنظمات الدولية هو أمر طبيعى ولكن الشواهد تشير إلى عدم وجود خلاف بين الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وبين التيارات الأمريكية المختلفة حول ضرورة الضغط على إيران والقضية فقط فى أسلوب هذا الضغط.

يقال إن المعتدلين فى الولايات المتحدة يتوقعون قيام المتشددين بمواجهة عسكرية ضد إيران ولذلك فهم يميلون إلى تطبيق المزيد من العقوبات ضد إيران لمنع مثل هذا العمل العسكرى ولذا فهم على استعداد للموافقة على المزيد من العقوبات ضد إيران. فعلى سبيل المثال لا تقتصر

الموافقة على عدم بيع البنزين لإيران على الجمهوريين فقط وإنما يوافق عليه أيضا الديمقراطيون أعضاء الكونجرس.

كما يزعم المعتدلون أن الولايات المتحدة بصدد تهميش الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتملص من مسئوليتها فى هذا المجلس وأنهم أى المعتدلون يؤمنون بضرورة نجاح مجلس الأمن فى تطبيق قراراته حفاظا على الأمم المتحدة ضد الحيل الأمريكية ولذلك فهم يرون أن التمسك بتطبيق قرارات مجلس الأمن هو أمر ضرورى وملزم.

ج- توسيع نطاق الاتهامات ضد إيران

فى الشهور الأخيرة أضافت الولايات المتحدة إلى مزاعمها الدائمة حزمتين جديدتين من الاتهامات ضد إيران الحزمة الأولى تتضمن الادعاء بإرسال قنابل متقدمة مضادة للمدرعات إيرانية الصنع إلى العراق وأن هذه القنابل استخدمت فى قتل عدة مئات من بين آلاف الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم فى العراق. وقد ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية فى بيانها السنوى هذا السلاح بوصفه سلاحا إرهابيا.

ونظرا لحساسية المجتمع الأمريكى تجاه القتلى الأمريكيين فى العراق ثارت ضجة كبيرة حول هذه القضية استغلها المحافظون الجدد لتكوين رأى عام مضاد لإيران داخل الولايات المتحدة لتبرير قيام الولايات المتحدة بعمل عسكرى ضد إيران وسد الطريق على معارضى التدخل العسكرى من الأمريكيين فى الدعاية ضد إجراءات حكومة المحافظين الجدد.

كما ثارت موجة دعائية جديدة لفتت إليها الأنظار وهى تتضمن اتهام إيران بإرسال أسلحة إلى حركة طالبان فى أفغانستان وبغض النظر عن السبب فى هذا الاتهام فإن تأثير هذا الاتهام هو تلويث صورة إيران عن طريق اتهامها بالتعاون مع أسوأ أنواع الإرهاب وأكثرها تنفيرا لدى الرأى العام العالمى. فإذا كان معظم الناس فى العالم لا يرون أن جماعات مثل حماس وحزب الله جماعات إرهابية فإنه لا خلاف على إجرام حركة طالبان. ورغم أن الولايات المتحدة لم تتمكن من حشد إجماع ضد إيران بأى حجة أخرى سوى اتهامها بتصنيع الأسلحة النووية وبالتالى نجحت فى جر القضية إلى مجلس الأمن، إلا أنه من المتوقع أنه إذا لم تنجح الولايات المتحدة فى هذا الأمر فإنها بعد بضعة أيام ستضيف أوراق اتهام جديدة إلى الملف الإيرانى فى مجلس الأمن. وللأسف إن هذه الاتهامات الإرهابية التى ألقت بظلالها ضمنيا على آخر قرارات مجلس الأمن ضد الملف النووى الإيرانى وهو ما يزيد الموقف الإيرانى صعوبة على المستوى الدولي.

ما الذى يجب فعله؟

مجمل هذه الظروف تؤدى إلى مزيد من التخوف من تطبيق المزيد من الضغوط الدولية على إيران ولا يكفى مواجهة هذه الاتهامات والإجراءات الدولية بمجرد إدانة الولايات المتحدة والتنديد بها. فمن طبيعة الأعداء ممارسة الحيل والألاعيب العدائية ولذلك يجب على الأقل بجانب التنديد بالولايات ا لمتحدة أن نحدد ما هى التدابير والإجراءات التى يمكن أن تتخذها إيران لإحباط مخططات الولايات المتحدة وبقية الأعداء ضد إيران. ثم يجب وضع خطة نابعة من الشعور بالمسئولية لإحباط العناصر والتدابير الداعمة للحيل الأمريكية. وعلى الأقل يجب اتخاذ الخطوات التالية كما يجب استغلال فرصة الشهرين التاليين لتحقيق أقصى استفادة دبلوماسية ممكنة للسيطرة على الأزمة الخطيرة المحيقة بالوطن

١- إن خطورة الإجماع العالمى بزعامة الولايات المتحدة ضد إيران أكبر بمراحل من خطورة التهديدات الأمريكية. فيجب على إيران أن تفعل كل ما بوسعها من أجل إفشال هذا الإجماع ووقف عملية تشديد الأزمة الإيرانية دوليا وهذا الأمر لا يتأتى إلا باتخاذ الخطوات السليمة فى المجال النووي. ورغم أن إيران بالتأكيد ليست قادرة على كسب امتيازات مثلما كانت قبل ثلاث سنوات ولكن القضاء على الإجماع الدولى هو فى ذاته أهم من هذا الأمر

٢- تركب الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة موجة ادعاء صناعة إيران للأسلحة النووية ورغم أن إيران دائما ما كانت تكذب هذا الادعاء الكاذب إلا أن النهج الإيرانى كان دائما يحبط الحيل السياسية والدعائية الأمريكية فى هذا الصدد. ولإحباط هذه الحيل يجب اتخاذ مجموعة من التدابير فى السياسة الخارجية الإيرانية على كافة المستويات مثل الاهتمام الجاد عند اتخاذ مواقف سياسية وإعلامية عنيفة ضد الآخرين.

٣- إن الولايات المتحدة تسعى دائما لاستكمال السيناريو الذى وضعته عن طريق الاستمرار فى الترويج الإعلامى لمقولة إن إيران تدعم الإرهاب إلى جانب الزعم الدائم باعتزام إيران إنتاج أسلحة نووية. والمزاعم الأخيرة ضد إيران كان لها تأثير كبير والعمل على إحباط هذه المزاعم هو واجب المسئولين بجميع المؤسسات المرتبطة بالسياسة الخارجية فى البلاد.

أثبتت التجربة أن مجرد تكرار تكذيب مثل هذه المزاعم دون اتخاذ الإجراءات السليمة والقائمة على التخطيط لا يحل المشكلة بل إنها أحيانا ما تزيد المشكلات تعقيدا. والدراسة الشاملة المستمرة لمثل هذه المزاعم الأمريكية وخاصة المتعلقة بالاتهامات الجديدة وإدراكها على نحو سليم يمكن أن يساعد فى اتخاذ الإجراءات المناسبة والسليمة لإحباط الحيل الأمريكية.

رؤية للعلاقات الأمريكية- السعودية

■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٧/٢

يشير تقييم العلاقات الأمريكية السعودية أن سياسة الولايات المتحدة قد تغيرت بقدر كبير عقب أحداث ١١ سبتمبر بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وهذا التغيير الكبير كان بسبب ارتباط اسم السعودية بالتشدد وتنامى الإرهاب فى المنطقة، خاصة أن حوالى خمسة عشر شخص من مجمل تسعة عشر من منفذى انفجارات ١١ سبتمبر كانوا يحملون الجنسية السعودية.

وفى المقابل كانت سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة خاصة فى التواجد العسكرى الكبير والدائم فى الخليج سبباً فى تنامى حركات التشدد الإسلامى والجماعات الإرهابية والتى وضعت أمريكا والسعودية بشكل متساوى موضع انتقاد.

وكانت النتيجة بعض التفجيرات الإرهابية فى الأراضى السعودية كان آخطرها عام ٢٠٠٣م، وفى الواقع أنه كان علامة على قوة الارتباط بين السعودية وأمريكا.

وفى أعقاب ١١ سبتمبر هاجم المنتقدون سياسة الدولتين، وطالبوا بقطع هذه العلاقات أو على الأقل خفضها.

وفى إطار سياستها لمكافحة الإرهاب، ألزمت الولايات المتحدة الحكومة السعودية والأسرة الحاكمة على القيام بإصلاحات فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المنطلق ذاته، كانت المبادرة العربية التى أعلنها الملك عبد الله بهدف إقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وانتهاج سياسة ما يسمى (بالحوار الوطنى) لتقليل الضغوط النفسية والخارجية.

وكانت الولايات المتحدة أيضاً قد قامت بعد احتلال العراق بتوسيع علاقاتها مع الدول الصغيرة فى الخليج (الفارسى) وهو ما أثار قلق أهم حليف لها فى المنطقة وهى السعودية.

والواقع أن الولايات المتحدة قد سعت لإيجاد توازن فى علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، فلا هى علاقة عداء ولا هى علاقة الحليف الأقرب بل علاقة عادية، وفى هذه العلاقات العادية توجد حوارات للمصالح المشتركة من بينها التعاون فى مجالات النفط والطاقة والأمن، ومكافحة الإرهاب، والتحالف ضد إيران من أجل برنامجها النووى، فأمريكا اليوم بصدد تشكيل تحالف إقليمى.

ولكن النقطة الهامة هنا أن السعودية الآن لن تكون مثل السابقة (عقد التسعينيات) فلن تعد لها المكانة البارزة عند أمريكا، وسيحل محلها دول صغيرة فى المنطقة بالإضافة للعراق.

وترى الولايات المتحدة أن الأفضل لمصالحها هو تغيير الأنظمة التى تتعامل معها بدلاً من التغيير الأساسى فى علاقاتها وهى نفس السياسة التى انتهجتها واشنطن فى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ولكنها واجهت تحديات فى المنطقة جعلتها تغير مواقفها خاصة بعد التجربة الحالية الموجودة فى العراق وهو ما دفعها إلى تقسيم جديد لمنطقة الشرق الأوسط فى مجموعتين، الأولى، وهى الدول العربية السنية المعتدلة وهى المجموعة التى يجب أن تتعاون معها أمريكا.

والثانية، وهى الدول أو الجماعات المتشددة وتضم سوريا وإيران وحزب الله وحماس وأكثر أعضائها شيعة.

وتسعى أمريكا أن تقمع المجموعة الثانية بمساعدة وتعاون المجموعة الأولى ولكن على كل حال فإن التعاون أيضاً فى الواقع تكتيكى، والسعودية لن تحفظ مكانتها السابقة لدى أمريكا. ولكن ستعقد علاقات عادية بين الطرفين.

ويمكن توضيح هذه العلاقات العادية من خلال الأسباب التالية:-

١- المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط ولديها أكبر صادرات وأكبر إحتياطى، وأمريكا مرتبطة جداً بالطاقة ومصادرها ولديها دور خاص فى الأوبك، ولذا فهى لا تستطيع المخاطرة بإيجاد تغييرات أساسية فى علاقاتها مع السعودية.

٢- ثارت حكومة السعودية ضد جماعة القاعدة من أجل مصالحها الأمنية خاصة بعد هجمات القاعدة على الرياض سنة ٢٠٠٢، وأكدت السعودية أن تنفيذ القرار ١٣٧٣ لمجلس الأمن هو السبيل لمكافحة الإرهاب.

٣- السعودية بعد ١١ سبتمبر على الرغم من معارضتها الظاهرية لمشاريع الولايات المتحدة (بسبب الخوف من التحديات الداخلية) تعاونت مع أمريكا

فى إطار مكافحة الإرهاب والإصلاحات وتعاونت حتى فى حرب العراق على الرغم من مواقفها المعارضة.

٤- كلا الطرفين وصلا لهذه النتيجة وهى أن استمرار العلاقات القوية مثل السابقة وخاصة فى الجانب العسكرى سيضر بمصالح الطرفين، ومن هذا المنطلق فكلا الطرفين رأى ضرورة خفض مستوى العلاقة إلى حد (علاقة عادية) من أجل مصالحهم وأن قطع العلاقة وكذلك (توسيع العلاقة) سيضر بكلاهما، وفى حالة قطع علاقات فإن أمن الأسرة السعودية سيكون عرضة للخطر، وأيضاً المصالح الأمنية الأمريكية وكذلك السعودية.

٥- ترى أمريكا أنها لا تستطيع القيام بإصلاحات رئيسية وخاصة فى الساحة السياسية للسعودية.

مشروع الدرع الصاروخى مقدمة لعودة عصر الحرب الباردة

■ **محمد صادق أمين** ■ كزارش (التقرير) يونيو ٢٠٠٧

تحول موضوع إقامة قواعد الصواريخ والرادارات الأمريكية فى كل من بولندا وجمهورية التشيك إلى سجال للمناقشة فى داخل وخارج الدول المعنية الأربع أى روسيا وأمريكا وبولندا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا وذلك على الرغم من الخصوصية التى ترتبط بالموقف الروسى حيث تولدت لديها مخاوف شديدة من بقاء صواريخ أو حائط الصواريخ الأمريكية الذى أقيم فى جوار الحدود الشرقية الروسية وهو الأمر الذى أفرز أو سيفرز بدوره مجموعة من الصراعات بين واشنطن وموسكو.

بينما لجأت أمريكا إلى تكتيكات وألاعيب جديدة من أجل الحصول على موافقة المعارضين للمشروع الأمريكى المضاد للصواريخ مثل ادعائها أن روسيا صارت مهددة بالصواريخ الإيرانية وأن الصواريخ الأمريكية موجهة أصلاً للصواريخ الإيرانية، فإن هذا الموضوع قد تحول إلى قضية مثيرة لمخاوف العديد من الدول إلى الحد الذى جعل روسيا تعتبره دليلاً على عودة الحرب الباردة بينها وبين أمريكا ثم تخديرها من مغبة البحث الأمريكى عن أعداء مفترضين حيث أن ذلك من شأنه أن يعيد العلاقات الروسية والأمريكية نصف قرن إلى الوراء.

وفقاً لتصريحات سيرجى لافروف وزير الخارجية الروسى فإن إقامة حائط الصواريخ فى قلب أوروبا هو عودة إلى الحرب الباردة ودليل على عدم احترام واشنطن لحلفائها فى أوروبا ولمنظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو).

عقب ظهور المخاوف الروسية الشديدة قام كل من روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية بل وحتى جورج بوش - بمصاحبة الكثيرين من المسئولين السياسيين والعسكريين فى الاتحاد الأوروبى- قاموا بالإعلان عن أن استقرار هذه الصواريخ لا يجب النظر إليه بصفتها تهديد للروس، لكن على الرغم من ذلك فإن الكرميلين يعتقد أن الهدف من استقرار هذه التجهيزات من جانب أمريكا فى أوروبا الشرقية هو السيطرة على النظم الصاروخية الروسية.

لقد أعلن الجنرال "هنرى أوبرينج" قائد منظمة الدفاع الأمريكية المضادة للصواريخ عدة مرات محاولاً التهدئة من مخاوف الروس قائلاً: إن الهدف من استقرار وإقامة قواعد الصواريخ الأمريكية فى بولندا وجمهورية التشيك ليس مواجهة القدرات الروسية الصاروخية وإنما مواجهة الدول التى من الممكن أن تمتلك قدرات تكنولوجية متقدمة والتى يمكن أن تعد تهديداً لأصدقاء وحلفاء أمريكا.

مع تأكيد قائد منظمة الدفاع الأمريكية المضادة للصواريخ بأن هذا النظام ليس فيه أية تهديد تكنيكى للصواريخ الباليستية بين القارة الروسية (ICBM) فإنه يقول إن الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ لا تتمتع - من الناحية الفيزيقية - بالقدرة على الوصول إلى أسطول السفن والصواريخ الروسية بعيدة المدى، لقد جاء هذا التأكيد فى الوقت الذى أعلن فيه كبار المسئولين العسكريين الروس فى واشنطن - فى إطار رد الفعل على القرار الأمريكى الخاص بإقامة هذا النظام فى الحدود الشرقية الروسية - أعلنوا أن هذه الخطوة من جانب واشنطن تشكل تهديداً واضحاً وبارزاً للحدود الشرقية الروسية.

فى هذا الصدد يقول الجنرال "فلاديمير بوبكين"

قائد القوات الفضائية الروسية - معتبراً الخطوة الأمريكية تهديداً لروسيا - يقول "إن تحليلاتنا تكشف لنا أن إقامة القواعد الرادارية لهذا النظام الصاروخي الجديد في جمهورية التشيك والصواريخ المضادة للصواريخ المقامة في بولندا تعتبر تهديداً صريحاً وبارزاً بالنسبة لنا".

بناءً على "تصريحات بوبكين" فإن تصريحات المسئولين الأمريكيين القائمة على أساس أن هذه النظم الجديدة لا تعد عقبة أمام الصواريخ الروسية ولا تشكل تهديداً لها وأنها تشكل فقط تهديدات للصواريخ القادمة من قارة آسيا (إيران وكوريا الشمالية) لا تعد واقعية وليس لها سنداً من الواقع.

على الرغم من أن الجنرالات الروس - في تصريحاتهم المتكررة - قد أشاروا وأكدوا على نقطة أساسية هي أنه لا يوجد أي نظام صاروخي دفاعي قادر على أن يجعل من مجموعات الصواريخ الروسية (توبول ام) هدفاً يمكن التصدي له ومواجهته وأن هذه الصواريخ تتمتع بالقدرة على الوصول إلى أي نقطة من الكرة الأرضية إلا أن موسكو قد هددت وبشكل مباشر وصريح من أنها سوف تضع جيرانها - في حال موافقتهم على إقامة الصواريخ الأمريكية -في قائمة الأهداف الخاصة بالصواريخ الروسية.

على الرغم من هذا فإن جمهورية التشيك وبولندا قد أعلنتا أن اتخاذ مثل هذا القرار ليس له أي علاقة أو ارتباط بروسيا. لكن التهديدات الروسية صارت سبباً لأن تعلن أمريكا أنه في حالة فشل المباحثات مع كل من بولندا وجمهورية التشيك فإنها سوف تضع في اعتبارها اللجوء إلى المشروعات البديلة، فطبقاً للأخبار المنتشرة منذ أكثر من عام مضى فإن حكومة بوش كانت بصدد التفاوض مع عدد من الحلفاء الأوروبيين من أجل تهيئة السبيل أمام "قاعدة أرضية ثالثة" لإقامة هذه الصواريخ.

الآن تمتلك وكالة الدفاع الأمريكية المضادة للصواريخ قاعدتين صاروخيتين تعملان في ولايتي "كاليفورنيا" و"آلاسكا" من أجل مواجهة التهديدات الموجودة الآن والقادمة من ناحية المحيط الهادي خاصة من جانب كوريا الشمالية.

من ناحية أخرى بينما الاختلاف بين واشنطن وموسكو بشأن إقامة حائط الصواريخ الأمريكية في بولندا والتشيك لم يحسم بعد، فإن الأخبار المنتشرة تفيد بأن ثمة قرار أمريكي آخر يقضي بنصب نظام صاروخي آخر داخل الأراضي البريطانية، هذا في الوقت الذي أعلن فيه السفير الأمريكي في "باكو" أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترمي إلى إجراء مفاوضات في المستقبل القريب مع المسئولين في باكو بشأن إمكانية إقامة بعض أجزاء النظام الدفاعي الأمريكي المضاد للصواريخ في الأراضي الأذربيجانية.

على الرغم من أن أمريكا قد سلمت منذ عصر رونالدريجان، الرئيس الأمريكي الأسبق، في عام ١٩٨٣، بأن إقامة نظام صاروخي فضائي أمر غير قابل للنقاش وعامل مهم من أجل حماية أمريكا وعلى الرغم من إنفاقها ٩١ مليار دولار لإقامة هذا النظام، إلا أن المفاوضات والمباحثات الخاصة بإقامة حائط الصواريخ الأمريكية قد بقيت في حالة سكون منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر وحتى التجربة التي قامت بها كوريا الشمالية بشأن إطلاق صواريخ متطورة حيث دفعت هذه الخطوة الكورية قادة البيت الأبيض وكذلك المسئولين العسكريين مجدداً إلى العمل في إحياء هذا الردع الصاروخي الأمريكي من جديد.

تدعي أمريكا أن النظام الدفاعي المضاد للصواريخ إنما يهدف إلى مواجهة هجوم افتراضي من جانب دول "محور الشر" وأن مواجهة مخاطر الصواريخ النووية الروسية تعد قضية أخرى وتمتنع واشنطن من إثارة موسكو بشكل مباشر جراء تلك المخاطر.

من جانبهم أعلن المسئولون الروس مرات كثيرة من أن الدول التي تطلق عليها أمريكا اسم "محور الشر" لا تملك أية صواريخ باليستية بعيدة المدى ومن ثم يكون السؤال المطروح هو ضد من وضد أي الدول سيعمل هذا النظام الدفاعي الأمريكي المضاد للصواريخ؟

في هذا الصدد أشار "سيرجي لافروف" وزير الخارجية الروسي إلى أنه مع وجود جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الثنائية الأمريكية - الروسية وعلى الرغم من إقامة العديد من المؤتمرات الصحفية فإنه لم تعطى حتى الآن أية إجابات قاطعة بشأن الجزء الرئيسي من الأسئلة الروسية وهو الجزء الخاص بالنوايا الأمريكية التي تقف وراء المشروع الجديد.

من ناحية أخرى أعلنت واشنطن أنها سوف تحيط موسكو علماً بهذا المشروع وسوف تضعها في الصورة بالشكل المطلوب. كما تصر على التأكيد بأن هذا الدرع الصاروخي لا علاقة له بالقدرات التسليحية الروسية المتقدمة والاستراتيجية.

إن السؤال الذي يطرح في إطار هذا الخصم من الأخذ والرد هو كالتالي: ما هي التداعيات أو الآثار والنتائج التي يمكن أن تنتج عن تعجيل حكومة بوش في إقامة هذا الدرع الصاروخي في أوروبا وكذلك عن رد الفعل الروسي الذي سيحدث جراء ذلك؟

الدرع الصاروخي سبب لمضاعفة سباق التسلح

على الرغم من أن أكثر الدول الأوروبية من الدول الأعضاء في حلف الناتو قد دعمت إقامة هذا النظام الصاروخي واعتبرته خطوة مؤثرة من أجل مواجهة

التهديدات المستقبلية التى يمكن أن تلحق بأوروبا إلا أن موسكو - فى ظل الظروف الراهنة - لن يكون بوسعها سوى اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة التهديدات الناشئة من إقامة هذا النظام الصاروخى. فى اعتقاد الجنرالات الروس فإن نظام الدفاع الصاروخى الجديد إنما الهدف منه هو تأمين وضمان مصالح أمريكا وأن الادعاء بوجود خطر إيرانى وكورى شمالى - الذى تروج له واشنطن - إن هو إلا غطاء لإخفاء الهدف الحقيقى الأمريكى وهو تغيير التوازن فى القدرات والقوات العسكرية والمسلحة الاستراتيجية لصالح أمريكا. ولهذا السبب نفسه يشير الجنرالات الروس إلى أن تركيا هى واحدة من الحلفاء الأساسيين لأمريكا وهى أيضاً تعد قاعدة مناسبة جداً من أجل إقامة الحائط الصاروخى الأمريكى لمواجهة الدول التى تشكل خطراً لأمريكا مثل إيران. ولهذا فهم يقولون إن الأراضى الإيرانية يمكن رؤيتها من الأراضى التركية وبشكل مباشر وأن القضاء على الصواريخ الإيرانية المفترضة أو المزعومة يكون سهلاً للغاية ومثمراً جداً إذا ما تم فى الأراضى التركية لأن ذلك سوف يحدث بمجرد إطلاق تلك الصواريخ أى فى المرحلة الأولى من إطلاقها.

من هنا يكون سعى أمريكا لإقامة نظام الدفاع المضاد للصواريخ فى أوروبا الشرقية يدل على أن أمريكا تسعى وراء تحقيق أهداف أخرى غير مواجهة خطر الصواريخ الإيرانية المزعومة.

طبقاً للتقارير التى نشرت مؤخراً فإنه فى أعقاب المخاوف التى نتجت عن الخطوة الأمريكية والتى تولدت بسببها فإن روسيا بدأت جهودها من أجل إنتاج جيل جديد من الصواريخ النهائية على جيل الصواريخ الروسية الذكية وكذلك جيل جديد من قاذفات القنابل وذلك بهدف مواجهة حائط الصواريخ الأمريكى الجديد.

لقد أفادت الأخبار المنتشرة أن الروس قد أنتجوا سلاحاً جديداً لا يوجد مثيل له فى العالم وأن هذا السلاح قادر على تدمير ليس فقط الصواريخ التى تتمتع بسرعة تفوق سرعة الصوت وإنما تدمير أى جسم "طائر" على الكرة الأرضية.

إن الروس على قناعة مفادها أن ما يقال اليوم عن مواجهة التهديدات الصاروخية الإيرانية والكورية الشمالية لا يخرج عن كونه ستار جديد من أجل تحقيق الهدف الأساسى لإقامة النظام الدفاعى الصاروخى الأمريكى فى شرق أوروبا. هم يؤمنون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل منذ فترة طويلة من أجل تغيير التوازن الاستراتيجى فى أوروبا لصالحها هى وإحداث ظروف جديدة تمكنها من أجل القيام بهجوم نووى استباقى بشكل حقيقى وفعال وأن هذا الهدف يعد هدفاً استراتيجياً فى المدى البعيد فى النظرية العسكرية الأمريكية. من هنا فإن الهدف الأساسى للنظام الدفاعى الصاروخى الأمريكى فى أوروبا ليس إيران ولكنه روسيا.

إن تقييم الدبلوماسيين والخبراء العسكريين الروس لإقامة النظام الدفاعى الصاروخى الأمريكى فى شرق أوروبا وتحديداً بالقرب من الحدود الروسية إنما هو تهديد مباشر لأمن أوروبا.

هم يعتقدون أنه لا يمكن بحث قضية النظم الدفاعية الأمريكية المضادة للصواريخ فى بولندا والتشيك، بشكل مجزأ أو منفصل لسبب بسيط هو أن هذه القضية تعنى بوضوح أن هذا الجزء من التجهيزات الصاروخية الأمريكية يمكن الجيش الأمريكى من إحداث التكامل المنشود مع القواعد الأمريكية الجوية فى آلاسكا، المحطات والقواعد البحرية فى انجلترا وجرينيدا، النظم المتحركة المضادة للصواريخ "ايجيس" الموجودة فى أوروبا الغربية وكذلك سفن الفضاء الجاسوسية.

فى اعتقاد الروس أن الاستقرار الواسع لأنظمة الدفاع الصاروخية إنما يعد عاملاً وسبباً مهماً لعدم الاستقرار فى أوروبا ولهذا فإنه فى مثل هذه الظروف يجب - بحسب الرؤية العسكرية الروسية - إيجاد وإنشاء السبل والطرق التى من شأنها إجهاض مثل هذه التهديدات الحقيقية وذلك يتأتى بكل تأكيد عبر الاستفادة من الأداة العسكرية بجميع عناصرها.

الحائط (الدرع) الصاروخى الأمريكى سبب لتجزئة أوروبا

تلقى اعتراضات موسكو لإقامة الدرع الصاروخى الأمريكى صدى وتوافق داخل الاتحاد الأوروبى. فى هذا الصدد يقول "روبير رانكويه" أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع الفرنسية "إن باريس لا ترى حاجة لتوسيع مثل هذا النظام الدفاعى"، كذلك أعلنت ألمانيا عن قلقها ومخاوفها من استقرار وترسيخ مثل هذه الآلية داخل أوروبا لأن ذلك من شأنه حدوث اختلاف وانشقاق فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. فى هذا الصدد حذرت "انجيلا ميركل" المستشارة الألمانية من أن استقرار هذا النظام يمكن أن يصبح سبباً لانقسام أوروبا وأن أى قرار يخص هذا الموضوع يجب أن يتخذ فى الناتو. كما صرحت ميركل بأن بحث ودراسة أى موضوع سواء فى مجال الطاقة أو فى مجال الصواريخ أو فى السياسة الخارجية أو الأمنية أو الدفاعية أو غيرها وأنه يجب تجنب ما من شأنه تقسيم أوروبا أو تجزئتها.

من الواضح أن ألمانيا، التى تضع فى اعتبارها حاجة الاتحاد الأوروبى للتعاون مع روسيا خاصة فى مجال الطاقة، تعمل جاهدة على اتخاذ سياسات احترازية فى الشأن الأوروبى.

من ناحية أخرى أعلن "خافيير سولانا" منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى أن أى قرار محتمل للدول الأعضاء فى الاتحاد بشأن المشاركة فى الدرع الأمريكى المقترح المضاد للصواريخ لا يجب أن تكون سبباً مهدداً لأمن هذا الاتحاد مذكراً بأن إقامة الدرع الصاروخى المقترح فى أراضى الاتحاد الأوروبى يمكن أن يؤثر سلباً على علاقات الاتحاد بأى دولة أخرى مثل روسيا. فى اعتقاد سولانا أنه على الرغم من وجود معاهدات - فى مجال القضايا الأمنية الأوروبية - الروسية - وهى معاهدات ضامنة لقوة الدول الأعضاء فى الاتحاد إلا أنه من المهم أن يتم التوفيق بين هذه القوة وبين المصالح الكلية لعموم الاتحاد الأوروبى فيما يخص القضايا الأمنية.

الدرع الصاروخى الأمريكى عامل محتمل لتغيير الوضع الجيواستراتيجى لأوروبا

فى اعتقاد العديد من خبراء القضايا السياسية والعسكرية لا يوجد سبب ما أو عامل ما يمكن أن يهدد أوروبا وأمريكا. ومن ثم فإنه فى ظل مثل هذه الظروف يصبح من شأن إقامة الدرع الصاروخى الأمريكى تغيير المستقبل الجيواستراتيجى للقارة الأوروبية بشكل مباشر. فى اعتقاد بعض الخبراء أن المحاولات الأمريكية لإقامة الأنظمة والتجهيزات الصاروخية فى أوروبا يمكن أن يلحق أو يسبب خدشاً ما لوحدة أوروبا. الروس بدورهم على قناعة مفادها أن الهدف الأساسى لإقامة هذا النظام الصاروخى هو مواجهة القدرات النووية الروسية والصينية. يقول الخبراء الروس إن أى من الدول التى توصف بأنها دول معتدية - إيران وكوريا الشمالية - لا تملك فى يدها أى نوع من الصواريخ التى يمكنها إلحاق التهديد أو الضرر والأذى بأوروبا أو أمريكا، إلى جانب هذا فإن عملية بناء وتشييد صواريخ يمكنها مهاجمة أمريكا تعد عملاً وأمراً شاقاً للغاية وتحتاج إلى تكنولوجيات مختلفة وقدرات إنتاجية متقدمة للغاية.

إن تبريرات واشنطن الخاصة بإقامة الأنظمة الدفاعية الصاروخية وأنها تهدف إلى مواجهة التهديدات الإيرانية والكورية الشمالية قد تبدو وغير ذات صفة إذا ما وضعنا فى الاعتبار التأكيد الروسى بأن أى من طهران وبيونج يانج لا تتمتعان بقدرات صاروخية من شأنها تهديد مصالح واشنطن من جهة إلا أنها تتمتع بتأييد عدد من الدول الأوروبية التى تضع فى اعتباراتها التطورات الخاصة بالقدرات النووية الإيرانية.

فى هذا الصدد صرح "فرانز جوزيف يونج" وزير الدفاع الألمانى فى مقابلة مع وكالة أنباء رويتر: أن التطورات الأخيرة تؤيد الحاجة إلى ضرورة الدفاع وأنه يجب اتخاذ التدابير الاحتياطية بمرور الوقت من أجل مواجهة زيادة حجم الصواريخ بعيدة المدى فى بعض من الدول التى يمكن أن تسئ استخدامها.

بناءً على هذا التقرير فإن وزير الدفاع الألمانى الذى هو واحد من أعضاء الحزب الديمقراطى المسيحى التابع لانجيلا ميركل لم يذكر اسم دولة ما لكن كان واضحاً أن الهدف من كلامه هو إيران وكوريا الشمالية.

من جانبه صرح "يوب دهوب شيفر" السكرتير العام لحلف شمال الأطلنطى إلى جريدة "بيلد" الألمانية، إن أعضاء هذا الحلف لا يستطيعون الإغفال عن - أو التغاضى عن - البرنامج النووى أو القدرات الصاروخية الخاصة بإيران. لقد قال: إن الناتو لا يمكنه الإغفال عن هذا الواقع الجديد الذى يقول إن إيران يمكنها الوصول إلى أوروبا بعد أن قامت بتجربة صاروخ يبلغ مداه ١٨٠٠ كم.

لماذا اختارت أمريكا بولندا وجمهورية التشيك

فى اعتقاد الخبراء المتخصصين بالقضايا الدولية أن اختيار بولندا والتشيك لم يكن عملاً عشوائياً أو خطوة قائمة على الصدفة. ويقول الخبراء إن سبب اختيار هاتين الدولتين اللتان كانت من أهم - فى مقدمة - الأقمار المضيئة فى منظومة الاتحاد السوفيتى السابق يكمن فى أنهما فى مقدمة دول الاتحاد الأوروبى التى تعمل على تأييد ودعم معظم المصالح والأهداف الأمريكية لدرجة أنهما تؤيدان كل السياسات الخارجية الخاصة بالاتحاد الأوروبى من جهة وكذلك تأييد المواقف الأمريكية خاصة فى حرب العراق والصراع مع كوبا من جهة ثانية.



إن وضعية وطبيعة هاتين الدولتين من زاوية ارتباطهما القديم بالنظام الشيوعى وتحولهما ١٨٠ درجة فيما يخص علاقاتهما مع الغرب جعل كل منهما بمثابة قاعدة غير مستقرة ومسببة لأضرار بالغة خاصة بالاستقرار والأمن السياسى لكل منطقة شرق أوروبا ومن ثم تصبح السيطرة عليهما والتواجد فى أراضيهما من أهم الأهداف الأمريكية ومن ثم صارت كل منهما بمثابة الاختيار الأفضل والأمثل من وجهة نظر واشنطن وذلك مقارنة بدولتين أخريين مثل تركيا واليونان حيث لوحظ فى السنوات الأخيرة تصاعد وزيادة كبيرين فى الأصوات الرافضة للوجود الأمريكى فى اليونان وتركيا ومن ثم صارت كل منهما بمثابة "الاختيار السئ" للمشروع الأمريكى الجديد.

مكانة روسيا فى النظام الدولى

■ مهدى صادقى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٧/٥

يدعى الروس أنهم لأسباب مختلفة يمثلون قوة دولية وأنهم يملكون بعض مؤشرات القوة مثل السلاح النووى والأسلحة المتقدمة والطاقة والتقنيات الفضائية وتوليفة أخرى، بناء على هذا يستطيعون فى المستقبل أن يطرحوا أنفسهم كأحد أقطاب القوة المتكافئة مع الآخرين. ومن المؤكد أنه إلى جانب مؤشرات القوة التى ذكرت يبذل بوتين وفريقه فى روسيا جهوداً تحت مسمى الإصلاحات الشاملة التى تقود روسيا نحو التمتع بأدوات ومزايا أخرى على سبيل المثال: فى حين أن روسيا فى الفترة الحالية تأتى فى المرتبة السادسة عشر فى الاقتصاد العالمى فإنهم يرون أنه حتى عام ٢٠٢٠ يستطيعون أن يجعلوا أنفسهم فى المرتبة التاسعة ولهذا الغرض نرى نسبة النمو فى الاقتصاد الروسى حوالى ٧٪. وتعمل روسيا على أن تصل حجم الاستثمارات فيها فى العام الحالى إلى حوالى ٦٠ مليار دولار ومع أن معظم نسبة هذا النمو تتعلق بقطاعات مثل الخدمات والتجارة والطاقة ولا يتم توجيهها فى مجالات مهمة مثل الصناعة لكن على أية حال هو نمو من الممكن أن يجعل روسيا ترتقى مكانة جيدة من حيث الاقتصاد والتمية.



النقطة الجديرة بالذكر هى أن روسيا تواجه فى الداخل تحديات كثيرة ووضع اقتصادى غير جيد ووضع مفكك اجتماعياً وثقافياً وعدم امتلاك فكر فاعل وجذاب من الممكن أن يطرح فى مواجهة أفكار مثل الليبرالية الديمقراطية والثقافة الغربية، وفى هذا المجال سعى بوتين على مدى الأعوام الماضية بتحريك الليبرالية الديمقراطية أن يضع روسيا فى مكانة أفضل لكنه لم يحرز نجاحاً فى هذا المجال.

وسعى بوتين إلى الاستفادة بشكل كبير من شروط الانسجام السياسى الحالى، وعلى هذا الأساس من الممكن أن تكون أولويات روسيا فى الظروف الحالية تنظيم الأوضاع الداخلية وتفعيل الآليات فى المنطقة المشتركة المصالح ثم التوجه إلى المناطق الأبعد.

أما فيما يخص وضع روسيا فى النظام الدولى فأحد مشاكل روسيا المهمة هى التخلف فى القوى المرنة التى يعتبر نشاط مؤسسات المجتمع المدنى أحد ملامحها المهمة والاستفادة من هذه الآلية هى إحدى المزايا المهمة فى العالم الغربى والرأسمالى ولو سمح لها فمن الممكن أن تنشط بسرعة فى مختلف الدول، وقد كشفت تجربة الثورات الملونة أن هذه الأدوات الغربية من الممكن أن تصنع تحدياً للروس والخوف من عواقب تكرار مثل هذا الوضع فى روسيا قد أدى إلى أن تقوم المؤسسات التشريعية والأمنية الروسية بتقييد أنشطة هذه البنى بسرعة واتخاذ إجراءات جدية بخصوص مصادرها المادية والقائمين عليها وعلى وجه الدقة ونظراً لتخوف الروس من هذه الأبعاد فقد تم التعامل مع القلاقل المحدودة التى وقعت فى روسيا على مدى الشهور الأخيرة بشدة لأن هناك إحساس بأنهم إذا لم يسيطروا على أوروبا بسرعة فسيضطرون لاحقاً إلى دفع أثمان باهظة.

ورغم نقاط الضعف التى تتسم بها روسيا فى النظام الدولى فإن ظروفها الجغرافية والجغرافيا السياسية تمنحها قدرة جيدة لأن تكون لاعباً فى النظام الدولى، وعلى سبيل المثال اتساع روسيا الجغرافى هو عامل مسيطر مهم فى موضوع الاتصالات العالمية وخاصة بين آسيا وأوروبا مع أنهم على مدى الأعوام الأخيرة تم العمل على تخطيط خطوط اتصال بالنسبة للدول المشتركة المصالح بعيداً عن الهيمنة الروسية لكن الحقيقة هى أنه لازالت الهيمنة الروسية قائمة فى هذا المجال. وتملك روسيا القدرة على الاستفادة من أدواتها فى هذا المجال.

ومن المؤكد أنه فى إطار الفكر العام للروس يتصورون لأنفسهم دوراً فى مختلف مناطق العالم، ونحن نشاهد التحالف الدبلوماسى لهذه الدولة وعلى سبيل الإجمال يمكن الإشارة إلى المحاور التالية:

منطقة آسيا:

تشهد منطقة آسيا قفزة اقتصادية ويتوقع في المستقبل القريب أن تتحول إلى أحد المحاور الأساسية للاستثمار والتنمية في العالم، وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من الأراضي الروسية يقع في هذه القارة فإن موسكو على مدى الأعوام الأخيرة قد أولت اهتماماً خاصاً لهذه المنطقة. وتضع روسيا في اعتبارها علاوة على التمهيد لجذب الاستثمارات الأجنبية أن تضع تقنيتها في مجال الأسلحة والطاقة النووية تحت تصرف هذه الدول، وفي الوقت الحاضر تمثل الصين والهند المحورين الأساسيين للتطلع الروسي في آسيا وفي مجال الطاقة تملك روسيا مشاريع كبيرة لصادرات النفط والغاز إلى هذه المنطقة من بينها خطوط نقل الطاقة إلى الصين واليابان التي هي تحت الإنشاء. وقال بوتين على أعتاب زيارته لألمانيا للمشاركة في قمة "مجموعة الثمانية" بخصوص علاقات موسكو بآسيا "تنمو قارة آسيا بسرعة هائلة وهي مثيرة جداً بالنسبة لنا من الناحية الاقتصادية والمسألة ليست فقط أننا نملك ثروات كثيرة من الطاقة وأن الدول الآسيوية تواجه نقصاً فيها بل إننا نضع في اعتبارنا تعاوناً بشكل أكبر ونأمل أن يؤدي هذا الأمر إلى تنمية مناطقنا الاسيوية، وفي العام الماضي زاد التبادل التجاري مع اليابان بنسبة ٦٠٪ ويتوافد المستثمرون اليابانيون على سوق الاستثمار الروسية ونحن نرحب بهذا".

أوروبا:

أوروبا الشريك الأول لروسيا وتسير العلاقات فيما بينهما على أساس التعاون والتحالف في ساحات مشتركة والتنافس في الساحات التي يختلفون مع بعضهما فيها، وبصفة عامة توجد هناك مشاكل مع أوروبا من الناحية السياسية والأمنية كما أن أوروبا تتابع التطورات الجارية في روسيا بحساسية خاصة في موضوعات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وإجراءات بوتين في عملية تركيز السلطة.

ويعد موضوع الطاقة هو أحد ملامح التعاون بين الجانبين حيث تعتمد الدول الأوروبية بنسبة كبيرة على واردات الطاقة من روسيا. وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لتنوع مصادر الحصول على الطاقة لازالت هذه الأداة المهمة تتحكم فيها روسيا.

منطقة الشرق الأوسط:

لا يستطيع الروس أن يفصلوا أنفسهم عن تطورات الشرق الأوسط لكنهم مع الوضع الذي يوجد في هذه المنطقة والمكانة التي تتمتع بها دول مهمة في هذه المنطقة من بينها إيران والسعودية ومصر وتركيا يعملون الآن على تقييم سياساتهم. وبصفة عامة لو نتصور إيران والعراق وسوريا ولبنان في محور فإن الروس يرجحون أن ينظموا علاقاتهم بشكل أكبر مع المحور الآخر أي العرب المدعومين أمريكياً. بعبارة أخرى فإن موسكو على اتصال بكل أطراف الصراع في منطقة الشرق الأوسط لكن وزن الجبهة الثانية من وجهة نظر موسكو أثقل من الجبهة الأولى. أما فيما يخص إيران فإن وجهة نظر روسيا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحمل وجود إيران قوية تتمتع بقدرات نووية في المنطقة لأن ذلك سيضرب توازن القوى في المنطقة، وهذا الأمر سواء بالنسبة لروسيا وسواء بالنسبة لاستياء جيران إيران خاصة العرب أمراً غير مقبول. وهم يعملون في إطار هذه الرؤية للاستفادة من ظروف الإجماع الحالي لتقييد قوة إيران.

وتمثل هذه المنطقة الأولوية الأولى للسياسة الخارجية في روسيا ويعمل الروس على ترسيخ هيمنتهم في كل المجالات وتوجيه البنى نحوها ويجعلون هذه المنطقة تتوافق مع وجهات نظرهم ولهذا الغرض قاموا بتفعيل مؤسسات مثل منظمة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي وغيرها وتحركات روسيا في مجالات الطاقة والاتصالات والتعاون الأمني والعسكري مع دول هذه المنطقة تأتي في هذا الإطار.

الولايات المتحدة:

يقول البعض أن العلاقات الروسية الأمريكية قد دخلت مرحلة الحرب الباردة ومن المؤكد أنهم يعتبرون أن خصائص وظروف الحرب الباردة تختلف عن فترة الحرب الباردة التقليدية ويرفض المسئولون الروس هذا الأمر، ويرون أن العلاقات تستمر مع وجود مجموعة من مجالات التعاون والتنافس لكن توجد مواضع خلافية كثيرة بين الدولتين.

وقد كان أهم تحد على مدى الأسابيع الأخيرة هو موضوع إنشاء درع صاروخية في أوروبا والتي دخلت مرحلة جديدة واقتراح بوتين في قمة مجموعة الثمانية في ألمانيا القائم على الاستفادة المشتركة من رادار جمهورية آذربيجان.

ويرى المحللين الروس أن الولايات المتحدة هي على الأقل لفترة زمنية قوى عظمى، وعلى الرغم من السعي لإيجاد نظام متعدد الأقطاب لكن في المرحلة الحالية فإن القوى الأمريكية ضرورية للنظم العالمية والواقع أنها ستستمر لفترة حتى يظهر البديل والروس سعداء بصراع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ما يؤثر سلباً على القدرة الأمريكية ويضعف دورها ويرحبون بأي فرصة لاستعادة مجدهم الغابر.

ويسعى الروس لأن يقللوا الفجوة مع الغرب من الناحية الاقتصادية وأن يصلوا لنقاط ضعفهم في هذا الجزء إلى الحد الأدنى، ولهذا يحتاجون لأن يرفعوا من حجم الاستثمارات هذا أولاً، وثانياً، يستفيدوا من القضية الغربية ويتجنبوا سباق التسليح ويعتقد أحد المنظرين الروس أن الحرب الباردة التي ستحدث في المستقبل هي حرب النظام الليبرالي والنظام الاشتراكي وعلى الرغم من أننا نتجنب هذه الحالة لكن العالم الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة يسير باتجاهها.

الزاوية الثقافية

كتب فارسية نشرت فى مصر

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
أستاذ كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

كانت مصر وما زالت مهداً للحضارة والثقافة، كما كانت موطناً ومعقلا لحرية الفكر والتعبير، وقد ظهر هذا واضحاً جلياً فى نتاج أبنائها على مر العصور. ولم يكن هذا قاصراً على أهلها فحسب بل إنها فتحت أبوابها وإحتضنت كل من كان له فكر حر ورأى مختلف، فعاش فيها معززاً مكرماً يكتب ما يشاء ويعبر بالطريقة التى تتناسب مع فكره. ومن هنا ظهرت فى مصر أحياناً صحف بلغات أجنبية تعبر عن رأى أصحابها وتنقد ما تشاء من الأوضاع القائمة فى البلدان المتحدثة بهذه اللغات. ونذكر من الصحف التى كانت تصدر بالفارسية صحيفة "حكمت" وهى جريدة أسبوعية كانت تصدر فى القاهرة عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢م)، وصحيفة "ثريا" وهى أيضاً صحيفة أسبوعية كانت تصدر فى القاهرة عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م)، كذلك صحيفة "پرورش" التى كانت تصدر منذ أوائل عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠م) فى القاهرة. كل هذا إن دل على شئ فإنما يدل على المناخ الحر الذى كانت تعيشه مصر فى تلك الأيام.

ولم يكن الأمر قاصراً على الصحف، بل تعداه إلى طبع كتب بلغات أجنبية كالتركية والفارسية، ونحن نعلم أن مطبعة بولاق قد أصدرت فى بداية عهدها عدداً من الكتب الفارسية ودواوين الشعر مثل بند عطار سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧م) وكلستان سعدى الشيرازى سنة ١٢٦١هـ (١٨٤٥م) وديوان حافظ الشيرازى سنة ١٢٨١هـ (١٨٦٤م) كما توالى بعد ذلك نشر العديد من الكتب الفارسية ومنها كتب تعليم اللغة الفارسية مثل كتاب "تحفه اى وهبى" الذى طبع فى مصر عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧م) وكتاب "مسالك المحسنين لعبد الرحيم المعروف بطالبوف الذى طبع فى القاهرة طبعة فخمة مع الصور عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م)، وهو عبارة عن رحلة خيالية قلد فيها المؤلف رحلة للكاتب الإنجليزى السير همفرى ديوى إلى إيطاليا، وشرح فيها سفر مجموعة من الشباب إلى قمة جبل دماوند لأغراض علمية.

ويقول جون رودنبيك فى مقالة له بالإنجليزية ترجمت إلى الفارسية تحت عنوان "نظرة على تاريخ نشر الكتب فى مصر" حول هذا الموضوع(١):

إن التاريخ الحقيقى لنشر الأعمال العلمية والبحثية فى مصر بدأ من عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) عندما جاءت صناعة الطباعة إلى مصر عن طريق الفرنسيين، ففى هذا العام رافق عدد من المستشرقين الفرنسيين جيش نابليون بونابرت المحتل، وأحضروا معهم إلى مصر مطبعتين مع حروفهما بالأبجديتين اللاتينية والعربية، والتى كان مقرراً إستخدام الحروف العربية فيها للدعاية.

وعندما وصل محمد على باشا(٢) لحكم مصر قرر النهوض بمصر لتصل إلى مستوى أوروبا فى القرن التاسع عشر، وبدأ هذا العمل بتكوين جيش حديث، وقد كان هذا الجيش بطبيعة الحال فى حاجة إلى لوائح وقوانين وكتب لتعليم أفراده، وتلبية لهذه الإحتياجات إستورد مطبعة من إيطاليا، وجعل مقرها فى بولاق ميناء القاهرة على شاطئ النيل، التى حولها محمد على باشا إلى منطقة صناعية. وهكذا بدأ العمل فى مطبعة بولاق، التى تعد حتى الآن أشهر مؤسسة نشر للمؤلفات العلمية والبحثية فى الشرق الأوسط، فى عام ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢م).

وبدأت هذه المطبعة عملها عن طريق إتفاقيات حكومية محدودة، وعندما وجدت مطبوعاتها رواجا لدى باعة الكتب فى القاهرة، أخذت تطبع على الفور المؤلفات العلمية والبحثية باللغات العربية والفارسية والتركية، وقد بقى كثير من أعمالها حتى الآن وبعد مرور أكثر من قرن من الزمان نماذج وقدوة تحتذى. وقد ضمت مطبعة

بولاق فى أوج إزدهارها آنذاك حوالى ١٧٠ عاملاً وفنياً.

وفى هذه الزاوية نتناول بعض الكتب المؤلفة بالفارسية والتى صدرت فى مصر بين عامى ١٨٨٤م و ١٩٤٠م وهى أربعة كتب، ثلاثة منها تعليمية والرابع يتناول موضوعاً تاريخياً. وقد رتبتها طبقاً لتاريخ صدورها، وقد عاش مؤلفوها بين ظهرانينا وحاولوا تقديم مثل هذه الكتب لتعليم لغات معينة لأبناء مصر أو مواطنيهم، أو تقديم دراسة وافية حول موضوع من الموضوعات. وهذه الكتب على النحو التالى:

أولاً : كتاب التحفة العباسية للمدرسة العلية التوفيقية تأليف محمد مهرى، وهو صاحب الإمتياز المخصوص من جانب نظارة الداخلية الجليلة، كما جاء فى صفحته الأولى، وهذا الكتاب مطبوع فى المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠١ هـ = ١٨٨٤م، ويقع فى ٣٢٥ صفحة، وقد جاءت صورة المؤلف فى مقابل الصفحة الأولى من الكتاب وحولها أبيات من الشعر بالعربية والفارسية والتركية تقول :

امضى وتبقى صورتى فتعجبوا
تمضى الحقائق والرسوم تقيم
والموت تجلبه الحياة فلو حوى
روحاً لمات الهيكل المرسوم

بنكر بصنع صانع رسام لم يزل
در هيكل بشر بنكاشت است عقل وجان
در صنعتش شريك ندارد ولا نظير
آن خالق ومصور كونين وانس وجان

- أنظر إلى صنع الصانع الرسام الأبدى الخالد، الذى بث فى جسد الإنسان العقل والروح .
- إنه لا شريك ولا نظير له فى صنعته، ذلك الخالق مصور الكونين والإنس والجان .

قدم المؤلف لكتابه بثلاث مقدمات إحداها بالعربية والثانية بالفارسية والثالثة بالتركية، وقد جاء فى هذه المقدمات بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومحبيه وأحزابه أنه "لا تكمل محاسن الإنسان إلا بالتأمل فى أخلاق العالم على إختلافها وإكتساب الفضائل واللطائف من أهلها، ولا يتم ذلك إلا بالرحلة والإنتقال من جهة إلى جهة من أقاصى وأدانى البلدان (كما قيل) :

تنقل فلذات الهوى فى التنقل
ورد كل صاف لا تقف عند منهل

وكما قال الطغرائى :

إن العلا حدثتنى وهى صادقة
فيما تحدث أن العز فى النقل" .

ويذكر أنه خرج من بلده كركوك إحدى مدن عراق العرب المشهورة بولاية بغداد سنة إحدى وثمانين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية ورحل إلى الأستانة، فأقام فى كنف مصطفى باشا فاضل عم الخديوى محمد توفيق ونجل إبراهيم باشا إبن عماد الدولة المصرية محمد على، وكان يقوم بتعليم أولاده، ثم إلتحق عنده بقلم الترجمة بالباب العالى لمدة تسع سنين، ثم عين قنصلاً بالدولة الإيرانية من قبل الحضرة السلطانية، وظل بها لمدة أربع سنين، ثم عاد إلى الأستانة، فوجد أن عائلة المرحوم المشار إليه (مصطفى باشا) قد إنتقلت إلى الديار المصرية، فتوجه إلى مصر قاصداً زيارتهم، ولما رأى شغف المصريين خاصتهم وعامتهم فى تحصيل العلوم والمعارف ولا سيما اللغات الأجنبية، عقد الهمة على تأليف كتاب مقتبس من كثير من الكتب الأخرى، ويشتمل على بيان أحسن اللغات الأوروبية وهى اللغة الفرنسية وأحسن اللغات الشرقية وهى اللغة العربية والفارسية والتركية، رغبة منه فى إفادة عموم أهل الوطن، وخدمة لأنجال حاكم الديار المصرية محمد توفيق، وأطلق على هذا الكتاب إسم "التحفة العباسية للمدرسة العلية التوفيقية".

وقد أوجز محتويات الكتاب فى قوله: "أعلم أننا بدأنا فى هذا الكتاب ببيان مبادئ أصول القراءة فى اللغة الفرنساوية، ثم بيان المفردات ثم بيان نحو وصرف الفرنساوى ثم أنواع المكالمات والمحاورات والأمثال المضروبة ثم أسامى الدواوين والمجالس والمحاكم ثم ألقاب أصحاب المناصب الجليلة، ثم صور الكتابات من أنواع المراسلات والسندات وغير ذلك مما يناسبه، ثم حكايات تشتمل على نصائح بديعة وحكم نصحية جليلة رفيعة وبتمامها، ثم بيان اللغة الفرنساوية وعلى قياسها كل من اللغة العربية والفارسية والتركية .." (مقدمة ص ٢).

أما المقدمة الفارسية فقد بدأها بقصيدة بالفارسية من نظمه فى حمد الله والثناء عليه، يقول فيها إن كل البشر يعبدون الله مهما كانت إتجاهاتهم ومعتقداتهم، فبعضهم يقول (DIEU) وبعضهم يقول (تكرى) والآخر يقول (إله) وغيره يقول (يزدان)، وهذه الكلمات كلها تعنى فى النهاية الله الواحد الأحد، فالأولى بالفرنسية والثانية بالتركية والثالثة بالعربية والرابعة بالفارسية. ثم يختم المقدمة الفارسية بقصيدة فى مدح ولى العهد الأمير عباس.

أما المقدمة التركية فهو يبدؤها بقصيدة أيضاً فى حمد الله والثناء عليه، وتتضمن أيضاً نفس المعانى المذكورة فى القصيدة الفارسية.

يبدأ المؤلف كتابه بأبجديات اللغات الأربع وخصائصها وأمثلة عليها، ثم بذكر مجموعة من المفردات فى موضوعات متفرقة مثل حوادث الجو والحواس

الخمس وأيام الأسبوع وأسماء الشهور وفصول السنة وأجزاء الجسم والفاكهة والأشجار والأطعمة والملابس والطيور والمعادن وغير ذلك. ثم يفرد فصلاً لأسماء بعض العلوم والفنون الشائعة فى عصره، ويعود بعد ذلك إلى الظروف وحروف الجر والعطف، والتذكير والتأنيث والمفرد والجمع، وأسماء الإشارة والضمائر والأزمنة والأعداد، ثم يذكر بعض المحادثات والأمثلة على ما يذكره من أبواب النحو فى اللغات الأربع. ويختم المؤلف هذا القسم التعليمى من الكتاب بأبيات من الشعر عن العلم وفوائده يقول فيها:

العلم فيه جلالة ومهابة
والعلم أنفع من كنوز الجوهر
تفنى الكنوز على الزمان وصرفه
والعلم يبقى دائماً فى الأعصر

ثم يستكمل المؤلف كتابه بذكر بعض الأمثال والأشعار فى هذه اللغات المذكورة، كقولهم مثلاً فى العربية: "إن الطيور على أشباهها تقع" ويقابله بالفرنسية QUISE RESSEMBLE , S'ASSEMBLE
وبالفارسية يقول سعدى فى هذا المعنى:

كبوتر باكبوتر باز با باز
كند همجنس با هجنس برواز

– الحمامة مع الحمامة والصقر مع الصقر، كل جنس يطير مع شاكلته.

ويذكر المؤلف بعد ذلك قائمة بالمناصب والمراتب والرتب العسكرية كالأميرالاى والبيكباشى واليوزباشى وغير ذلك، ثم أنواع المحاكم والألقاب وأساليب كتابة الدعوات ومخاطبة كل شخص حسب مكانته ومنصبه، ونماذج للخطابات والمراسلات والكمبيالات والسندات، وبعض الحكايات القصيرة وقطع الشعر.

وجاء فى خاتمة هذا الكتاب أنه طبع فى المطبعة العامرة ببولاق مصر القاهرة تحت إشراف ناظرها سعادة حسين باشا حسنى ووكيله حضرة محمد حسنى بيك، وأن طباعته تمت فى أوائل رمضان المعظم. وقد ختمت الصفحة الأخيرة منه بخاتم مطبعة بولاق.

ثانياً : كتاب زردشت باستانى وفلسفه او (زردشت القديم وفلسفته) :

وهو من تأليف حاجى ميرزا عبد المحمد خان إيران مؤدب الأصفهانى، مدير جريدة "چهره نما" الفارسية ومؤلف كتاب "پيدايش خط وخطاطان" (ظهور الخط والخطاطين) و "آمان التواريخ" وهو تاريخ عام، و"فؤاد التواريخ" وهو تاريخ مصر، وقد طبع كتاب زردشت بمصر فى عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠م) فى مطبعة الإعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر، ويقع فى حوالى ١٤١ صفحة.

والنسخة التى عثرت عليها مكتوب عليها إهداء من المؤلف إلى الأديب والطبيب الحاذق السيد الدكتور سليم بك صبرى فى محرم ١٣٥٣هـ (مايو ١٩٣٤م)، وهو مكتوب بخط فارسى جميل.

وقد أهدى المؤلف كتابه هذا إلى مقام راعى العلم والمعرفة الإمبراطور البهلوى الأول وذكر أنه المؤلف الثانى له الذى يحمل إسم جلالته ومخلده فى صحف الأيام والسنين، ويتناول موضوع زردشت نبى الإيرانيين القدماء والزرادشتيين الحاليين فى إيران والهند، وديانته التى تعلم منها الإيرانيون مبادئ الفكر الطيب والقول الطيب والعمل الطيب. ومن هنا يعد هذا الكتاب كما يقول أفضل نموذج يعبر عن الأخلاق الفاضلة والصدق والإيمان والتضحية والشجاعة، ويقتدى به النشئ فى إيران، ويتمنى فى نهاية الإهداء أن يقبل الإمبراطور هذه الهدية القيمة.

يلى هذا الإهداء صورتان إحداهما للشاه رضا بهلوى أول إمبراطور لإيران، وتحتها ورد هذا البيت من الشعر:

نوشتم من اين نامه خسروى
بنام شهنشاه خود پهلوى

– ألفت هذا الكتاب الملكى؛ باسم إمبراطورنا البهلوى.

ثم تأتى فى الصفحة المقابلة صورة لولى العهد (محمد رضا بهلوى) وهو فى سن صغيرة.

ويشير المؤلف فى الصفحة التالية إلى أنه تحمل كثيراً من المشقة والعنت من أجل إخراج هذا الكتاب على غرار الكتب التى يؤلفها الأوروبيين والأمريكيون بحيث يكون جامعاً لكل المزايا والصفات الحميدة، ولكى تتم الفائدة وضع المؤلف أربعة فهارس، إثنان منها فى بداية الكتاب، وهما فهرس موضوعات الكتاب وفهرس صور الكتاب، والإثنان الآخران يأتيان فى آخر الكتاب، ويضم أولهما أسماء الأشخاص، ويضم الثانى أسماء الأماكن، وقد رُتبت هذه الفهارس ترتيباً أبجدياً وذكرت أرقام الصفحات أمام كل موضوع أو إسم أو صورة.

وفى الصفحة الحادية عشرة بعد الفهرس نرى صورة المؤلف وهو يجلس على مكتبه وبين كتبه، وقد كتب فى الزاوية العليا من الناحية اليسرى إسم المؤلف وأنه مدير جريدة "چهره نما" ومؤلف هذا الكتاب، وقد ظهر ضمن الكتب الموضوعة أمامه على المكتب كتابه "پيدايش خط وخطاطان".

ويصف المؤلف كتابه (فى ص ٢) بأنه كتاب دينى وعلمى وإجتماعى وأدبى وفلسفى وتاريخى يتناول الحضارة الإيرانية قبل ظهور زردشت الذى حدث منذ عشرة آلاف سنة فى الشرق، وبقول آخر منذ ألفين وستمائة عام.

وفى ديباجة الكتاب (ص ٣، ٤) يذكر المؤلف أنه خلال الأعوام من ١٣٣١ إلى ١٣٤٠ هـ (١٩١٢م -

١٩٢١م) عندما كان مشغولاً بتأليف الجزء الأول من كتابه "أمان التواريخ" إطلع على كثير من الكتب الشرقية والغربية وخاصة كتب الفلاسفة والمستشرقين وقرأ فيها الكثير عن زردشت، وحزن على عدم وجود مؤلف جامع باللغة الفارسية عن هذا الرجل وديانته وفلسفته العميقة فى كتابه الدينى المعروف بالأوستا، ومن هنا عزم على تأليف هذا الكتاب وتقديمه إلى عموم الناس، واختار مساعدين له ممن كانوا على علم ودراية باللغات الأوروبية الحية، كما استعان أيضاً بإبنه الوحيد "منوچهر" الذى كان على علم باللغات الأوروبية.

وفى مقدمة الكتاب (ص ٥) يقول المؤلف أن إيران كانت مهداً للحضارة التى تعلم منها البشر الكثير، كما كانت دائماً موطناً للفضلاء والعلماء والفلاسفة والأبطال، وتبين من التاريخ كم من النوابغ أنجبت هذه البلاد، وكم من الحكام العظام حكموا فيها منذ الپيشداديين والهخامنشيين والأشكانيين والساسانيين الذين مازالت آثارهم تشهد على ذلك، مثل إيوان كسرى وتخت جمشيد وغير ذلك، ولذلك جذبت إليها علماء فى كافة التخصصات مثل علماء الآثار وعلماء طبقات الأرض وعلماء اللغة. ومن أبناء هذا الوطن زردشت الذى ما زال علماء الغرب يدرسون أقواله حتى يومنا هذا. لكل هذا أراد المؤلف الكتابة عن زردشت بشكل جامع معتمداً على المصادر الموثوق بها والمعتمدة التى ألفها القدماء من اليونانيين أو الرومان أو علماء المسلمين والمؤرخين الإيرانيين والترك والعرب، والمحدثين من المستشرقين الغربيين، وأضاف إليهم معلوماته الشخصية دون الإعتماد على الزرادشتيين فى الهند أو إيران.

وتحت عنوان فهرس مصادر المتقدمين، يشير المؤلف إلى كتب اليونان والرومان القديمة التى ذكرت زردشت وحياته وديانته مثل هيرودوت وپلوتارکس وارسطو وغيرهم، ثم يتبع ذلك فهرس لمصادر المتوسطين وذلك بعد دخول الإسلام فى إيران، ومن هذه المصادر ما كتبه أبو الريحانى البيرونى صاحب كتاب "الآثار الباقية عن القرون الخالية"، والشهرستانى صاحب كتاب "نهاية الاقدام" و "الملل والنحل" والمسعودى وكتابه "مروج الذهب"، والطبرى صاحب كتاب "تاريخ الأمم والملوك"، وغيرهم. أما فهرس كتب المتأخرين فيضم عدداً كبيراً من المستشرقين الذين بحثوا فى هذا الموضوع وألفوا كتباً قيمة مثل دارمستتر وادوارد ماير وانكتيل دوبرون وفيلهلم ثم يبدأ المؤلف كتابه بالحديث عن إيران وطن زردشت وسكانها، واللغات والأبجديات التى كانت متداولة فى العصور القديمة مثل خطوط الزند والبازند والمسمارية والبهلوية والآرامية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن معتقدات الإيرانيين بالنسبة لمظاهر الطبيعة والنور والظلمة وغير ذلك، إلى أن ظهر زردشت كما ورد فى شاهنامة الشاعر الفردوسى الذى تحدث عن ظهوره ومعجزاته وإتباع گشتاسب وغيره له، وذكر المؤلف هذه الأبيات من الشاهنامة، ثم نقل ما كتبه فى هذا الموضوع فى كتابه "أمان التواريخ" الجزء الأول .

ولم يكتف المؤلف بهذا بل أفرد قسماً من كتابه لعرض آراء المستشرقين حول إسم زردشت وعصره، ومسقط رأسه وإختلافهم فيه، وأسرته وولادته وفترة طفولته وصباه ومعجزاته وزواجه وإعتكافه بالليل ومعراجه، ثم إنتشار ديانته فى إيران وتوران والهند واليونان، إلى مقتله وهو فى سن السابعة والسبعين من عمره على يد شخص تورانى. ويتحدث المؤلف بعد ذلك عن ديانة زردشت وصلاة الزرادشتيين وتعاليم زردشت الإجتماعية والأخلاقية، ونسخ الأوستا القديمة وأقسامها، ثم الفتح الإسلامى لإيران. وينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الزردشتيين فى الهند وكيف أنهم هاجروا من إيران .

ويختم المؤلف كتابه بخاتمة يثنى فيها على زردشت وإلهه آهورا مزدا، ويشكر كل من ساعده فى إعداد هذا الكتاب من أمثال سيد مصطفى طباطبائى وسيد أبو الفضل طباطبائى وحبيب الله خان وإبنه منوچهر. ويشير إلى أنه يسمح بترجمة هذا الكتاب إلى أى لغة أجنبية ما عدا الإنجليزية التى سيقوم بها منوچهر مؤدب زاده بشرط ألا يتصرف المترجم فى أصل الكتاب ويُعَلِّم المؤلف بذلك أثناء الترجمة وعند النشر. ويلى ذلك شكر من شخص يدعى ميرزا فتح الله خان ملك أحمدى الأصفهانى المحاسب والمعلم فى مدرسة گلبهار الكائنة فى دار السلطنة أصفهان الذى قارن مسودة الكتاب بالأصل حتى لا تكون بها أية أخطاء مما يسبب إزعاجاً للمؤلف والقراء الكرام وذلك بتاريخ ١٣٤٨ هـ الموافق ١٣٠٨ش الموافق ١٩٢٩م وكتب فى أصفهان، وكان هو محرر هذا الكتاب.

وعلى غلاف الكتاب من الخلف سجل المؤلف هذين البيتين من الشعر الأول باللغة الفارسية وهو:

بعد از وفات تربت ما در زمين مجوى
در سينه هاى مردم عارف مزار ماست

– لا تبحث عن مثوانا بعد وفاتنا فى باطن الأرض
فمزارنا سيكون فى صدور العارفين

والثانى باللغة العربية وهو:

تلك آثارنا تدل علينا   فانظروا بعدنا إلى الآثار

ثالثاً : كتاب حكيم رهبر :

وهو من تأليف الدكتور ميرزا فضل الله رهبر النيريزى الشيرازى، نجل م. محمد حسن النقاش. والمؤلف طبيب أسنان، طبع كتابه ونشره فى القاهرة فى

المطبعة العصرية بمصر لصاحبها الياس أنطون الياس. ويقع الكتاب فى حوالى ٢٢٥ صفحة .

قدم المؤلف لكتابه بمقدمة بالفارسية والإنجليزية والعربية، حمد الله فيها وأثنى عليه، ومدح جلالة الإمبراطور رضا شاه بهلوى الذى "قطعت أيدى عدله دابر الخائنين وأخمدت وأسكنت سطوة عضد عدله كيد الظالمين، وجعل أركان الإستبداد عاليها سافلها وإستراح فى مهد الطمأنينة إقليم الكيانية وأوصل بعدالته أهل إيران إلى أوج العزة ..."، ثم يدعو له بأن يحفظه الله على الدوام. فيقول بالفارسية :

يارب نكاه دارش از اين آفت جهان

تا بر كنند ريشه ظلم از جهان جان

ويترجمها بالعربية قائلاً :

رب احفظ هذه الذات الكريمة من نوائب الأيام، حتى يقلع جذور الظلم عن عوالم القلوب والأرواح .

وهو يشير تحت عنوان الكتاب بأنه مرشد اللغة الإيرانية ونطقها ومعناها بالإنجليزية والعربية والنطق باللغة الإنجليزية والعربية بالإضافة إلى نطق المفردات والعبارات بالحروف اللاتينية سواء الفارسية منها أو العربية. والمعروف أن كلمة "رهبر" نفسها وهى لقب المؤلف، تعنى فى العربية : المرشد .

ولم يذكر المؤلف تاريخ تأليف كتابه هذا، غير أن إشادته برضا شاه البهلوى تدعونا للقول بأنه ألفه فى عهد هذا الرجل الذى تولى حكم إيران منذ عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٤١م ونحىّ عن الحكم بعد ذلك وتولى إبنه محمد رضا بهلوى حكم إيران عام ١٩٤٤م.

وتحت عنوان "سبب تأليف الكتاب" ذكر المؤلف أنه خلال سياحته وتجواله فى البلاد المختلفة وجد أن بنى جلدته ممن يعيشون خارج إيران لا يهتمون بتعلم اللغة الفارسية وهى لغتهم الأصلية ولا يعممونها بين أبنائهم. كما وجد الكثيرين من الأمريكيين والأوروبيين لا سيما الذين يرغبون فى السياحة فى أقاليم إيران يسألون عن كتب لتعليم هذه اللغة. ومن هنا قام بتأليف كتابه هذا بحيث يستطيع كل شرقى وغربى ملم بالحروف اللاتينية تعلم الألفاظ الإيرانية، والتكلم بهذه اللغة وفهم معانيها دون حاجة إلى مترجم، بالإضافة إلى مطابقتها مع اللغة الإنجليزية والعربية، والكتاب مرتب على مائة وأربعة وأربعين فصلاً، ولما كانت مهنة المؤلف هى طب الأسنان فقد أفرد فيه نبذة عن قواعد حفظ صحة الأسنان والصحة العامة حتى يستفيد منها عامة الناس .

وفى نهاية هذه المقدمة عن سبب تأليف الكتاب يعتذر المؤلف عن أية أخطاء يكون قد وقع فيها ويطلب من أولى الفضل والعلم أن يغضوا الطرف عن كل سهو وخطأ فى هذا المؤلف الوجيز ويصلحوه بقلم الستر والصفح والإنعطاف، ويسوق المقولة القائلة : الإنسان مركب من السهو والنسيان. ويذكر فى المقدمة الفارسية بيتاً من الشعر يتضمن هذا المعنى وهو :

بپوش كر بخطائى رسى وطعنه مزن

كه هيچ نفس بشر خالى از خطا نبود

ويترجم معناه على النحو التالى :

إذا إطلعت على خطأ لا تطعن واستر، لأن أى نفس من البشر لا تخلو من الخطأ .

وقد نوه المؤلف فى بداية كتابه بأنه قرر إستخدام حرف w ليدل على حرف الواو، وحرف لليدل على الضمة، كما وأن الحرفين او Yيدلان على نطق الحرف (ى). أما SHفهى لحرف الشين و GHلحرف الغين و KHلحرف الخاء و Qلحرف القاف و CHلحرف چ. ووضع علامة ٨ للدلالة على المد .

يبدأ المؤلف كتابه بتعليم الأبجدية الفارسية ونطقها، ثم يذكر حساب الجمل، ويلى ذلك أبيات من الشعر يمدح فيها رضا شاه بهلوى إمبراطور إيران، وهى أربعة أبيات يتحدث فيها عن همة الإمبراطور ومشاعره الطيبة تجاه أهل وطنه، وما يتجشمه من عناء بالليل والنهار من أجل سعادتهم وتقدم أوطانهم. ويدعو له فيها بأن يكون الله معيناً له فى كل مساعيه على الدوام، ويذكر ترجمة بالإنجليزية لهذه الأبيات .

رتب المؤلف كتابه على حروف الأبجدية الفارسية، فيبدأه بمجموعة من الأفعال أو المصادر الفارسية مرتبة على هذا النحو، ثم يذكر بعد ذلك أربعة أبيات فى مدح الملك فاروق ملك مصر بالفارسية مع ترجمة إنجليزية لها، يقول فيها إن الملك فاروق قد إستولى على الأرض والقلوب وجلس على عرش جده، فأصبح ملكا على الخَلق والخُلق، وهو حنون على المساكين والأرامل واليتامى، كما صار ملجأ للفقراء والغرباء والسائلين والمرضى، ومعيناً لكل العجزة والبؤساء .

ويتناول المؤلف بعد ذلك تصريف الأفعال فى الأزمنة المختلفة، ثم يعود فيمدح ولى عهد إيران آنذاك محمد رضا فى أربعة أبيات من الشعر الفارسى مع ترجمة إنجليزية لها، فيصفه بأنه ولى العهد وأمير القلوب وباعث السرور فى قلوب الناس الذين عرفوا عنه الجود وحسن التدبير. ويلى ذلك مدح للأميرة فوزية أخت الملك فاروق، فيصفها بأنها السبب فى توطيد الصلة بين قلوب الشعبين وواسطة المحبة بين الملكين المادى والمعنوى، وأنها من دواعى سرور قلوب الناس فى الشرق كله وخاصة البلدان الإسلامية، وأنها أصبحت سبباً لجذب القلوب والأرواح عندما قبلت بملك إيران .

يتحدث بعد ذلك المؤلف عن حروف العطف والنداء والإستفهام، ثم عن الأسماء والمتشابهات والأوقات. وينتقل إلى مدح الرئيس التركى اتاتورك فى أربعة أبيات

بالفارسية أيضاً يقول فيها إن الناس جميعاً قد سرت بتوليه رئاسة الجمهورية التركية، ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه أعاد لتركيا الحياة ورفع من شأن أبنائها بين شعوب العالم، ولذلك فهم يثنون عليه ويمدحونه. ويلى ذلك ترجمة بالإنجليزية لهذه الأبيات .

ويذكر بعد ذلك الشهور وأيام الأسبوع وفصول السنة والجهات المختلفة والحواس والعالم الإلهى والزينة والمعادن والأحجار الكريمة والطيور والحيوانات والحشرات والأقرباء وأعضاء جسد الإنسان والأراضى. ويلى ذلك مدح لملك ألبانيا أحمد أوغو فى أربعة أبيات بالفارسية مع ترجمتها إلى الإنجليزية، وفيها يمدح هذا الملك ويصفه بقوة التدبير وسلامة الرأى والحكمة، ولما كان عادلاً فقد ساعده الخالق العادل وأعانه على ذلك، ومن هنا يعتز به الناس ويفخرون به. وتلى ذلك قائمة بكل ما يخص المدرسة، ثم يعود فيمدح ملك أفغانستان محمد ظاهر شاه ويصفه بأنه مثال لصاحب العلم والمعرفة وقد حاز السبق فى هذا المضمار، وهو يسعى إلى رقى بلاده ليلاً ونهاراً ويبذل فى هذا قصارى جهده دون كلل أو ملل .

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن المأكولات والحبوب والفاكهة والزهور، ثم يمدح عاهل السعودية الملك عبد العزيز، ويصفه بأن ملك نجد ومكة الذى يسعى دائماً من أجل خير شعبه، وهذا السعى ليس من أجل مصلحته هو بقدر ما هو من أجل مصلحة بلاده. ويعقب ذلك ذكر مفردات خاصة بالمنزل ومحتوياته والملابس وبناء البيت وأسماء الصناعات والحرف وأدواتها، ثم يمدح الملك غازى ملك العراق فى أربعة أبيات مترجمة إلى الإنجليزية يقول فيها إن الملك غازى منذ أن تولى شئون العراق إزدادت المعرفة والحضارة وأصبح العراق فى حالة أفضل مما كان عليه .

ويفرد المؤلف فصولاً للألوان والفضائل والرذائل والتجارة والألقاب الرسمية، ويمدح بعد ذلك ملك إنجلترا جورج ادوارد، ثم يتناول الأعداد الأصلية والكسور والعلوم والفنون، ويمدح الملك فيكتور عمانويل ملك إيطاليا وعطفه على شعبه ورعاياه ورغبته فى تقدمهم وإزدهارهم .

ويلى هذه الفصول محادثات مختلفة، يعقبها مديح على نفس الطريقة لإمبراطور اليابان هيروهيتو وتستمر المحادثات فى موضوعات مختلفة، ويمدح بعد ذلك الملك جورج ملك اليونان ثم الرئيس روزفلت رئيس أمريكا ثم هتلر رئيس ألمانيا، ثم الأمير سلطان محمد آغاخان .

وينتقل إلى محادثات حول الوقت والأزمنة، ثم يمدح أمير الدكن، ويذكر أسئلة وأجوبة عن الأسنان وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها، ويمدح حاكم بهاولبور، ويقدم بعض النصائح الصحية .

ويختم المؤلف كتابه بقصيدة من نظمه فى مدح الأميرة شمس ثم قصيدة فى تهنئة إيران ومصر بتوطد الصلة بينهما، ثم قصيدة أخرى عن الإنسان المخلوق من التراب، ثم قصيدة عن الدنيا وتلونها وتقلبها وبعض رباعيات من نظمه. ثم ترجم هذه الرباعيات إلى الإنجليزية والعربية، وذكر أنه سيصدر ديواناً بإسمه فى القريب العاجل. وهذا يؤكد أن مؤلف هذا الكتاب لم يكن طبيباً للأسنان فحسب بل كان عالماً باللغة وشاعراً لا يشق له غبار. وكما رأينا فقد مدح معظم حكام وملوك العصر الذى كان يعيش فيه، وربما كان ذكر هؤلاء جميعاً وصور لهم لهدف تعليمى أيضاً .

رابعاً : كتاب التحفة الفوزية فى تعليم الفارسية :

تأليف زيدان بدران المصرى، وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) بمطبعة المعارف ومكتبتها بمصر. ويقع الجزء الثانى منه فى حوالى ١٤٢ صفحة، ولا أدرى هل هو فى جزأين فقط أم صدر فى أكثر من جزأين، إلا أننى عثرت فقط على الجزء الثانى منه .

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة باللغة العربية، تحدث فيه عن رواج الجزء الأول من كتابه فى مصر والبلاد الشرقية مما شجعه على إخراج الجزء الثانى. وذكر أنه رغم الصعاب التى واجهته سواء فى التأليف أو فى النشر فإن ذلك لم يحل دون محاولته نشر اللغة الفارسية والتقريب بين الثقافات الشرقية وتوثيق أواصر القربى بين شعوبها. وأشار إلى أن السيد محمد تقى القمى العالم الكبير وأستاذ الأدب الفارسى بالجامعة الأزهرية قام بمراجعة هذا الجزء كما تفضل بتقديمه إلى حضرات القراء الكرام .

وفى مقدمة السيد القمى ذكر أنه : "من الخير كل الخير أن تتآزر اللغتان العربية والفارسية وتتآخيا حتى تقف كل من الأمتين على ما عند الأخرى من كنوز العلم ونفائس الأدب .. وقد تم هذا الإزدواج فى فجر الإسلام فأتى طيب الثمر وبعج بطن المعرفة فى كل ضرب من ضروبها وظهرت فى عالم الأدب العربى أعلام من العرب والفرس لا يد للدهر على محو أسمائهم الخالدة ولا آثارهم الشاهدة، وكان التعاون بينهم وثيقاً فشادوا صرح الثقافة الإسلامية عالياً منيعاً وأورثونا نتائج عقول تقصر دونها يد المتطاول" .

ثم أشار كاتب المقدمة إلى زواج ولى عهد إيران بالأميرة شقيقة ملك مصر المعظم(٣)، الذى أحيا الآمال على التعارف وتبادل المعارف. وأنه هو نفسه كان أثناء إقامته فى مصر لإجراء بعض البحوث العلمية من ناشرى الثقافة الإيرانية فى الأمة المصرية الكريمة .

وقد أثنى كاتب المقدمة على الكتاب من ناحية تخير موضوعه وسهولة أسلوبه ودقة ترتيبه وحسن تبويبه ووفرة أمثلته، وهو يعتبره طريقة مثلى فى التربية

والتعليم تأخذ بيد المتعلم فى رفق. وقد آثر القمى أن تكون مقدمته باللغة العربية حيث تصبح دليلاً على ما يبغيه هو والمؤلف، حيث يؤلف مصرى فى الفارسية ويقدمه إيرانى بالعربية .

ويبدأ المجلد الثانى من الكتاب بمجموعة من المحادثات حول موضوعات مختلفة كالمدرسة والسوق والمطعم والفندق والسينما والمقهى ومكتب البريد والرياضة وحديقة الحيوانات والوطن وغير ذلك، وتصل هذه الموضوعات إلى ستة وعشرين موضوعاً، يختمها المؤلف بموضوع عن مصر وتاريخها وحضارتها وعلاقتها الوطيدة بإيران. ثم يختم هذا الجزء بمعجم لأهم المفردات الفارسية الواردة فى الدروس ومعناها بالعربية والإنجليزية .

ويعتبر تعليم اللغة عن طريق المحادثات من الأساليب الجيدة فى تعليم اللغات الأجنبية، وكان المؤلف يختم كل محادثة بذكر مجموعة من المصطلحات الجديدة والأفعال وتصريفاتها أحياناً فى أزمنة مختلفة كتدريب للطالب الذى يتعلم هذه اللغة. ولابد أن الجزء الأول من هذا الكتاب كان يتضمن فصولاً عن قواعد هذه اللغة ومبادئها، وبعض المفردات الضرورية أو الأساسية لتعلم هذه اللغة .

هذه الكتب الأربعة التى قمت بعرضها فى هذا البحث الموجز إنما تدل دلالة واضحة على إهتمام المصريين بتعلم اللغات الأجنبية وخاصة اللغات الإسلامية التى يتحدث بها إخوة فى الإسلام تشملهم جميعاً ثقافة واحدة ويظلهم دين واحد، وما تعلم هذه اللغات إلا وسيلة للتقريب بين أبناء هذه الأمة الإسلامية. ومصر لا تألو جهداً فى هذا السبيل، فقد أنشأت منذ زمن بعيد أقساماً للغات الشعوب الإسلامية بجامعاتها(٤) كالفارسية والتركية والأوروبية وغير ذلك بهدف التعريف بحضارة وثقافة أهل هذه اللغات ودورهم فى بناء صرح الحضارة الإسلامية الشامخ، ونقل تراثهم وإنتاجهم الأدبى إلى اللغة العربية ليكون بين يدى القارئ العربى. ولا شك أن المكتبات تزخر بالعديد من هذه الكتب المؤلفة بهذه اللغات وتحتاج إلى إلقاء الضوء عليها، وما هذه الكتب الأربعة التى عرضتها فيما سبق إلا نموذجاً لهذا النوع من المؤلفات التى عنى بها المصريون وإهتموا بنشرها فى مصر .

هوامش:

١- أنظر مقالة "نكاهى به تاريخ نشر كتاب در مصر" بقلم جون رودنبيك JOHN RODENBECK ترجمة مرتضى اسعدى - مجلة نشر دانش سال شستم، شماره اول، آذر ودى ١٣٦٤ من ص ٤٦ إلى ص ٥٩ وقد نشرت هذه المقالة بالإنجليزية فى يوليو عام ١٩٨٥م فى مجلة
A JOURNAL FOR AUTHORS AND PUBLISHERS

٢- ولد محمد على باشا فى قوله عام ١٧٦٩م وتوفى بالقاهرة عام ١٨٤٩م، وقد تولى حكم مصر فى عام ١٨٠٤ م، وأخرج العثمانيين من مصر عام ١٨٣٣م .

٣- أقيمت صلة نسب ومصاهرة بين الأسرتين المالكتين فى كل من إيران ومصر فى عام ١٩٣٩م، فازدهرت فى ذلك الوقت دراسة اللغة الفارسية وآدابها .

٤- أنشئ معهد اللغات الشرقية فى جامعة القاهرة عام ١٩٢٥م ثم توالى بعد ذلك إنشاء أقسام فى كل الجامعات المصرية لهذه اللغات.

تنويه

تأسف اسرة تحرير مختارات إيرانية عن خطأ وقع سهواً فى العدد السابق (٨٤ - يوليو ٢٠٠٧)
حيث وضع اسم د. محمد السعيد عبد المؤمن بدلاً من اسم **د. محمد نور الدين عبد المنعم** على موضوع الزاوية الثقافية بعنوان : فن تنسيق الحدائق والبساتين عند الإيرانيين.

القوميات والعرقيات الإيرانية: حالة الآذريين

■ د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

إيران دولة متعددة القوميات والجنسيات والعرقيات والثقافات، شأنها فى ذلك شأن دول كثيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية قامت على امتزاج مهاجرين يحملون العديد من الثقافات المتباينة، وقام الاتحاد السوفيتى السابق على بنية بشرية متعددة القوميات، أى أن إيران لا تعد حالة استثنائية فى هذا الصدد. ولم يخل الشعب الإيرانى- كغيره من شعوب العالم- من دخول عناصر غريبة عنه- سواء عن طريق الهجرة أو الفتوحات أو الغزوات- فى بلاده وامتزاجها به، إذ امتزج به العرب (فى الجنوب). ثم المغول والتركمان (فى الشمال والشرق)، ثم الأتراك (فى الغرب). ولهذا السبب، فإن المتأمل لنسيج المجتمع الإيرانى يلاحظ أنه مجتمع صاخب الألوان، متنوع الأجناس والأعراض، متعدد اللغات والأديان والثقافات. وقد وصف البعض إيران بأنها عبارة عن كرنفال عرقى ودانتيلا دينية ولغوية. ويقسم المجتمع الإيرانى- من حيث أسلوب المعيشة- إلى ثلاثة أقسام، يقيم القسم الأول فى المدن، والثانى فى القرى، والثالث فى المناطق الجبلية وعلى الحدود (القبائل والعشائر). وجدير بالذكر أن معظم السلالات المحلية والحكومات الوطنية فى إيران بعد الإسلام أسستها الجماعات القبلية، فالغزنويون والسلاجقة والصفويون والأفشار والزنديون والقاجار أقام دولهم زعماء القبائل والعشائر التى تمثل الجزء الأكبر من سكان إيران.

ويكفل دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية للقوميات والقبائل والعشائر فى إيران المساواة فى الحقوق، ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة سبباً للتفاضل والتمايز (المادة رقم ١٩- الفصل الثالث). كما يجيز هذا الدستور استعمال اللغات المحلية والقومية فى مجال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى (إذاعة وتليفزيون)، وتدريس آدابها فى المدارس إلى جانب اللغة الفارسية (المادة رقم ١٥- الفصل الثانى).

وإذا رجعنا إلى الناحية التاريخية، سنجد أن الهجرة والترحال والغزوات والفتوحات الأجنبية لإيران كان لها تأثير على التنوع القومى والثقافى واللغوى والدينى، وأهم هذه الهجرات والغزوات:

١- هجرة الماديين والبارسيين (وهما من الطوائف الآرية) فى الألفية الأولى قبل الميلاد، لأسباب قد تكون معيشية اقتصادية.

٢- غزوة اليونانيين فى القرن الرابع قبل الميلاد.

٣- الفتح العربى الإسلامى فى بداية القرن الأول الهجرى (العرب من الساميين).

٤- غزوات الغزنويين والأتراك السلاجقة فى القرن الخامس الهجرى، وهما من الطوائف التورانية.

٥- غزوات المغول فى القرن السابع الهجرى.

٦- غزوة التركمان الخوارزميين (٥٢١-٦٢٨ هـ.ق).

٧- غزوة التيموريين (٧٨٣- ٩١١ هـ.ق).

وكانت الهضبة الإيرانية هى الطريق الوحيد الذى كان يربط مناطق من آسيا مع بعضها البعض، ومع دول حوض البحر المتوسط وأوروبا. والهضبة الإيرانية _كما هو معلوم- تتمتع بموقع جغرافى فريد جعل إيران بمثابة "محطة ترانزيت" لكل الشعوب القادمة من الشرق إلى الغرب وبالعكس على مر العصور، كما جعلها مطمعاً وهدفاً للقوى الدولية الكبرى نظراً لأنها تقع فى مفترق الطرق التى تصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

ويصل عدد القوميات فى إيران إلى حوالى عشر قوميات على الرغم من أن بعض علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والجغرافيا البشرية فى إيران يرون أن هوية

الأمة الإيرانية تشكلت من ثلاث قوميات رئيسية هى: الآريون- الأتراك- العرب، وأن الحديث عن القومية الكردية والآذرية والبلوشية والجيلانية واللورية من منطلق أن كلاً منها يشكل قومية خاصة- حديث خاطئ. إذن هم ينظرون إلى هذه القوميات بوصفها جزءاً أصيلاً من القومية الآرية الإيرانية، وأنها عبارة عن فروع تشكلت نتيجة لعمليات الانتقال والهجرة الداخلية والتنوع والتشعب التى طالت الآريين بعد دخولهم إيران، ويؤكدون ذلك بوجود تشابه كبير بين اللغة الفارسية من ناحية، وبين اللغات: الكردية والطاجيكية والبلوشية واللورية من ناحية أخرى، ويقولون إن هذه اللغات ليست إلا لهجات للغة أم هى: اللغة الفارسية القديمة.

وهذه القوميات هى:

١- الفرس: وهم السكان الأصليون، ومعهم مجموعة الأقوام الذين يتحدثون الفارسية فى جميع أنحاء إيران، ماعدا المناطق الخاصة بسائر القوميات. وهى القومية التى تنتظم جميع القوميات فى نطاق دولة واحدة وهيكل واحد من الجغرافيا السياسية، ويتراوح عددهم بين (٤٥,٦ و ٦٦٪) من سكان إيران البالغ عددهم (٧٠) مليون نسمة.

٢- الآذريون: ويقيمون شمال غرب البلاد فى أقاليم: آذربيجان الغربية والشرقية وأردبيل وزنجان وأجزاء من: كردستان وهمدان وقزوين ومركزى ومازندران (قائم شهر) وغرب جيلان (آستارا) وشمال خراسان وفارس (عشائر القشقائية)، وأجزاء من المدن الكبرى وبخاصة: طهران وكرج، يتراوح عددهم بين (١٦,٨ و ٢٥٪).

٣- الأكراد، ويقيمون فى غرب البلاد وبخاصة فى: إقليم كردستان وجنوب آذربيجان الغربية (مهاباد) وكرمانشاه وإيلام وشمال خراسان، ويتراوح عددهم بين (٥ و ٩,١٪).

٤- الجيلانيون (الجيلكيون)، ويقيمون فى جيلان وغرب مازندران، وعددهم (٥,٣٪).

٥- اللور، ويقيمون فى غرب وجنوب غرب إيران فى: كردستان وهمدان وإيلام وبشتكوه وجهاز محال بختيارى وأصفهان وكهكيلويه وبوير أحمد وفارس وبوشهر وشمال خوزستان، وعددهم حوالى (٤,٣٪).

٦- العرب، ويقيمون فى وسط وجنوب خوزستان، وبصورة متفرقة فى جنوب خراسان (عرب كوه وعرب بيرجند) وفى بوشهر وهرفرجان، وعددهم حوالى (٤٪).

٧- المازندرنيون، ويقيمون فى مازندران وجلستان، وعددهم حوالى (٣,٦٪).

٨- البختياريون، ويقيمون فى جهار محال بختيارى وشمال خوزستان وعددهم ١,٧٪.

٩- الطالشيون: ويقطنون غرب جيلان وشرق أردبيل، وعددهم أقل من (١٪).

١٠- التركمان، ويقطنون فى جلستان وشمال خراسان.

ويؤكد البعض على أنه توجد قوميات أو أقليات قومية أخرى، مثل: الأفغان- التأجيك- الآشوريون- اليهود- الجورجيون- الغجر.

وهذا التنوع القومى وهذا التعدد العرقى الذى تم خلال مرحلة تاريخية طويلة، والذى نتجت عنه فروق غير منكورة، إذا لم يتم تقييمه تقييماً صحيحاً، من الممكن أن يصبح قنبلة موقوتة تهدد أساس الهوية الوطنية أو السيادة الإيرانية فى الموعد المقرر. وعند دراسة الهوية الوطنية والقضايا والمشكلات التى تتعلق بالأقوام- بصفة خاصة- ينبغى الاهتمام بأبعاد سبعة هى: البعد الاجتماعى- التاريخى- الجغرافى- السياسى- الدينى والثقافى- اللغوى- الأدبى، فإهمال أى بعد من هذه الأبعاد يمكن أن يكون له آثار سنبية على الهوية الوطنية.

فكان للهجرة والغزو والاحتلال والمرور والعبور أثر فى اختلاط وامتزاج الخصائص الجسمانية المختلفة، وفى بقاء هذا الأثر فى العنصر الإيرانى. ووجود الخصائص الآسيوية والأفريقية والأوروبية الظاهرة فى الإيرانيين وفى لغاتهم ولهجاتهم المتفاوتة دليل على كثرة وشدة اختلاط العنصر الإيرانى بغيره من العناصر. ويضيف البعض عوامل أخرى ساعدت على اختلاط العنصر الإيرانى بغيره من العناصر. ويضيف البعض عوامل أخرى ساعدت على اختلاط وامتزاج العنصر الإيرانى فى إيران بغيره من العناصر الأجنبية، وهى: تهجير وإجلاء أقوام مختلفة بأوامر من السلاطين ووفقاً لمصالحهم الشخصية. وقد بدأ هذا التهجير منذ استيلاء الأتراك على إيران فى العصرين: الغزنوى (٣٦٦-٤٣٢هـ.ق) والسلجوقى (٤٣١-٥٥٢ هـ.ق)، واستمر هذا فى العصر المغولى، وفى العصر التيموى (٧٨٣-٩١١ هـ.ق)، وفى العصر الصفوى (٩٠٧-١١٤٨ هـ.ق)، وفى العصر الأفشارى (١١٤٨-١١٧٢ هـ.ق)، وأشهر من فعلوا هذا هم: تيمورلنك (٧٧١-٨٠٧ هـ.ق) والشاه عباس (٩٩٦-١٠٣٨ هـ.) ونادر شاه الأفشارى (١١٤٨-١١٦٠ هـ.ق).

وكان تأثير هذا الاختلاط أقل فى الأفراد الذين كانوا يقيمون فى الأطراف والمناطق النائية، مثل: الزرادشت والتاجيك وسكان بحر الخزر، مثل جيلان ومازندران، وذلك بسبب الموانع الطبيعية التى حالت دون شدة هذا الاختلاط.

وجدير بالذكر أن الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤٢ ـ ١٩٧٩م) كان قد صرح فى حديث له عام ١٩٦١م بأن بلاده تضم شعوباً وقوميات مختلفة:

عرب وأتراك وأكراد وتركمان وبلوش، تخيم فكرة الانفصال على نفوسهم جميعاً، وأن هذه القوميات المختلفة يجمعها التاج الإيرانى، والتاج هو الذى وحدهم، وكان سداً منيعاً حال دون ظهور دويلات صغيرة وطوائف متنازعة. إن هذه القوميات لا تتحمل النظام الجمهورى قط. كان هذا هو رأى الشاه الذى صرح به عام ١٩٦١م، لكن الثورة الإسلامية قامت فى ١٩٧٩/٢/١١، وظل وضع القوميات على ما كان عليه فى زمن الشاه.

وسنكتفى فى الزاوية بالحديث عن الآذريين، وهم من القوميات القوية المؤثرة فى إيران، ومن أكبر القوميات فى إيران من حيث العدد، وعلى الرغم من أنه لم تنشر ـ حتى الآن ـ إحصائية رسمية عن الأقوام فى إيران، إلا أن بعض التقديرات والإحصائيات تقدر عدد الآذريين بحوالى ربع المجتمع الإيرانى، والبعض الآخر يقدرها بحوالى الثلث. وهم موجودون بأعداد كبيرة فى مختلف أنحاء إيران كما ذكرنا. ويمثلون القومية الثانية ذات الأغلبية السكانية، بعد القومية الفارسية التى تنتمى إليها الشعوب الآرية، ولهم مكانتهم داخل المجتمع الإيرانى، ووضعهم الاقتصادى أفضل كثيراً من معظم القوميات الأخرى، وهم يسيطرون فى طهران العاصمة على الأسواق التجارية والبازار، وكان منهم رؤساء وزارات ووزراء وسفراء، ومنهم عدد كبير منتسب إلى سلك الشرطة والأمن والجيش والحرس الثورى الإيرانى. وهم ينتمون إلى المذهب الجعفرى الشيعى، وكان لزعيمهم آية الله شريعتمدار ـ الآذرى الأصل ـ دور أساسى فى نجاح الثورة الإسلامية فى إيران. ولغتهم هى الآذرية، التى هى عبارة عن لهجة من لهجات اللغة التركية، ويرى بعض علماء اللغة الإيرانيين أن أساسها اللغوى هو: الآذرية القديمة والفارسية والعربية التى دخلت الفارسية بالإضافة إلى ألفاظ تركية وقواعد الصرف والنحو التركية. ومعروف أن الدين واللغة يلعبان دوراً مهماً يفوق الدور الذى تلعبه العناصر الأخرى فى تحديد الهوية فى إيران، وفى تشكيل القوميات وتعدد الأقوام وتنوعها، وفى التقارب والتعايش.

وقد شارك الآذريون ـ كغيرهم من القوميات الأخرى ـ فى صنع الحضارة الإيرانية على مر العصور، ولم ينسوا أن أول كتاب مدرسى طبع فى إيران كان باللغة التركية، وأن أول مسرح إيرانى كان أيضاً باللغة التركية، وتتعرض الهوية القومية فى إيران فى الوقت الراهن لصراعات وقضايا سببت مشكلات عديدة لنظام الهوية الإيرانية، وخلقت ما يسمى بأزمة الهوية القومية، وكنا قد بدأنا فى السنوات الأخيرة نشهد مساراً مستجداً لاستراتيجيات القوى العظمى، وهو المسار الذى يرمى إلى إضعاف رابطة الانتماء الوطنى داخل الدول، وذلك بتأجيج وإثارة النزاعات الطائفية والعرقية، وإعلاء نزعات الانتماءات القبلية والطائفية على الانتماء الوطنى. كما أننا نلاحظ أنه يتم تفعيل ملف القوميات الإيرانية بشئ من التعمد داخل إيران من وقت إلى آخر.

وفى الوقت نفسه يتحدث البعض عن شوفينية (الغلو فى التعصب للوطن) رضا خان (١٩٢٥ ـ ١٩٤٢م) ومنظريه، ويقولون إنه هو الذى رفع شعار: "إيران أمة واحدة ولغة واحدة وجنس واحد". وإن سياسته قامت على ثلاثة محاور هى: اللغة الفارسية ـ العنصر الآرى ـ النظام الإمبراطورى (الملكى). وقد بذل رضا خان وابنه محمد رضا بهلوى والحكومات التى شكلت بعد الثورة الإسلامية فى إيران جهوداً مغنية لصهر وتوحيد أبناء الوطن تحت مظلة الأمة الإيرانية الواحدة الموحدة أو المجتمع الإيرانى الكبير، بل وتشددوا جميعاً فى الحفاظ على قوة وتماسك هذه الجماعات وهذه القوميات. وللآذريين ـ شأنهم شأن سائر القوميات فى إيران ـ مطالب هى:

١-حقوق ثقافية أكثر، فهم يريدون امتلاك قناة تليفزيونية ناطقة بلسانهم، وهم يعتبرون أن اللغة الفارسية مفروضة عليهم، وأنها رمز لظلمات القرون الوسطى والعصر البهلوى، وأنها رمز للتعصب الآرى، ورمز للاحتقار والاستبداد ولسلب الحريات والحقوق الوطنية، ويريدون إلغاء الهيمنة الاحتكارية للغة الفارسية والخط الفارسى والثقافة الفارسية، والمساواة بين جميع اللغات الرائجة فى إيران، وذكر ذلك فى الدستور الإيرانى. وينظم الآذريون مظاهرات فى آذربيجان وغيرها من المدن التى يقطنونها، ويطالبون فيها بالاعتراف رسمياً باللغة التركية فى إيران، ويرفعون لافتات كتبوا عليها بالتركية: "توركون ديلى

رسمى اولسون" أى: لتكن اللغة التركية هى اللغة الرسمية. كما أنهم كونوا جمعية للدفاع عن حقهم فى التعليم باللغة الأمة.

٢-المشاركة فى إدارة شئونهم المحلية، وتخفيف حدة المركزية الزائدة عن الحد فى الشئون الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية فى العاصمة ووسط إيران.

٣-عدم تهميشهم اجتماعياً وسياسياً، وتحسين أحوالهم اقتصادياً.

٤-تخصيص حصة لهم فى الهيكل السياسى للدولة (على الرغم من أن البعض يذكر أن آية الله خامنئ _ المرشد الأعلى _ وعدداً آخر من المسئولين فى الحكومة الإيرانية من الآذريين، وأن هذا مؤشر من مؤشرات المساواة فى الحقوق بين الأقوام فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية).

والآذريون يرون أنهم يشكلون فى إيران حالياً الأغلبية النسبية للأمة الإيرانية، وأنهم متناثرون فى جميع أنحاء إيران وبخاصة فى طهران العاصمة. وأن الفرس ليسوا أغلبية فى إيران حالياً، وأنهم _ أى الفرس _ يشكلون نسبة تتراوح بين (٣٥٪ و٤٥٪)، وأن الأغلبية فى إيران غير فارسية. وينادى بعض الآذريين بالانفصال، ويتحدث بعضهم عن النظام الفيدرالى. وفى مايو عام ٢٠٠٦م نشرت جريدة إيران مقالة بعنوان: أسلوب مكافحة الصراصير، كما نشرت كاريكاتير اعتبره الآذريون مسيئاً إليهم وإلى لغتهم وثقافتهم، مما أحدث موجة واسعة من السخط والغضب لدى الآذريين الذين خرجوا إلى الشوارع، وأشعلوا النار فى جميع مكاتب الجريدة فى جميع المحافظات، وتم إلقاء القبض على مرتكبى الحادث، كما تم وقف الجريدة عن الصدور، ووقف كاتب المقال ورسام الكاريكاتير عن العمل بعد التحقيق معهما. واعتذرت الجريدة للآذريين، وأدين المسئولون عن ارتكاب هذه الممارسات الخاطئة وغير المسئولة.

وإذا كان النظام الإيرانى الحالى يتبنى نموذج: الحكومة المركزية الواحدة، ويرى أنه أنسب نموذج يتطابق مع الواقع الإيرانى الحالى _ اجتماعياً أو سياسياً _ من منطلق أنه يقوم على الوحدة الوطنية والتقارب القومى، مع الحفاظ على الثقافات والهويات القومية، وإذا كان هذا النظام يرى أن فرض الفيدرالية على إيران هى عملية تفكيك وتقسيم صناعى للعرقيات الإيرانية التى عاشت متجاورة على مدى قرون عديدة، فإن فريقاً آخر ينادى بالفيدرالية المحلية، ويرى أن الحكومة الفيدرالية هى الشكل المناسب للحكومة فى إيران، وأن انتهاج أسلوب مجالس الولايات هو النظام الذى كان مطبقاً فى إيران، حيث كانت إيران تسمى فى العصر القاجارى (١٧٩٤ _ ١٩٢٥م): ممالك إيران المحروسة، وكانت الإمبراطورية القاجارية تتكون من ممالك أو ولايات كبيرة.

وسواء طبق نموذج الحكومة المركزية الواحدة أو نموذج الفيدرالية، فإن المهم هو كيفية إدارة التنوع القومى والتعدد العرقى فى إيران، وانتهاج سياسة تحافظ على الوحدة الوطنية والتعايش السلمى المشترك، وكيفية التعامل مع الصراعات القومية والانتفاضات العرقية _ التى تندلع من وقت إلى آخر _ بحكمة وروية، والتأكيد على مفهوم الاندماج الاجتماعى داخل الوطن وبين أبنائه جميعاً، والتصدى لمحاولات زعزعة الاستقرار والتفتيت والتشرذم.

المراجع:

١- د. آمال السبكى، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (١٩٠٦ _ ١٩٧٩): الكويت، دار المعرفة، ١٩٩٩.

٢- د.ربيع بديعى، جغرافياى مفصل إيران _ جلداول _ جغرافياى طبيعى، تهران، ١٣٦١ هـ.ش.

٣-دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٤-شبكة الإنترنت.

٥- د. إبراهيم المغازى، القوميات والأقليات الدينية فى إيران _ دراسة تاريخية، القاهرة، ١٩٩٢.

٦-مجلة مختارات إيرانية: الأعداد: ٧٥ _ ٧٦.

الشراكة الإسرائيلية- التركية وأمن الطاقة

■ د. فوزى درويش
أستاذ التاريخ المعاصر

يستلفت النظر تلك الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهوت أولمرت لأنقرة فى مارس من هذا العام، ففى تلك الزيارة عبر له رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان عن قلقه إزاء الحفريات حول المسجد الأقصى المبارك، وإن كانت المحادثات بين الطرفين قد تناولت كذلك مشروع مد خط أنابيب للطاقة المستخرجة من بحر قزوين حتى ميناء جيهان التركى على البحر المتوسط، ومنه إلى خليج العقبة لتزويد إسرائيل بالطاقة.

ويستتبع الأمر تناول موضوع الشراكة الإسرائيلية- التركية على عدة محاور: أولها، خصوصية هذه العلاقة الإستراتيجية الثنائية، وثانيها، النتائج المحتملة للتعاون العسكرى بين البلدين، وثالثها، انعكاسات ذلك على منطقة الشرق الأوسط، وما تنطوى عليه هذه الشراكة الاستراتيجية، ورابعها، أمن الطاقة، وخامسها، الوضع القانونى لبحر قزوين، ثم سادساً وأخيراً الأوضاع الجيو- بوليتيكية لتركيا وإيران.

أولاً: خصوصية هذا الوفاق

الواقع أن هذه العلاقة بدأت فى نهاية عام ١٩٩١، حينما قررت تركيا رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسى إلى مستوى السفارات. على أن المثير فى الأمر بالدرجة الأولى، ويحمل فى طياته أكثر من دلالة هو ظهور علاقات خاصة تمثلت فى توقيع سلسلة من الاتفاقيات العسكرية مما أفسح المجال للتعاون فى أوجه أخرى عديدة كما سنرى.

وصحيح أن قادة كل من تركيا وإسرائيل صدرت لهم تصريحات بأن توافقهما هذا ليس موجهاً ضد أى طرف ثالث إلا أن بعض التصريحات الأخرى الصادرة من قادة البلدين كانت تحمل فى طياتها دلالة على مغزى هذا الوفاق Entente على الصعيد الإقليمى.

على أن هذا الوفاق ليس من قبيل التحالف العسكرى بمعناه التقليدى، فلم تحدد البلدان الوضع الذى يستدعى أن تهب إحداهما عسكرياً إلى جانب الأخرى. وليس هناك التزام واضح بالنسبة للدفاع المتبادل، ويجدر بالذكر أنه بعد عودة وزير الخارجية التركى حكمت شيتان من زيارة له لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٩٣ أعلن أن العلاقات التركية- الإسرائيلية سوف تتطور فى كافة الميادين، المدنية منها والعسكرية، وأن الدولتين التركية والإسرائيلية سوف تتعاونان فى إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط "In restructuring the Middle East". وفى أغسطس ١٩٩٧ قال رئيس الوزراء التركى مسعود يلماظ بأن التعاون التركى- الإسرائيلى "أمر ضرورى لتوازن القوى فى المنطقة".

وعلى الجانب الإسرائيلى، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى "بنيامين نتانياهو" صرح فى ١٩٩٨ بأن تركيا وإسرائيل قد قدر لهما العمل، نظراً للأمن الدولى المتأرجح بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية. كذلك وصف وزير الدفاع الإسرائيلى حينذاك اسحق موردخاى مغزى هذا الوفاق التركى- الإسرائيلى بقوله: "حينما تتشابك أيدينا معاً تشكل قبضة قوية.. إن علاقاتنا هى علاقات إستراتيجية".(١)

ثانياً: النتائج المحتملة للتعاون العسكرى

يعمل الوفاق التركى- الإسرائيلى على تقوية كل من الطرفين منفرداً، ذلك أن القوة العسكرية المجتمعة، واستخدام نفوذ كل منهما فى مختلف عواصم المنطقة سوف يتزايد، ورغم أنه كما أسلفنا ليس تحالفاً عسكرياً رسمياً، فإن التعاون الإسرائيلى- التركى سوف يحقق عدة وظائف استراتيجية هامة، فى زيادة المقدرة الدفاعية لكل منهما كما يلى:

١- زيادة القدرة على الردع

إن هذا الوفاق يمكن أن يمد إسرائيل بقدرة أكبر على الردع، فالدول التى تفكر فى استخدام القوة ضد كل من تركيا وإسرائيل سوف تأخذ فى اعتبارها قوتهما معاً. وعلى سبيل المثال، فقد أصبحت سوريا تعمل ألف حساب لو أقدمت على مغامرة ضد أى من جيرانها بعد قيام هذا الوفاق الإسرائيلى - التركى.

وعلى نفس النسق، فإن الطائرات المقاتلة الإسرائيلية قرب الحدود الإيرانية مثلاً، فإن هذا الوضع يعزز القدرة على الردع ضد الهجمات الصاروخية من هذا البلد، لذلك فإن فرص القوات الجوية الإسرائيلية تكون أفضل بالنسبة لهما حينما تكون الضربات الجوية على مسافات أكثر صغراً ويمكن للسلاح الجوى الإسرائيلى أثناء الأزمة أن يستخدم المجال الجوى التركى لإعادة التزود بالوقود أو الطيران من القواعد الجوية التركية لإيران مثلاً، ومن ثم يتوافر له مزيد من الوقت فوق الأهداف. ومثل ذلك حدث أثناء الأزمة العراقية فى فبراير ١٩٩٨ فقد صرح سفير تركيا لدى الولايات المتحدة آنذاك أن بوسع تركيا النظر فى السماح لإسرائيل باستخدام المجال الجوى التركى للرد الانتقامى لو أن العراق شنت هجمات صاروخية على إسرائيل.

ومن ناحية أخرى ينبغى إمعان النظر فيما تنطوى عليه العلاقات المتزايدة بين تركيا وإسرائيل فى المجال البحرى الحربى. فبالنسبة لإسرائيل، فإن المعارك البحرية لم تكن سوى مجال ثانوى ويبدو أن هذا بدأ يصيبه شئ من التغيير. فواقع الأمر، أن الأسطول البحرى الإسرائيلى صار يحتل أهمية أكبر نسبياً عما كان عليه حاله فى الماضى. فقد بدأت الاستراتيجيات الإسرائيلية تنظر إلى الجزء الشرقى من البحر المتوسط على أنه بمثابة عمق استراتيجى إسرائيلى جديد. ويمكن لهذا البحر من ثم أن يصبح المسرح العسكرى الذى يمكن أن توجه من خلاله الهجمات ذات المدى الأوسع. وفضلاً عن ذلك، والأكبر أهمية من ذلك، فإن الموانئ التركية، والمياه التركية يمكن أن تصبح ملاذاً آمناً بالنسبة للغواصات الإسرائيلية للضربة الثانية التى يمكن أن تكون لها قوة رادعة ضد هجمات نووية على إسرائيل.

وفضلاً عما تقدم، فهناك جانب آخر من الردع يتمثل فى الإنذار المبكر فالتعاون المخابراتى بين البلدين يعمل على تقليل الفرص أمام خصومهما لتنفيذ أى هجوم مفاجئ، ذلك أن الموقع الجغرافى لتركيا، وقدرات إسرائيل الفائقة إلكترونياً على التنصت توفر قدراً مذهلاً على جمع المعلومات. فالتعاون المخابراتى مع تركيا يكون ذا فائدة أيضاً فى محاولة الإرهاب الدولى الذى تتعرض إليه كلتا الدولتين. فالتبادل الفورى للمعلومات بين الدولتين يحول دون الوقوع تحت طائلة الإرهاب. كما أن أحد مظاهر التعاون الإسرائيلى- التركى صار معروفاً فى يونيو ٢٠٠٠، فلقد جاهرت إيران بالشكوى من أن تركيا كانت تطلب إخطارها حول حمولة الطائرات الإيرانية التى تعبر المجال الجوى التركى وهى فى طريقها إلى سوريا. ومن الواضح أن ذلك كان يشير للتجهيزات العسكرية الإيرانية التى كان يجرى إرسالها إلى حزب الله.

ثالثاً: انعكاسات هذا الوفاق على الصعيد الإقليمى

لقد تم النظر إلى هذه الروابط التركية- الإسرائيلية على نحو يهدد بعض الدول العربية وخاصة بعد الاتفاق العسكرى بين البلدين فى عام ١٩٩٦، وكانت هذه الروابط مدرجة على جدول أعمال القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ واقترحت سوريا فيه أن يصدر قرار بإدانة تركيا لكنه تم تخفيف القرار بدعوة أنقرة لإعادة النظر فى هذا الاتفاق "ومنع أى تحرش بالدول العربية". وإذا أخذنا ردود الفعل إزاء هذا الوفاق فرادى نجدها كالآتى، فى بعض دول المنطقة:

سوريا:

وهى البلد الذى كان ولا يزال أكثر تأثراً بهذا الانحياز صورته سوريا فى أجهزة إعلامها على أنه "موجه ضد الأمة العربية وضد مصالحها" وأنه أكبر المخاطر ضد العرب منذ ١٩٤٨".

مصر:

أما فى مصر فإن رد الفعل بالنسبة للروابط العسكرية بين تركيا وإسرائيل تمثلت فيما صرح به على الفور الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس حسنى مبارك واصفاً هذا التعاون العسكرى" بأنه سوف يؤدى على عدم الاستقرار وربما لحرب فى منطقة الشرق الأوسط". وفى نهاية ١٩٩٧ أدان الرئيس مبارك التدريبات التركية- الإسرائيلية البحرية لأنها تعنى فى نظره" أن طرفاً عربياً يتم استهدافه نظراً لأن سوريا تقع بين تركيا وإسرائيل".

إيران:

أما إيران فإنها قابلت هذا الوفاق بين أنقرة وتل أبيب بشئ عظيم من الكراهية. فمن المعلوم أن عداء

إيران لإسرائيل لا يقبل أى حلول وسط من ناحية، فضلاً عن تحالف إيران مع سوريا. وقد أعلن وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى فى إبريل ١٩٩٦ قوله: "إننى أبلغت المسئولين الأتراك صراحة أن علينا أن نمنع أية عوامل من شأنها أن تمنح إسرائيل مزيداً من القوة"، كذلك فإن المسئولين فى الخارجية الإيرانية عبروا عن وجهة نظرهم عن أن التدريبات البحرية التى تقرر أن تتم بين إسرائيل وتركيا فى يناير ١٩٩٨ بين كل من إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة" سوف يكون من شأنها زيادة فرص وجود أزمة فى المنطقة".

وعلى ذلك فإن انحياز تركيا إلى جانب إسرائيل صار عاملاً إضافياً لزيادة التوتر بين أنقرة وطهران.(٢)

رابعاً: أمن الطاقة

مما تجدر الإشارة إليه أن تركيا تقع على طرف منطقة الخليج "الفارسى"، وحوض بحر قزوين حيث يوجد ٧٠ بالمائة من احتياطى النفط المؤكد فى العالم، وما يزيد على ٤٠ بالمائة من احتياطيات الغاز الطبيعى فيه. ومن جهة أخرى فإن مجمل ما تحتويه المنطقتان (الخليج، وبحر قزوين) من الطاقة لا يبعد أكثر من ١٠٠٠ كيلو متراً عن القاعدة التركية إنجرليك التى تستخدمها القوات الأمريكية والتى يمكن أن تنطلق منها القوة العسكرية لتغطى شرق البحر المتوسط حتى بغداد. لذلك، فإن ما يطلق عليها "الاستراتيجية الشمالية" "Northern Strategy للدفاع عن الخليج "الفارسى" ربما جعلت كلا من الولايات المتحدة، وتركيا، والأردن، وإسرائيل أكثر تقارباً.

ومن ناحية أخرى، فإنه فى الوقت الذى لم تضح فيه بصورة دقيقة أهمية مصادر الطاقة من بحر قزوين فلا يزال ما يكمن فى أعماق هذا البحر من احتياطات للطاقة غير معلوم على وجه الدقة، فالاستكشافات التى تمت فيما بعد العهد السوفيتى بدأت بالكاد تعطى نتائجها فى حدود المضاف المؤكد لما هو معلوم سلفاً من احتياطات خاصة بالنفط والغاز. ولكن يقدر عدد من الخبراء فى هذا المجال تقديرات معقولة بأن غاز ونفط بحر قزوين أكبر حجماً من بحر الشمال، وربما كان يمثل ضعفه، وإن كان يقل كثيراً بطبيعة الحال عن احتياطات الخليج.

ومرة أخرى يمكن القول بأن إيران دولة مشاطئة لبحر قزوين وتشارك مشاركة فعالة فى تقرير الوضع النهائى القانونى لاقتسام ثروات بحر قزوين بين باقى الدول المشاطئة. وظلت إيران حامية لمبدأ "الكوندومينيوم" الذى يقضى بالقسمة المشتركة المتساوية فى بحر قزوين بين الدول المشاطئة. والواقع أنه كان يمكن لإيران أن تصبح دولة مهمة فى تصدير نفط بحر قزوين لو لم تكن الولايات المتحدة أخذت بسياسة فرض العزلة عليها دولياً لإبعاد نفوذها عن منطقة بحر قزوين.

خامساً: الوضع القانونى لبحر قزوين:

يحكم الوضع القانونى حتى الآن معاهدتان أبرمتا فى سنتى ١٩٢١، ١٩٤٠ بين إيران و"الاتحاد السوفيتى" السابق حتى انهما كانا يسميانه "البحر الإيرانى السوفيتى" Iranian - Soviet Sea فى هاتين المعاهدتين أكد الطرفان مبدأين هامين: أن لكل منهما الحق فى الدخول بالتساوى للبحر واستخداماته، وفى ظل القانون الدولى، بقيت هاتان المعاهدتان ساريتا المفعول. وأن هذا البحر يعتبر مغلقاً فى وجه أية دول لا تقع على شواطئه.

وكان النزاع على الوضع القانونى لبحر قزوين قائماً خلال سنوات التسعينيات من القرن المنصرم: لذلك فإن تحليل الوضع بالنسبة للدول المشاطئة يظهر أن هناك احتمالات لمزيد من الاحتكاكات حول حوض هذا البحر وثرواته النفطية بالدرجة الأولى. فوضع روسيا: يتلخص فى أنها ضد تقسيم بحر قزوين وتحت الضغط قبلت الحكومة الروسية تقسيم قاع البحر وليس مسطحه أو مياهه. أما إيران: فإنها كانت ترى بحر قزوين بمثابة "جوهرة" المنطقة. وترى إيران أن الوضع القانونى ينبغى الانتهاء من رسمه فى أقرب فرصة ممكنة بين الدول المشاطئة على أساس معاهدتى ١٩٢١، ١٩٤٠ المشار إليهما، وعلى أساس الإجماع فى كل ما يتعلق بشئون هذا البحر. ومع لقائه مع المبعوث الخاص للرئيس الروسى فى أغسطس ٢٠٠٠ كرر كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى أن إيران تفضل أن يكون بحر قزوين ملكية مشتركة بينهما كما نصت عليه المعاهدتان المشار إليهما، وأنه فقط لكى يتسنى التعجيل بإصدار قرار يخص هذا الموضوع فإن إيران مستعدة لقبول تقسيم كامل للبحر بحيازة إيران ٢٠ بالمائة كنصيب لها. ثم عاد فقال "بأن إيران فى فبراير ١٩٩٢ كانت قد اقترحت حينذاك إقامة منظمة تحت اسم "منظمة تعاون بحر قزوين" - Caspian Sea Co Operation Organization تضم الدول الخمسة المشاطئة والتى يوكل إليها أمر التعامل مع البحر من النواحى الاقتصادية، والصيد، والملاحة، والبيئة، والطاقة، وأمور الأمن. (٣)

وقد يقتضينا الأمر أن نشير إلى طرق تصدير الطاقة الكامنة من بحر قزوين على النحو التالى:

أ - الطريق الشمالى: وهو الذى تفضله روسيا عن طريق أنابيب النفط القائمة من أذربيجان وكازاخستان عبر روسيا إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود ويحقق سيطرة روسية على الأنابيب.

ب - الطريق الغربى: وهو الذى تفضله تركيا وأذربيجان، وجورجيا والولايات المتحدة ويتكون من ثلاثة خطوط أنابيب أولها خط لنقل النفط من باكو إلى سوبسا على البحر الأسود - قطاع جورجيا ثم نقله بحراً من خلال مضيق البسفور إلى أوروبا والثانى من باكو إلى ميناء جيهان التركى (×) على البحر المتوسط، وتحبذه كل من تركيا والولايات المتحدة. أما الخط (الغربى) الثالث فهو خط يتفادى البسفور ويربط الميناء البلغارى "بورجاس" مع الميناء اليونانى الكسندروبولوس.

ج - الطريق الشرقى: وهو الذى تحبذه الصين بدرجة كبيرة حيث ينقل حقلين للنفط فى كازاخستان ويبلغ طوله نحو ٢٠٠ كيلو متراً وقدرت تكاليفه بنحو ٣,٥ بليون دولار.

د - الطريق الجنوبى: ويمتد هذا الطريق من خلال الأراضى الإيرانية، وهو أكثر الطرق صلاحية من الناحية الاقتصادية لسببين: أولهما أن البنية التحتية موجودة سلفاً ويمكن نقل نفط قزوين بسرعة وبتكاليف أقل كثيراً إلى معامل تكرير إيران الشمالية ذلك أن لدى إيران أربعة معامل للتكرير فى تلك المنطقة من إيران حيث يمكن باستثمارات تقل عن ١٥٠ مليون دولار تستطيع تكرير ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من نفط أذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان. أما ثانيهما فإن الخليج (الفارسى) هو نقطة مخرج جيدة إلى أسواق آسيا. فحجم النفط الخام المستخرج من حوض بحر قزوين يمكن تصديره من إيران جنوبى البلاد عند محطة جزيرة "خرج" التى تصدر حالياً من ٢ - ٢,٥ مليون برميل يومياً..

وعلى ذلك، فما المانع إذن من الاستثمارات فى هذا الطريق الجنوبى؟، والجواب يتمثل فى العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران بمقتضى قانونين تنفيذيين صدراً فى ١٩٩٥ من جانب إدارة كلينتون تمنع الشركات الأمريكية من التعامل التجارى أو الاستثمار فى إيران، وفى عام ١٩٩٦ صدر قانون العقوبات الذى يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التى تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار فى السنة فى النفط والغاز فى إيران. ومنذ ذلك التاريخ، فإن الولايات المتحدة قد أنفقت أموالاً طائلة لمنع إيران من الاستفادة من مصادر النفط فى بحر قزوين. (٤)

المصالح القومية التركية فى بحر قزوين

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى راودت تركيا آمال عراض فى تكوين شئ أشبه "بالكمنولث التركى" بقيادة تركية تضم دول آسيا الوسطى. لكن هذه الدول ذات التأثير التركى أبت أن يكون لها أب تركى وسرعان ما أدركت نقائص الوضع الاقتصادى لتركيا فضلاً عن الصعوبات السياسية التى تمر بها.

ومن جهة أخرى فإن تركيا كانت فى حالة من القلق للشك الذى يراودها من أن طهران تدعم القوات الانفصالية الكردية من جهة أخرى والجماعات الإسلامية التركية التابعة لحزب الله من جهة أخرى. فضلاً عن تخوفها من برامج الصواريخ الإيرانية. كل ذلك وضع نوعاً من التوتر فى العلاقات التركية - الإيرانية، فإذا أضفنا إلى ذلك البرنامج النووى الإيرانى لأصبحت الصورة أكثر وضوحاً.

نعود الآن إلى أهمية منطقة بحر قزوين وأهميتها بالنسبة لتركيا، لأن النفط المستخرج من أذربيجان وكازاخستان، والغاز المستخرج من تركمانستان يمكن استيرادهما للوفاء بمتطلبات التوسع فى استهلاك الطاقة فى تركيا. ويلاحظ من جهة أخرى الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا يمكن أن تتصاعد فى حالة تصدير كميات متزايدة من الطاقة من بحر قزوين - سواء فى ذلك البترول أم الغاز - إلى الأسواق الخارجية عبر أنابيب تمر فى تركيا ذلك أن تركيا قد وطدت علاقاتها مع "تبليسى" عاصمة جورجيا لأن جورجيا أصبحت دولة عبور للطاقة، ورغم الاعتراف بأن احتياطيات الطاقة فى قزوين ربما كانت أقل بكثير بالنسبة للسوق العالمى، فإن منطقة بحر قزوين مهمة لتركيا سواء على الصعيدين الجيوبولتيكى أو الاقتصادى (٥). وهذا قد يدعونا إلى بيان أهمية خط أنابيب "باكو - جيهان" الذى يجعل لتركيا أهمية جيو - بوليتيكية متزايدة لتكون بمثابة جسر كبير للطاقة المستخرجة من قزوين للعالم الخارجى.

الأهمية الخاصة لخط أنابيب "باكو - جيهان"

فى نوفمبر ١٩٩٩، بعد أن تم اكتشاف احتياطات هائلة من الغاز فى حقل "شاه دينيز" فى أذربيجان تم تشكيل "كونسورتيوم" دولى بقيادة شركة B.P لمباشرة العمل هناك، وقامت كل من أذربيجان، وجورجيا، وتركيا بإبرام أربعة اتفاقات بين حكوماتها لتوفير الإطار القانونى اللازم لمشروع أنابيب "باكو - جيهان".

وفى تركيا برز إجماع تركى متحمس لصالح هذا الخط. وطبقاً لبيانات وزارة الطاقة التركية - فإن بوسع تركيا استهلاك ١٥ مليون طن سنوياً من النفط الذى ينقله الخط إلى ميناء جيهان لسد جانب من كمية النفط يؤمل استيراده عن طريق الخط بحلول ٢٠١٠. ومن الوجهة الاقتصادية كذلك سوف يوفر عمالة لمنطقة محرومة منها فى تركيا، كما سوف تستفيد تركيا من رسوم مرور الخط قدرت بنحو ما بين ١٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وتتولى ذلك شركة Azerbaijan International Operation لصالح تركيا.

ويلاحظ من جهة أخرى أن كلا من الجيش التركى والخارجية التركية توقن كل منهما أن خط أنابيب "باكو

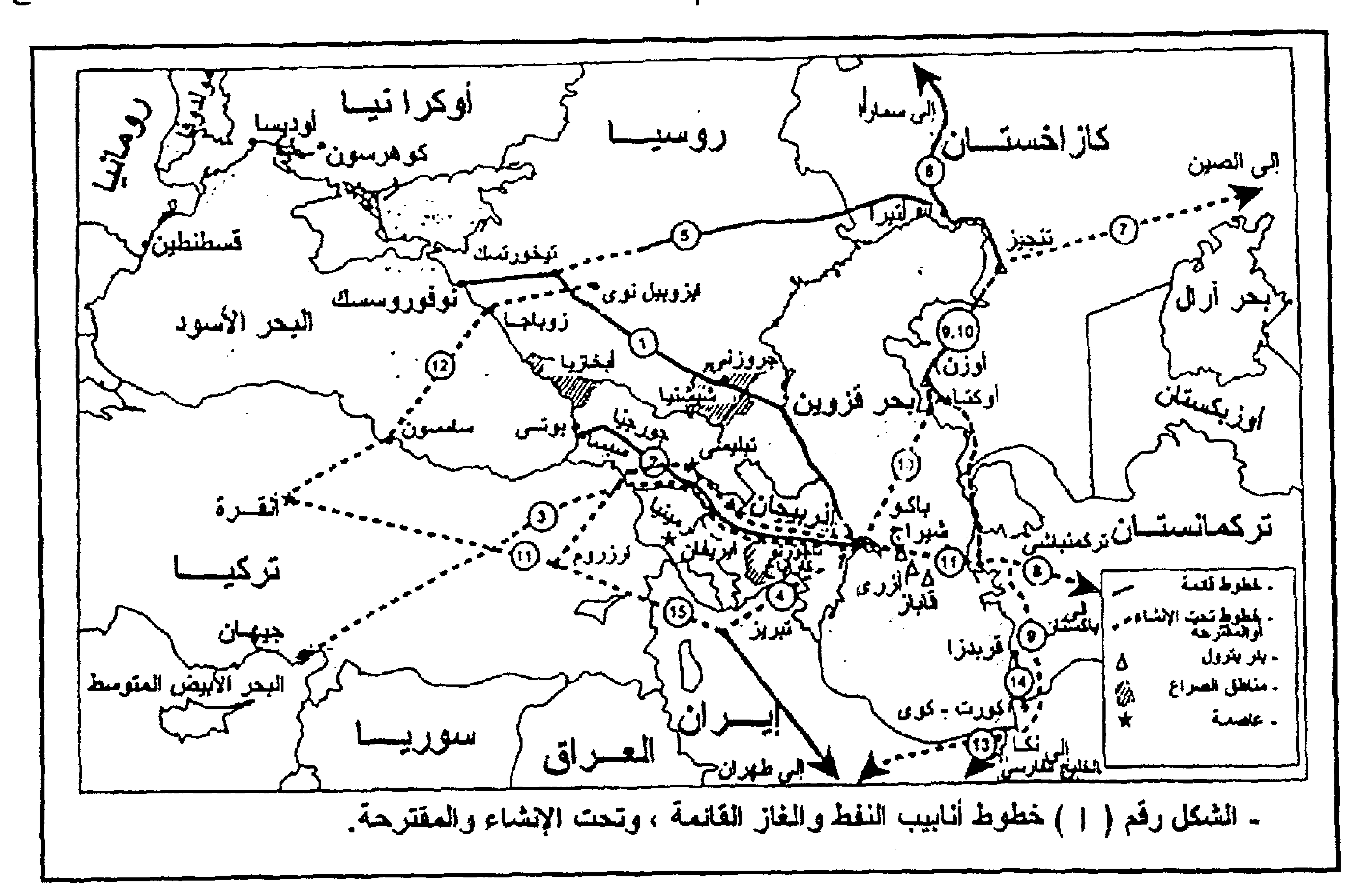
- جيهان" المقدرة تكاليفه الكلية بمبلغ يتجاوز ٣ بليون دولار (٦) سوف يكون من شأنه رفع مكانة تركيا وزيادة نفوذها على حساب كل من روسيا وإيران. ومن ناحية أخرى، فإنه ومنذ ١٩٩٥ كانت الحكومة الأمريكية تساند إنشاء هذا الخط بشدة. ونظراً لتزايد الشكوك من طموحات روسيا، فإن كل من تركيا والولايات المتحدة قد عمدت إلى إدخال حلف الناتو فى هذه اللعبة" بأن شجعت ما سمى بتكتل جوام " GUAM" من منطقة قزوين من خلال ما سمى ببرامج الشراكة من أجل السلام".

وفى النهاية، فإن سيناريو التنافس فى المنطقة يمثله كتلتان متنافستان: روسيا، وإيران، وأرمينيا فى جانب - والولايات المتحدة، وتركيا، وأذربيجان وجورجيا على الجانب الآخر. تتنافس الكتلتان على النفوذ والمكانة والطاقة فى بحر قزوين. ونعود إلى القول بأن التقدير النهائى لمصادر الطاقة فى بحر قزوين لم يتحدد تماماً وإن كان كثير من خبراء الطاقة فى العالم ومنهم Wood Mackenzy وهو من أكبر الاستشاريين فى شئون الطاقة على المستوى العالمى يرى أن منطقة بحر قزوين سوف يكون لها إمكانات إنتاج نحو ٣,٨ مليون برميل يومياً بحول عام ٢٠١٠ (٧).

سادساً: الوضع الجيوبوليتيكى لتركيا وإيران:

بالنسبة لتركيا، فإنه منذ ١٩٩١ وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى كانت سياسة تركيا فى منطقة بحر قزوين مدفوعة بالروابط التاريخية القديمة من جهة ومصالحها الاقتصادية من ناحية أخرى. فالمنطقة يتنازعها تقليدياً ميراثان أحدهما تركى والآخر إيرانى. ولكن مرور خمسين عاماً من الحكم الروسى مشفوعة بسبعين عاماً من السيطرة السوفيتية، كان من نتيجتها عزل دول آسيا الوسطى عن كل من تركيا، وإيران على حد سواء. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى كان سعى تركيا إلى تجديد هذه الروابط التاريخية. ونظراً لقلة أصدقاء تركيا سواء فى العالم الإسلام، أو الاتحاد الأوروبى، فإن بعض الصفوة السياسية فى تركيا نظرت إلى آسيا الوسطى على اعتبار أنها بمثابة العمق الاستراتيجى لتركيا. غير أن لتركيا اهتمامات بنفط المنطقة لاحتياجاتها للبترول والغاز، لأن إنتاج تركيا منهما لا يكفى سوى قدر ضئيل من احتياجاتها. فضلاً عن أن احتياجاتها منهما يتزايد بسرعة عما تنتجه.

أما بالنسبة لإيران، فإنها هى الأخرى وجدت فى انهيار الاتحاد السوفيتى فرصاً جديدة، لأن موقع إيران الجغرافى فى آسيا الوسطى، والخليج (الفارسى)، وبنيتها التحتية الداخلية للتصدير توفر لها إمكانات كبيرة للعب دور مهم كجسر للاقتصاد العالمى للطاقة بالنسبة لدول بحر قزوين الحبيسة .Land Locked ولا يمكن لطهران إلا أن تكون حاضرة حينما يتعلق الأمر بتصدير الطاقة من قزوين سواء من الحاضر أم فى المستقبل. فإيران تمثل أسهل، وأقصر، وأسرع،



- الشكل رقم (١) خطوط أنابيب النفط والغاز القائمة ، وتحت الإنشاء والمقترحة.

وأرخص طريق إلى الأسواق العالمية بالنسبة للطاقة المستخرجة من جمهوريات بحر قزوين (٨).

وفى النهاية، فإن إسرائيل سعياً منها لتنويع مصادرها من الطاقة لجأت إلى نفط قزوين ولم تجد مناسباً لها لتحقيق أهدافها هذه سوى بالاعتماد على تركيا.

الهوامش

1- EFRAIM INBAR, Regional Implication Of the Israeli- Turkish Strategic Partener- Ship, BESA pp, 23-24.

2- EFRAIM INBAR, Ibid, pp, 28-29.

3 - Mehrdad. M. Mohsenin, The evolving security role of Iran in the Caspianregion, in the security of the Caspian Sea Region. Edited by Sipri Oxford University Preess. 2001.

(*)من الواضح أن إسرائيل كانت تتفاوض حول هذا الخط الذى يبلغ طوله ١٧٦٠ كيلو متراً ويمر عبر أراضى أذربيجان وجورجيا إلى ميناء جيهان. وقد بلغت تكلفته الفعلية ٤ بليون دولار، وما ينقله لا يتعدى المليون برميل يومياً. فهو خط استراتيجى فى المقام الأول.

4-Mehrdad. M. Mohsenin, Ibid. pp. 171 - 172.

5-Gareth. M. Windraw, Turkish National Interests Energy in the Caspian Region, Present an Future, PP. 234 J235

6-Gareth M. Windrow, Ibid P. 242.

7-Gawdat Bahgat, Opcit, P. 146.

8-Gawdat Bahgat, Ibid, P.P 151-152.

مرحلة جديدة فى الصراع بين إسرائيل وإيران

■ لواء ركن متقاعد/ حسام سويلم

تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها تشكل تهديداً ليس فقط لأمنها بل أيضاً لوجودها وكيانها داخل حدودها. ففى الوقت الذى تتمنى فيه إسرائيل أن يتم حل المشكلة النووية الإيرانية دبلوماسياً، فهى أيضاً فى الوقت نفسه تفكر جدياً فى اللجوء إلى العمل العسكرى إذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية فى منع البرنامج النووى الإيرانى من التحول إلى الطريق العسكرى، ووضع حد نهائى لهذا الخطر الذى يقضى على الاحتكار النووى الإسرائيلى الذى يشكل حجر الزاوية فى نظرية الأمن الإسرائيلى، واستراتيجية الردع فيها على وجه الخصوص.

إلا أن إسرائيل تدرك العواقب الوخيمة لرد الفعل الانتقامى الإيرانى المحتمل ضدها إذا ما فشلت العملية العسكرية الإسرائيلية أو الأمريكية أو المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى تدمير البرنامجين النووى والصاروخى بشكل كامل يمنع إيران من توجيه ضربة ثانية انتقامية بواسطة صواريخها (شهاب ٣، ٤) التى تطورت أخيراً إلى أن وصل مداها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم. حيث يمكن لترسانة الصواريخ الإيرانية أن تجلب لإسرائيل كوارث سياسية واقتصادية ومادية وأمنية جسيمة وعديدة إذا ما استخدمتها طهران ضدها، وقد تمتد آثار الضربات الصاروخية الإيرانية الانتقامية والقاسية إلى أمد طويل. لذلك قد تلجأ إسرائيل فى حالة فشل الجهود الدبلوماسية فى إيقاف البرنامج النووى الإيرانى، إلى الردع النووى العلنى والمفتوح بدلاً من الخيار العسكرى.

أسس تقييم الأزمة النووية الإيرانية:

إن المهمة الأولى فى تقييم الأزمة المتداعية حول برنامج إيران النووى هى التمييز بين القول والفعل، وبين التخيلات والواقع، وإدراك القدرات الحقيقية فى مواجهة التهديد الفعلى، وسبر غور المفهوم الدولى للتحديات الناجمة عن البرنامج النووى الإيرانى، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وجدوى الإجراءات التى من المحتمل أن تتخذ لمنع إيران من حيازتها قوة نووية عسكرية. وما هى المفاهيم الإسرائيلية لسبل حل هذه الأزمة المتصاعدة، وما يترتب على ذلك من نتائج وإجراءات تتخذها السياسة الإسرائيلية فى سعيها للحيلولة دون أن تصبح إيران قوة نووية، وعلاقة ذلك بالمفهوم الأمريكى للتهديد الإيرانى، وجدوى الإجراءات السياسية والأمنية والعسكرية التى تتخذها أيضاً الولايات المتحدة لمواجهة هذه الأزمة وتصفيتها، قبل أن تتحول إلى كابوس مزعج له واقع نووى على الأرض يهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة.

ولأن الولايات المتحدة وإسرائيل يشعران كلاهما بأن التهديد الإيرانى موجه ضدهما فى المنطقة، وإذا كانت الولايات المتحدة لبعدها الجغرافى بعيدة عن التهديد النووى الإيرانى عكس إسرائيل، إلا أن المصالح الأمريكية ووجودها العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط الجديد - طبقاً للمفهوم الأمريكى والتى تمتد من باكستان شرقاً وحتى المغرب غرباً، ومن بلدان آسيا الوسطى شمالاً وحتى المحيط الهندى ووسط أفريقيا

جنوباً - تواجه أيضاً التهديد الإيرانى بنفس الثقل الذى تواجهه إسرائيل، وربما بدرجة أكبر بالنظر لكون القوة العسكرية الأمريكية المحيطة بإيران من جميع الجهات تشكل المنافس الأخطر للجمهورية الإسلامية على كل هذه الساحة الواسعة من الشرق الأوسط. لذلك كان من البديهى والمنطقى فى ظل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين أن تتعاون الولايات المتحدة وإسرائيل سياسياً وأمنياً وعسكرياً لمواجهة التهديدات الإيرانية، خصوصاً مع الوضع فى الاعتبار خصوصية العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، ومسئولية الولايات المتحدة المعلنة عن أمن إسرائيل، وما يتطلب ذلك من القيادات السياسية والعسكرية فى البلدين من وضع الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة أمامها لمواجهة واحتواء التهديدات الإيرانية والقضاء عليها.

ورغم إعلان كل من إسرائيل والولايات المتحدة أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة بما فيها الخيار العسكرى، إلا أنه من المؤكد أن الخيار الأخير هو أقل خيار مرغوب فيه من كلاهما، ذلك لأنه قد يدفع بالشرق الأوسط - الذى تعصف به القلاقل وعدم الاستقرار وتنشط فيه التنظيمات "الإرهابية" التى تلقى دعماً من إيران - إلى الدخول فى دوامة حروب إقليمية وأهلية واضطرابات لا يمكن السيطرة عليها لأمد طويل، حيث من المؤكد أن إيران ستتحرك وتدعم التنظيمات والجماعات التابعة لها - مثل حزب الله وحماس والجهاد وغيرهم من الجماعات - لضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة وإسرائيل على نحو ما حدث فى حرب لبنان الأخيرة فى يوليو - أغسطس ٢٠٠٦، بل قد تنقل إيران هجماتها إلى بلدان أوروبا وداخل الولايات المتحدة من خلال تنظيم "القاعدة" الذى تتعاون وتنسق معه طهران رغم ما بينهما من خلافات أيديولوجية.

وحيث من المتوقع أن تتوحد جميع الجماعات المتطرفة والإرهابية المناهضة للغرب فى جميع أنحاء العالم ضد الولايات المتحدة وإسرائيل فى حالة حدوث مواجهة عسكرية بينهما وبين إيران، فى الوقت الذى تنعزل فيه القوى الإسلامية المعتدلة وتنأى نفسها بعيداً عن التورط فى الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين إيران من جهة أخرى حرصاً على الأوضاع الداخلية فى هذه الدول الإسلامية.

وبالنظر لتعدد وتنوع الأهداف النووية والعسكرية الإيرانية المطلوب التعامل معها وتدميرها فى أى عملية عسكرية، وبما يفوق القدرات العسكرية الجوية والصاروخية الإسرائيلية. فليس من المتوقع أن تشن إسرائيل بمفردها عملية عسكرية ضد إيران على نحو ما فعلته عام ١٩٨٠ ضد المفاعل النووى العراقى (أوزيراك). لذلك من المفترض أن يكون الدور الإسرائيلى محدوداً فى أى عملية عسكرية ضد إيران، بل ربما لا يزيد هذا الدور عن كونها ستشكل رأس حربة لهجوم أمريكى أوسع بعد ذلك. مع الوضع فى الاعتبار أن أى عملية عسكرية تستخدم فيها الأسلحة والذخائر التقليدية - دون النووية - لن تنجح فى تدمير البرنامجين النووى والصاروخى الإيرانيين بشكل كامل ونهائى، ولكن كل ما يمكن أن تحققه هو تأجيل استكماله لفترة زمنية قد تطول أو تقصر بقدر الدمار الذى حصل فيهما، وقدرة إيران على التخلص من آثار الهجمات التى ستتعرض لها، واستئنافهما بقدراتها الذاتية فى مواجهة حظر وحصار دولى متوقع أن يستمر فرضه عليها. ناهيك عن أن أى عمل عسكرى ضد إيران لن ينجح فى إسقاط نظام الحكم فيها، ما لم يكن مصحوباً بعمليات مخابراتية تحتية من قبل الولايات المتحدة تعتمد على العناصر الإيرانية المعارضة فى الداخل، أو الأقليات العرقية والمذهبية الكبيرة الموجودة فى المحافظات الحدودية فى إيران، والمطالبة بالانفصال.

أما من حيث تقييم هذه الأزمة من وجهة نظر درجة إلحاحها الأمنى، وما تتطلبه بالتالى من سرعة إيجاد حل لها، فسوف نجد أنها ما زالت فى وضع غير ملح أمنياً، ذلك لأن البرنامج النووى الإيرانى لإنتاج الوقود النووى لا يزال فى بداية مراحله، كما أن إنتاج اليورانيوم المخصب بواسطة أجهزة الطرد المركزى يكتنفه الكثير من الصعوبات الفنية رغم الطموحات الكبيرة للقيادة السياسية الإيرانية بتشغيل ٣٠٠٠ جهاز، ثم فى مرحلة أخرى قريبة ٥٤٠٠٠ جهاز، ومن ثم فإن إنتاج الكمية الكافية من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة أعلى من ٩٠٪ اللازمة لصنع سلاح نووى واحد - وتقدر بـ ٢٥ كجم - يلزمه ما لا يقل عن ٣ - ٥ سنوات، وهى فترة زمنية كافية لحل الأزمة النووية الإيرانية بوسائل أخرى غير عسكرية.

أبعاد الاستراتيجية العسكرية الإيرانية:

أضف إلى هذا طبيعة الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، والمبنية على أساس مدركات تقول بأنه إذا كانت إيران ليس لديها الوسائل التى تمكنها من مواصلة التصعيد الرأسى والنوعى العسكرى الصرف مع الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد استعاضت عن ذلك بتبنى استراتيجية ذات سبعة أبعاد تسعى إيران من خلالها إلى أن تحقق متطلبات أمنها من جهة، وأهدافها القومية فى توسيع وتعزيز دائرة نفوذها الإقليمى من جهة أخرى، وهى كالآتى:

البعد الأول: التوسع الكمى فى بناء التشكيلات العسكرية النظامية وغير النظامية، مستغلة فى ذلك

وعاءها البشرى الضخم (٧٥ مليون نسمة)، وهو ما انعكس فى بناء أكثر من ١٥ فرقة مشاه ومدرعة وميكانيكية نظامية، إلى جانب فرق من الحرس الثورى يقدر حجمها بحوالى ٢٠ فرقة، إضافة إلى قوات متطوعى (الباسيج) الذين يصل تعدادهم إلى حوالى ٢ مليون فرد. وتحاول إيران فى هذا الاستفادة من قانون إنجليزى معروف يطلق عليه (قانون لانشستر) يقول بأنه يمكن لجيش متفوق على خصمه كميا بنسبة ٢:١ فأكثر أن يتغلب على هذا الخصم رغم تفوق الأخير نوعياً بنسبة ١ : ٢.

البعد الثانى: اتباع نظرية التوسع فى التهديد الأفقى استعاضة عن التصعيد الرأسى، وذلك باستغلال قدرة الإيرانيين على الإضرار بإسرائيل وباقى دول المنطقة وبالمصالح الأمريكية داخل المنطقة وخارجها من خلال المنظمات السياسية والدينية والميليشيات الموالية لإيران، والتى أمكن للأخيرة زرعها أو دعمها وتجنيدها لخدمة المصالح الإيرانية. وأبرز مثال على ذلك "حزب الله" فى لبنان الذى خاض حرباً ضد إسرائيل استمرت ٣٣ يوماً هدد خلالها العمق الاستراتيجى لها، كذلك حركة "حماس"، والمنظمات الفلسطينية التى تأويها سوريا والتى تمثل الشريك والحليف الرئيسى لإيران فى المنطقة، وخلقت لإيران عمقاً وامتداداً استراتيجياً سمح لها بالوجود العسكرى البحرى والبرى شرقى البحر المتوسط بالقرب من إسرائيل. هذا إلى جانب ما تشكله الأموال الإيرانية من مصدر رئيسى فى دعم وتعزيز القوات المسلحة السورية وحصولها على احتياجاتها التسليحية ذات التقنية المتقدمة من روسيا والصين وكوريا الشمالية.

البعد الثالث: دعم استراتيجية الردع ببناء قوة صواريخ باليستية (أرض / أرض) من عائلة شهاب ٣، ٤ والتى وصل مداها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم، بحيث تستعيض بها عن افتقارها إلى قوة جوية متطورة، وبما يمكنها من تسليح هذه الصواريخ برؤوس فوق تقليدية (كيماوية وبيولوجية ونووية) خصوصاً بعد استكمال برنامجها النووى فى بعده العسكرى. وبذلك يمكن لها أن تدمج السلاح النووى فى استراتيجية استخدام القوات التقليدية.

البعد الرابع: الارتقاء بالبعد النوعى فى مستوى كفاءة القوات المسلحة والحرس الثورى، وذلك باستيراد أنظمة تسليح دفاعية ذات تقنية متقدمة من الدول الكبرى مثل روسيا والصين وبعض الدول الغربية من خلال سوق السلاح السوداء، خصوصاً فى مجالات أنظمة التسليح الصاروخية المضادة للصواريخ وللطائرات وللدبابات والسفن لتحييد عناصر القوة الهجومية لدى أعداء إيران، وبناء قاعدة وطنية للصناعات العسكرية، وتطوير أنظمة القيادة والسيطرة، مع السعى لغزو الفضاء.

البعد الخامس: التعاون مع منظمات إرهابية عالمية مثل "القاعدة" لتهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية على كل الساحة العالمية. فرغم الاختلاف الأيديولوجى بين إيران الشيعية المذهب، وتنظيم القاعدة السنى المذهب، فإن مصالحها السياسية فى محاربة الولايات المتحدة وإسرائيل تغلبت على هذا الخلاف الأيديولوجى وأوجدت مساحة واسعة من التعاون بينهما فى تهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية، انعكس ذلك فى استضافة إيران لرموز قيادية من القاعدة على أراضيها - مثل سيف العدل (الرجل الثالث فى القاعدة) وأنجال أسامة بن لادن الثلاثة وغيرهم، إضافة إلى حوالى ٥٠٠ من كوادر القاعدة الذين هربوا إلى إيران من أفغانستان بعد غزوها بواسطة قوات الناتو عام ٢٠٠١.

ولا يقتصر الأمر على تعاون إيران مع تنظيم القاعدة فقط، بل يمتد إلى منظمات إرهابية أخرى يمينية ويسارية على كل الساحة العالمية تشكل خلايا إرهابية نائمة يمكنها ضرب المصالح والأهداف الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية فى أماكن كثيرة من العالم.

البعد السادس: استغلال المساحة الواسعة لإيران (١,٦٤٨,٠٠٠ مليون كم٢) فى نشر وتوزيع أهدافها الاستراتيجية والعسكرية - خصوصاً النووية والصاروخية - على مساحات واسعة فى إيران، الأمر الذى يصعب على القوات الجوية والصاروخية الإسرائيلية تدمير هذه الأهداف، لاسيما بعد تحصينها على أعماق كبيرة تحت الأرض وتجعل إسرائيل بالتالى فى حاجة إلى دعم عسكرى - جوى وصاروخى - أمريكى فى حالة اتخاذ قرار بشن عمل عسكرى ضد إيران، حتى وإن انحصر فى قصف المنشآت النووية الإيرانية فقط. ناهيك عن بعد المسافة بين إسرائيل وإيران والتى تصل إلى حوالى ١٥٥٧ كم، وهو ما يفرض ترتيبات لوجيستية كثيرة ومعقدة لإنجاح أى ضربة جوية إسرائيلية ضد إيران، وتتطلب بالتالى إشراك الولايات المتحدة فيها حيث ليس باستطاعة المقاتلات الإسرائيلية وحدها أن تغطى العدد الكبير من الأهداف العسكرية الإيرانية المطلوب قصفها والمنتشرة على كل المساحة والعمق الإيرانى، والتى تزيد عن ١٥٠ هدف يتعين تدمير معظمهم لتحقيق الهدف الاستراتيجى من أى عمل عسكرى ضد إيران.

البعد السابع: الاستعداد لإدارة حرب دفاعية طويلة داخل الأراضى الإيرانية وخارجها فى دائرة المجال الحيوى الإيرانى الممتدة والتى تضم المنطقة العربية كلها وجنوب ووسط آسيا، وذلك باستهداف القوى

المعادية لها خصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطة عملاء إيران الموجودين على معظم الساحة العالمية، والقادرين على تهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية حتى داخل عقر الولايات المتحدة.

تأثير إيران على الصراع العربى - الإسرائيلى:

وعلى الصعيد السياسى، وفيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى تحديداً، فإن تدخل إيران فى هذا الصراع من خلال دعمها للمنظمات العربية التابعة لها، مثل حماس وحزب الله يضفى بعداً جديداً لهذا الصراع لم يكن موجوداً فى السابق، ويزيد من حجم التهديد الذى تواجهه إسرائيل. حيث تعارض إيران إجراء أى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل خصوصاً سوريا ولبنان والفلسطينيين، فمن جهة نجدها تشجع حكومة حماس على عدم الاعتراف بإسرائيل والامتناع عن الدخول فى مفاوضات سياسية معها، فى مقابل ما تلقاه حماس من مساعدات مالية وتسليحية من طهران، وهو ما انعكس فى تحفيزها حماس على خطف الجندى الإسرائيلى فى يونيو ٢٠٠٦، وتشجيعها على الدخول فى مواجهة مسلحة ضد السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وهو ما تعتبره إسرائيل امتداداً للنفوذ الإيرانى طاول الأراضى المحتلة فى فلسطين الملاصقة لإسرائيل. وعلى هذا فإن انتقال السلطة من فتح إلى حماس لا تعتبره إسرائيل مجرد عودة بالمجتمع الفلسطينى إلى الراديكالية فقط، ولكنه يعنى أيضاً بالنسبة لها تسلل إيران لتكون قريبة من الحدود الإسرائيلية.

وبالمثل فإن الحرب التى وقعت بين إسرائيل وحزب الله فى صيف عام ٢٠٠٦ أوضحت للكثيرين داخل إسرائيل والولايات المتحدة أن تدخل إيران المتزايد فى الصراع العربى - الإسرائيلى لا يعبر فقط عن صراع أيديولوجى أو دينى، ولكنه صراع سياسى مسلح يشكل تهديداً داهماً لكيان إسرائيل ذاته وليس لأمنها فقط. ذلك أن النفوذ الإيرانى على حزب الله - وهو ما تمثل فيما تلقاه هذا الحزب من دعم سياسى ومالى وتسليحى من إيران - دفع هذا الحزب ليشن حربه على إسرائيل فى يوليو ٢٠٠٦، ويثير القلاقل على طول حدودها الشمالية بل وداخلها عمقها ويكبدها خسائر مادية وبشرية جسيمة، ويفقد جيشها الثقة فى نفسه، كما يفقد الشعب الإسرائيلى الثقة فى قياداته السياسية والعسكرية.

فرغم أن إسرائيل استخدمت قوتها الجوية فى حدها الأقصى ضد حزب الله ولبنان لأكثر من شهر لكى تهزم ميليشيا حزب الله التى لا يتجاوز حجمها ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ فرد، وأوقعت بلبنان خسائر مادية وبشرية جسيمة، إلا أن حزب الله فى نظر الرأى العام المحلى والإقليمى والدولى خرج من هذه الحرب منتصراً، وما استتبع ذلك من فرض نفوذه على معظم لبنان فى إطار التحالف السياسى الذى أقامه مع أحزاب وقوى سياسية أخرى معارضة للحكومة اللبنانية الشرعية، الأمر الذى نقل النفوذ الإيرانى إلى داخل لبنان، وكسر هيبة إسرائيل إقليمياً ودولياً بعد أن نجح هذا الحزب فى خطف جنديين إسرائيليين فشل الجيش الإسرائيلى فى استعادتهما، وقتل ٤٣ مدنى و١٥٠ جندياً إسرائيلياً وأصاب مئات الجرحى إلى جانب خسائر مادية واقتصادية جسيمة نتيجة ما تعرضت له المدن والمستعمرات الإسرائيلية من قصف ٤٠٠٠ صاروخ من قبل حزب الله استمر طوال أيام الحرب، مما جعل الإسرائيليين يدخلون فى عملية بحث عن الذات حول حقيقة قدرتها مستقبلاً على هزيمة ميليشيات مسلحة لا يزيد عددها عن بضعة آلاف من الجنود مسلحين بأسلحة بسيطة ورخيصة، يقاتلون بأساليب حرب العصابات التى لا تجيد للقوات الإسرائيلية التعامل معها، خاصة إذا ما لقوا دعماً من دول أخرى مثل إيران وسوريا.

التهديد النووى:

يرى المجتمع الدولى أن البرنامج النووى الإيرانى يستهدف تنمية القدرات العسكرية الإيرانية على نطاق واسع، والنووى منها على وجه الخصوص تعزيزاً لاستراتيجية الردع الإيرانية، ودعماً لنفوذها السياسى والأيديولوجى فى المنطقة. ومن ثم فإن تقدم البرنامج النووى الإيرانى على النحو الجارى بخطوات واسعة نحو الوصول إلى السلاح النووى خلال بضع سنوات، يشكل تصعيداً خطيراً للعلاقات المتوترة الآخذة فى الانهيار السريع بين طهران من جانب وواشنطن وتل أبيب من جانب. يزيد من هذا التوتر الخطب الحماسية التى يدلى بها رئيس الجمهورية الإيرانية أحمدى نجاد ويهدد فيها بإزالة إسرائيل من الوجود، وهو ما يعطى إسرائيل الحجة والذريعة لشن عملية عسكرية تجهض بها البرنامج النووى الإيرانى قبل أن يصل إلى الإنتاج العسكرى لسلاح نووى، وذلك إذا ما فشلت الأساليب الدبلوماسية والعقوبات التى يفرضها مجلس الأمن فى إجبار إسرائيل على ذلك.

ورغم أن الخيار العسكرى ليس هو المفضل لدى إسرائيل والولايات المتحدة، حيث يفضلان أن تقوم إيران بتفكيك برنامجها النووى كله طوعاً على النمط الليبى، وهو بالطبع أمر مستبعد بالنسبة لنظام الحكم فى إيران، إلا أن إسرائيل قد تكون لديها القناعة بالتخلى عن الخيار العسكرى إذا ما قبلت إيران بالتفتيش الدولى الدقيق على منشآتها النووية لكى تتأكد ومعها الولايات المتحدة من أن إيران أوقفت

تخصيب اليورانيوم لأغراض تصنيع أسلحة نووية، وأن برنامجها يسير فقط فى اتجاه الأغراض السلمية للطاقة.

إلا أن تصميم طهران على المضى قدماً فى برنامجها لإنتاج الوقود النووى دون إشراف من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية، وعدم إعطاء ضمانات كافية بعدم تحول برنامجها نحو الوجهة العسكرية يؤكد الاستنتاجات التى ذهب إليها مدير جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد)- مائير داجان- عندما حذر فى لجنة الشئون الخارجية والدفاع فى الكنيست فى يناير ٢٠٠٥ من أن البرنامج النووى الإيرانى اقترب من نقطة اللا عودة، حيث لم تعد إيران فى حاجة إلى مساعدة خارجية أو دولية لتخصيب اليورانيوم لاستخدامه فى صنع أسلحة نووية. كما توصل شيمون بيريز رئيس الدولة إلى استنتاج مفاده أن إيران بمفردها تشكل حالياً أكبر تهديد للأمن العالمى. وفى هذا لا تختلف التقديرات الإسرائيلية كثيراً عن التقديرات الأمريكية التى تقول بأن إيران أكبر تهديد للاستقرار فى الشرق الأوسط.

أما من حيث التوقيت المتوقع لامتلاك إيران سلاح نووى، فهو يختلف ما بين عامين طبقاً للتقديرات الإسرائيلية، و ٤-٥ سنوات طبقاً للتقديرات الأمريكية. وكان المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن قد أوضح فى تقريره السنوى العام ٢٠٠٧ أن إيران قد تتمكن من إنتاج سلاح نووى فى غضون ٢-٣ سنة، ذلك لأن مخزون إيران من غاز) UF-6السادس فلورايدا اليورانيوم) يبلغ ٢٥٠ طنا يتم إنتاجه فى مصنع أصفهان قبل أن يضخ فى أجهزة الطرد المركزى المتواجدة فى مصنع التخصيب فى ناتانز، هذا المخون إذا ما تم تخصيبه فإنه يكفى لإنتاج ٣٠-٥٠ سلاح نووى. وأنه فى حالة تشغيل ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى- خاصة طراز P2-طبقاً لما وعد به الرئيس أحمدى نجاد، يلزم ما بين ٩-١١ شهر لإنتاج ٢٥ كجم يورانيوم ٢٣٥ مخصب بنسبة ٩٠٪، وهى كمية كافية لصنع سلاح نووى واحد بقدرة ٢٠ كيلوا/طن.

إلا أن عنق الزجاجة الرئيسى الذى يتعين على العلماء الإيرانيين اجتيازه لصنع هذه الأسلحة هو معرفة كيفية تمرير المادة الخام فى داخل مجموعة أنابيب الطرد المركزى لفترات ممتدة، لاسيما فى ضوء الأعطال الكثيرة التى تصيب هذه الأنابيب. ولكن من المتوقع أن تنجح إيران فى تشغيل الـ ٣٠٠٠ جهاز قبل نهاية عام ٢٠٠٧، وهو ما قد يعجل بشن العملية العسكرية.

إسرائيل وتدويل الأزمة النووية الإيرانية:

تهتم السياسة الإسرائيلية فى معالجتها للأزمة النووية الإيرانية بتدويل هذه الأزمة أكثر من التعامل معها بمفردها. ذلك أن تجنيد المجتمع الدولى لمعالجة هذه القضية- سواء من خلال الجهود الدبلوماسية السلمية أو العقوبات الاقتصادية أو حتى من خلال العمل العسكرى المباشر- سوف يعفى إسرائيل من مواجهة إيران مباشرة، خصوصاً وأنه ليس لإسرائيل ثقل دبلوماسى على إيران، كما لا يمكنها إلحاق الضرر بها اقتصادياً. أما إذا فشل المجتمع الدولى- كما هو واضح حالياً- فى إجبار إيران من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية على إيقاف برنامجها النووى، فقد ترى إسرائيل أنه لم يبق أمامها سوى الخيار العسكرى لوضع حد لهذه المشكلة.

وسيزداد هذا الاحتمال توقعاً إذا ما سيطر حزب الليكود المتطرف برئاسة بنيامين ناتنياهو على الحكم فى إسرائيل، والذى يلح فى سرعة تبنى الحل العسكرى من جانب إسرائيل كبداية تضطر معها الولايات المتحدة للاشتراك فى العملية العسكرية تأميناً ودفاعاً عن إسرائيل فى مواجهة رد الفعل الانتقامى من جانب إيران.

ورغم الإعداد العسكرى الإسرائيلى الجيد لضربة جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وذلك بتشكيل وحدة تخطيط وإدارة خاصة لهذه العملية فى رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية، وتدريب طيارى المقاتلات الإسرائيلية F-15,f-16 على قطع مسافات طويلة فى اتجاه قبرص وجبل طارق تماثل المسافة إلى إيران (حوالى ٢٠٠٠كم)، وحصول إسرائيل على الذخائر الأمريكية الموجهة دقيقة التصويب والمخصصة لتدمير المنشآت المحصنة تحت الأرض، والتنسيق فى التخطيط مع الجانب الأمريكى، والدفع بمجموعات من عملاء الاستخبارات الإسرائيلية فى اتجاه إيران لتحديد وتأكيد أماكن المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية انطلاقاً من قاعدة للتجسس أقامتها فى كردستان بشمال العراق. هذا إلى جانب استمرار التجارب الإسرائيلية لتطوير الصواريخ المضادة للصواريخ (حيتس-٢) تحسباً لرد الفعل الصاروخى الإيرانى.

رغم كل هذا الإعداد للعمل العسكرى من جانب إسرائيل ضد إيران، إلا أن القادة العسكريين الإسرائيليين على إدارك تام بأن العملية ستكون فى غاية التعقيد، وليست نسبة ضمان نجاحها مرتفعة، إذ لا يتوفر لإسرائيل القدرات العسكرية الكافية لتدمير كل مكونات البرنامج النووى الإيرانى، بل تعطيله فى أفضل الأحوال لبضع سنوات فقط.

كما تتحسب إسرائيل جيداً لرد الفعل العالمى ليس فقط على الساحة الشرق أوسطية، بل على كل الساحة

العالمية. خصوصاً فى المدى القريب بعد شن العملية العسكرية ضد إيران حيث سيكون رد الفعل العالمى قاسياً بالنسبة لإسرائيل. ففى الوقت الذى قد لا يشعر فيه المجتمع الدولى بالأسف على الانتكاسة التى ستصيب البرنامج النووى الإيرانى فى حالة تعرضه لعملية عسكرية، فقد تسرع معظم دول العالم إلى إدانة إسرائيل لقيامها بهذا العمل، والتصرف بشكل إحادى حيال هذه المشكلة، لأنها بذلك تخاطر برد فعل إنتقامى من جانب إيران لن يقتصر على إسرائيل فقط بل سيصيب بالضرر الاستقرار العالمى، خصوصاً فيما يتعلق بتوقف أو عرقلة تدفق النفط الخليجى عبر مضيق هرمز، بل وليس من المستبعد أن تقرر دول مختلفة- سواء بشكل أحادى أو جماعى- البحث فى معاقبة إسرائيل.

إن سياسة إسرائيل كما أوضحها رئيس وزرائها إيهود أولمرت هى تصوير التهديد الحالى لإيران باعتباره يشكل تحدياً وتهديداً للنظام الدولى ككل. وقد صرح أولمرت فى إبريل ٢٠٠٦ أنه لا يجب على إسرائيل أن تكون فى مقدمة هذا الصراع، وأكد على ضخامة الخطر الذى تشكله إيران بالنسبة لأمن وسلامى أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً، حتى أنه قال: "إن الافتراض بأن إسرائيل ستكون أول من يقود المواجهة العسكرية ضد إيران هو سوء فهم لهذه المشكلة". وفى خطاب يوم ٢٤ يناير ٢٠٠٧ أمام مؤتمر هرتزليا، والذى يشكل أجندة إسرائيل السياسية والأمنية للسنة القادمة، أعلن أولمرت صراحة أنه بالنسبة لدولة إسرائيل تشكل إيران التهديد الحقيقى لها، وأنه ليس هناك فرد من بين الإسرائيليين لا يستشعر الخطر الكامن فى هذا التهديد. ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، ولكن أيضاً بالنسبة لمستقبل المنطقة واستقرار النظام العالمى.

وعلى الرغم من أن أولمرت بذل قصارى جهده للتأكيد على الحاجة إلى العمل الدولى، فإن الخوف من فشل المجتمع الدولى فى حل هذه المشكلة كان مخيماً على خطابه، حيث قال: "إذا فشل المجتمع الدولى فى منع إيران من استكمال برنامجها النووى فى شقة العسكرى، فسوف يتعين على إسرائيل أن تتخذ الخطوات الضرورية للقيام بهذا". ثم أضاف قائلاً: "إن لدينا الحق والحرية الكاملين لاتخاذ ما نراه م أفعال للدفاع عن مصالحنا الحيوية، ولن نتردد فى استخدام ذلك، ولا أفترض أن هناك شخصاً ما يمكن أن يلومنا على تحفظاتنا ومسئولياتنا، أو يفترض أن ذلك سوف يوهن من عزيمتنا وقدرتنا على العمل عندما يلزم الأمر.

وكشفت صحيفة (يديعون أحرونوت) الإسرائيلية مؤخراً عن أن حالة من الإحباط المتنامى تسيطر على وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهاز المخابرات الإسرائيلى (موساد) إزاء تعامل الاتحاد الأوروبى مع أزمة البرنامج الإيرانى، وانتقدت الصحيفة رد الفعل الأوروبى إزاء الإعلان الأخير، وقالت: إن كل ما فعلته ألمانيا التى تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبى فى دورته الحالية هى وصف سلوك طهران بأنه "خطوة فى الاتجاه الخاطئ".

تأثير البعد الداخلى فى إسرائيل على إدارتها للأزمة:

وعند تمحيص وتحليل قدرة إسرائيل على مواجهة التهديد النووى الإيرانى يجب أن يوضع عاملين مهمين فى الاعتبار:

العامل الأول: الموقف الداخلى الصعب الذى تواجهه حكومة أولمرت حالياً.

العامل الثانى: عدم وجود حوار شعبى جدى بعيد النظر حول القضية النووية الإيرانية، باعتبارها قضية أمنية ذات تداعيات بعيدة المدى تمس كيان دولة إسرائيل على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالاعتبار الأول، فلقد مضى حوالى عام منذ تشكيل الحكومة الائتلافية لرئيس الوزراء إيهود أولمرت، وعلى الرغم من ذلك فهى تواجه مستقبلاً غامضاً- حيث تلقى الحرب الأخيرة على لبنان بشكوكها على عملية اتخاذ القرار السياسى فى إسرائيل، وعلى كفاءة كل من الجيش والحكومة خصوصاً رئيس الوزراء أولمرت ووزير دفاعه عامير بيرتس وقدراتهما على إدارة الحرب. فلقد قامت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل لجنة (فينوجراد) لتقصى الحقائق برئاسة القاضى المتقاعد إليهاو فينوجراد، والتحرى حول ظروف نشوب الحرب على لبنان ومدى استعداد إسرائيل هذا وأداء الجيش والقيادات السياسية والمحلية فى إدارة دفة الحرب، وما أسفرت عنه من دروس مستفادة، خصوصاً حيال ما أصاب نظرية الأمن الإسرائيلى من تصدعات كشفت عنها هذه الحرب، لاسيما ما يتعلق منها بفشل استراتيجية الردع فى منع صواريخ حزب الله من إصابة العمق الإسرائيلى، ومن المتوقع أن يصدر تقرير هذه اللجنة فى بداية النصف الثانى من عام ٢٠٠٧، وهو ما قد يتسبب فى حدوث زلزال سياسى فى إسرائيل. فهل باستطاعة حكومة أولمرت وهى تحت الاستجواب بسبب فشلها فى إدارة حرب لبنان الماضية أن تتخذ قراراً بشن حرب أخرى ضد إيران؟! إن المنطق ينفى ذلك، خصوصاً وأن الجيش الإسرائيلى نفسه يقوم بلملمة وإعادة تجميع نفسه بعد استقالة رئيس أركانه الجنرال دان حالوتس وعدد آخر من كبار جنرالاته الذين

اضطروا إلى ترك الخدمة فى الجيش. وفى ظل هذه الظروف الصعبة تتصاعد أصوات فى إسرائيل تطالب زعيما الحزبين الرئيسيين فى الائتلاف الحكومى، وهما أولمرت عن حزب كاديما، وبيرتس بتحمل المسئولية أو الاستقالة. وحتى أعضاء حزب العمل الذى يرأسه بيترس يطالبونه أيضاً بالاستقالة من زعامة الحزب، إلا أنه- ومهما كان الأمر- فإن حكومة ضعيفة مثل حكومة أولمرت يمكن أن تكون أكثر مغامرة من حكومة أخرى مستقرة وتتخذ قراراً بشن حرب ضد إيران، وهنا يكمن الخطر حيث قد يعتقد رئيس مثل هذه الحكومة ووزراؤه أن شن حرب ضد إيران يمكن أن تكون وسيلة نافعة للتخلص من المشاكل التى تواجهها، وإزالة الآثار السيئة التى أفرزتها حرب لبنان، وسبيلاً لاستعادة ثقة الشعب بقيادته وجيشه. واستعادة الجيش ثقته بنفسه وقياداته، خصوصاً إذا ما نجحت الأجهزة السياسية والدعائية فى إسرائيل فى تضخيم التهديد الأمنى الواقع على إسرائيل من جراء تطور البرنامج النووى الإيرانى، والمبالغة فى تصوير خطورته. لذلك فإن السيناريو الذى تسربه إسرائيل عن ضربة عسكرية توجهها ضد إيران يستهدف ضمنياً تحويل الانتباه عن المشاكل التى تواجهها حكومة أولمرت، فى ذات الوقت الذى قد تشهد الحكومة الإسرائيلية فى الشهور القادمة إجراء تغييرات فى المناصب الوزارية الرئيسية، إلى جانب احتمال إجراء انتخابات جديدة. أما الاعتبار الثانى المتعلق بعدم وجود حوار شعبى حول مدى الخطورة التى يشكلها البرنامج النووى الإيرانى على إسرائيل، فربما يرجع انعدام هذا الحوار لأن التهديد يتعلق بكيان إسرائيل ذاته وليس أمن إسرائيل فقط. وهو ما يلقى بمسئوليات جسام على الحكومة الإسرائيلية قد لا تكون مستعدة حالياً لمواجهتها. فقد كتب الكثيرون فى إسرائيل عن البرنامج النووى الإيرانى دون مناقشة جادة للافتراض الرئيسى الذى يشكله هذا البرنامج من مخاطر حقيقية على كيان إسرائيل، وما ينبغى على الحكومة الإسرائيلية أن تتخذه من إجراءات لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية. وهو ما يسبب الإزعاج والقلق فى أى دولة ذات نظام ديمقراطى. ففى إسرائيل اليوم تركيز كبير على الخطر الكبير القادم من إيران، إلا أنه فى المقابل يوجد عدم اكتراث بالكلية بالآثار المترتبة على عمل عسكرى ضد إيران، سواء نجح هذا العمل أم فشل. وقد يرجع ذلك إلى أن الكثيرين فى إسرائيل يرون أن الخيار العسكرى بعيد الاحتمال، وما يقال عنه فى تصريحات المسئولين وفى وسائل الإعلام الإسرائيلية والأمريكية ليس أكثر من استعراض عضلات وإظهار للقوة الإسرائيلية بهدف تحفيز المجتمع الدولى على التصرف. إلا أنه من المشاهد فى السلوكيات الإسرائيلية تجاه الأزمات أنه عندما يصل الأمر إلى قضايا الأمن، فإن الشعب الإسرائيلى يضع ثقة كبيرة فى الحكومة والمؤسسة العسكرية بالرغم من الآثار الكارثية التى ظهرت لمثل هذا الموقف فى أزمات وحروب سابقة، وآخرها حرب لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ .

مجلس الخبراء: المعركة الجديدة فى إيران

■ **محمد عباس ناجى**
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

يبدو أن إيران على أعتاب معركة سياسية جديدة عنوانها الرئيسى التنافس على مقعد رئيس مجلس الخبراء، الذى خلى بغياب آية الله على مشكينى، رئيس المجلس لمدة أكثر من عشرين عاما.

هذه المعركة ربما تعد مؤشرا مهما للصراع الأهم والأكثر قوة حول مستقبل إيران وبتحديد أكثر مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية، وهو الصراع الذى بدأ منذ فوز مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ محمود أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية فى يونيو ٢٠٠٥.

فى هذه اللحظة بدا أن الأصوليين فى طريقهم للسيطرة على مجمل مفاتيح صنع القرار فى إيران، بعد أن خرج الإصلاحيون من السلطة تماما، بما يعنى طغيان التوجه اليمينى المتشدد فى التعامل مع القضايا الداخلية مثل الديمقراطية والحريات العامة، والخارجية وعلى رأسها الملف النووى والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودخول إيران مرحلة جديدة فى تاريخها السياسى، ربما تعرضها لمزيد من التشدد والانعزال عن المجتمع الدولى.

من هنا يمكن فهم أسباب تحول الصراع العنيف الذى شهدته انتخابات الخبراء التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، بالتزامن مع انتخابات مجالس الشورى المحلية (البلديات)، والانتخابات التكميلية لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)، من مجرد صراع على السلطة إلى صراع على مستقبل إيران الذى بات يتجاذبه اتجاهان رئيسيان: الأول، يتزعمه رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، الذى نجح فى تكوين تحالف وسط بين المحافظين التقليديين والإصلاحيين المعتدلين. وهذا الاتجاه يريد إحداث تطوير داخل النظام وليس هدمه ليتواكب مع التطورات التى تحيط بإيران فى المنطقة والعالم، ويدعو إلى ضرورة تغليب المصلحة على الأيديولوجيا، ويرى أن المرشد (الولى الفقيه) ليس خليفة الله فى الأرض ولا منزها عن الأخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور.

أما الاتجاه الثانى، فيتزعمه رجل الدين المتشدد فى حوزة قم محمد تقى مصباح يزدى، الذى يعتبر الأب الروحى والمرجع للرئيس أحمدى نجاد. ويرأس مصباح يزدى معهد الإمام الخمينى للبحوث والتربية فى مدينة قم، كما يشرف على حوزة تحولت إلى مدرسة لتخريج أكثر رجال الدين وغير رجال الدين تشددا فى إيران. ويؤمن هذا الاتجاه بالنظام المنغلق فى مجال السياسة والثقافة، ويدافع عن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافى، كما يؤمن بنظرية المؤامرة، والأهم من ذلك أنه يرى أن الشعب لا دور له فى اختيار المرشد الذى، فى رؤيته، لا يعتبر مسئولا أمام الشعب.

وقد جاءت نتائج الانتخابات لتكشف عن حقائق عدة سوف تحكم إلى حد بعيد مسار الصراع بين الاتجاهين السابقين: الحقيقة الأولى، أن الأصوليين فشلوا فى تحقيق أغلبية داخل مجلس الخبراء، وزد على ذلك تعرض بعض رموزهم لمواقف محرجة خصوصا مرشدهم الروحى مصباح يزدى الذى جاء فى الترتيب السادس للفائزين فى طهران، بما يعنى أن ثمة تغيرا سلبيا فى رؤية الشارع السياسى الإيرانى لأهداف وبرامج المشروع الأصولى.

الحقيقة الثانية، أن الانتخابات عكست عودة نسبية

للقوى الإصلاحية إلى السلطة، وبالتحديد فى المجالس البلدية، وهى عودة ليست بارزة، لكنها مهمة مقارنة بهزائمهم السابقة فى الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية على التوالى.

الحقيقة الثالثة، أن المحافظين التقليديين فى طريقهم إلى الصعود إلى السلطة مرة أخرى، على خلفية حصول هاشمى رفسنجانى على المركز الأول فى انتخابات الخبراء متقدما بفارق نصف مليون صوت فى طهران وحدها عن أقرب منافسيه، وهو على مشكينى. هذه النتيجة تعنى أن رفسنجانى فى طريقه إلى استعادة دوره القوى داخل مؤسسات صنع القرار فى إيران بعد أن خصمت الهزيمة المدوية التى منى بها فى انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة من دوره كثيرا، مستفيدا فى هذا السياق من تحالفه مع القوى الإصلاحية المعتدلة وعلى رأسها مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) وحزب اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى).

أما الحقيقة الرابعة، فهى أن الفائز الأكبر فى هذه الانتخابات هو المرشد الحالى على خامنئى الذى استشعر أن ثمة خطورة حقيقية فى تركيز مفاتيح صنع القرار فى إيران فى يد الأصوليين المتشددين، الأمر الذى يهدد بتعريض إيران إلى مواجهة مع المجتمع الدولى، وقد يمهد إلى إقصائه من منصبه كمرشد أعلى لإيران، خصوصا فى ظل توارد معلومات عن سعى بعض القوى الأصولية إلى تكوين كتلة يعتد بها داخل مجلس الخبراء تستطيع من خلالها إقصاء خامنئى من منصبه وتعيين مصباح يزدى مرشدا أعلى لإيران. وقد جاءت نتائج الانتخابات فى صالح خامنئى، إذ ضمن وجود ما لا يقل عن أربعين عضوا من الموالين له فى الدورة الجديدة لمجلس الخبراء، أى ما يقرب من نصف عدد أعضاء المجلس، بما يعنى عدم قدرة أى جناح سياسى على تهديده بإقصائه من منصبه فى المرحلة القادمة. لكن الأهم فى هذا السياق هو أن خامنئى استطاع أن يحجم القوى الأصولية التى تعمل على إحداث تغيير كبير فى تركيبة نظام الجمهورية الإسلامية بشكل يجعله أشبه بـ"جمهورية طالبان شيعية".

لكن أهم ما جاءت به الانتخابات على الإطلاق هو أنها أنضجت معالم المعركة الجديدة فى إيران، وهى معركة تكسير العظام بين جناحى رفسنجانى ويزدى، استعدادا لمرحلة ما بعد خامنئى. فقد بدأ اتجاه رفسنجانى مؤخرا فى تصعيد حملته ضد الجناح الأصولى بزعامة يزدى. حيث أكد أن يزدى لم يكن فى أى وقت من الأوقات من رجال الثورة بل إنه كان ضدها عندما كان يدعو إلى فصل الدين عن السياسة وإلى معارضة إقامة جمهورية إسلامية قبل عودة الإمام الغائب.

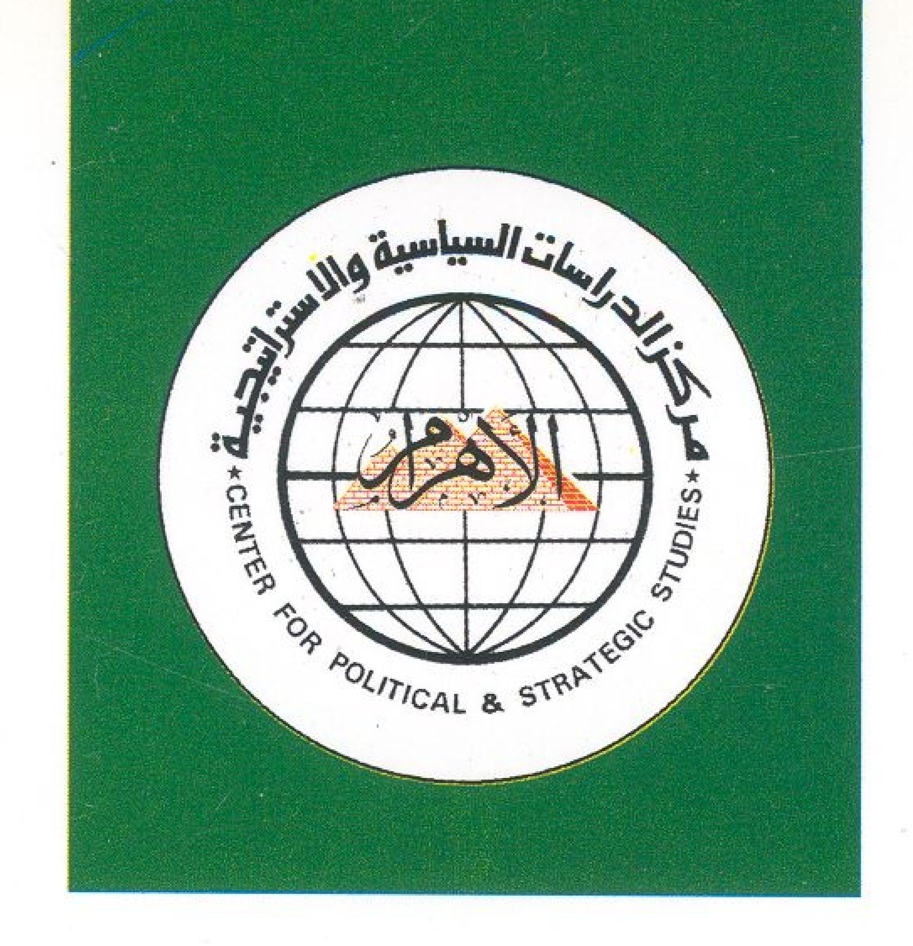
وكان لافتا تعمد رفسنجانى تسريب رسالة للخمينى حول قبوله بنهاية الحرب مع العراق. وقد أثارت هذه الرسالة ضجة سياسية واسعة داخل إيران تمحورت حول الكشف عن دور قيادة الحرس الثورى فى إنهاء الحرب مع العراق، وبالتالى تبرئة رفسنجانى من تهمة تلاحقه حتى الآن وهى دوره كقائد أعلى للقوات المسلحة فى "الهزيمة والاستسلام" حسب رؤية البعض. فما سربه رفسنجانى كشف عن رسالة أبلغها قائد الحرس الثورى آنذاك محسن رضائى إلى الخمينى يقول له فيها: "إن الانتصار على عراق صدام حسين مستحيل إذا لم تمتلك إيران ٣٥٠ لواء مشاة إضافيا، و٢٥٠٠ دبابة، و٦٠٠ طائرة وطوافة، والقدرة على صنع الأسلحة النووية"، وبناءً على هذا التحليل العسكرى رد الإمام الخمينى برسالة يقول فيها أنه لا خيار أمامه "سوى القبول بوقف النار وتجرع كأس السم".

وقد رد اتجاه يزدى على اتهامات رفسنجانى باتهامه بالخروج عن القيم الحقيقية للإسلام والابتعاد عن خط الإمام وبأنه من رجال الدين ذوى الثروات الفادحة وأبطال الفساد، ولا علاقة لهم بالشعب الذى يمثله الرئيس أحمدى نجاد خير تمثيل. وإلى جانب ذلك شن الأصوليون حملات تشويه عدة ضد رفسنجانى، كان أقواها عندما ألقى الأخير خطابا فى ٥ يونيو ٢٠٠٦ بمناسبة ذكرى انتفاضة ١٥ خرداد (٥ يونيو ١٩٦٣) فى جوار حرم السيدة المعصومة فى مدينة قم، و الذى كان يبث مباشرة من التليفزيون الحكومى، حيث تعرض رفسنجانى إلى أعنف الهجمات من قبل مؤيدى مصباح يزدى الذين رددوا شعارات قوية ضد رفسنجانى مثل "المنافق" و"عدو ولاية الفقيه" و"المساوم"، مما اضطره إلى مغادرة المنصة، واضطر التليفزيون إلى قطع البث المباشر، وتزامن ذلك مع توزيع بيانات فى قم وطهران تؤكد على ضرورة تصفية رجال الدين "الخائنين لمبادئ الثورة" حسب تعبير البيان.

معركة تكسير العظام الدائرة حاليا بين القوى السياسية الإيرانية هى إذن معركة على تحديد مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية. وجاء غياب مشكينى عن المشهد السياسى فى طهران ليخلط الأوراق، ويربك حسابات الأطراف المختلفة، التى يسعى كل منها للفوز بالمنصب، لسبب أساسى هو أن الفائز سوف يكون فى الأغلب على أعتاب الدرجة قبل الأخيرة لتولى منصب الإرشاد مستقبلا، الذى ربما يخلو فى أية لحظة، فى ظل تردد معلومات من مصادر متعددة عن تدهور مستمر فى صحة المرشد الأعلى على خامنئى، والذى يبدو بدوره عازف عن الدخول فى معترك المواجهة الحالية بين رفسنجانى ويزدى، خصوصا فى ظل تأكيدات بأنه لا يفضل أيا منهما لخلافته، بل إن كل الترشيحات تصب فى اتجاه رئيس السلطة القضائية محمود هاشمى شهرودى موضع ثقة المرشد وكاتم أسراره، ليصبح رئيسا لمجلس الخبراء ما يؤهله لتولى منصب المرشد فيما بعد.

رقم الإيداع : ١١٨١٧/٢٠٠٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر